

الصراع الهندي الباكستاني

بين

الحرب التقليدية والخيار النووي



دكتور

أحمد وهبان

قسم العلوم السياسية

كلية التجارة - جامعة الإسكندرية

أليكس لتكنولوجيا المعلومات

٨ شارع قنا - الإبراهيمية - الإسكندرية

Email: alexInfotec@link.net

إهـــــداء2006

الأستاذ الدكتور / خالد عزب

الإسكندرية

الصراع الهندي الباكستاني

بين

الحرب التقليدية والخيار النووي

دكتور

أحمد وهبان

قسم العلوم السياسية

كلية التجارة – جامعة الإسكندرية

٢٠٠٥

أليكس لتكنولوجيا المعلومات

٨ شارع قنا – الإبراهيمية – الاسكندرية

اسم الكتاب/ الصراع الهندى الباكستانى

اسم المؤلف / د . أحمد وهبـــان

اسم الناشر / اليكس لتكنولوجيا المعلومات

رقم الإيداع / ٧٥٨٥ / ٢٠٠٤

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى

كل زعيم يدرك ..
أن الأمن القومى لأمته ..
هو أمر أعظم من أن يكون محلاً للمساومة..
و قيمة أسمى من أن يتنازل بصددها..

أهدى هذا الكتاب

تقديم

ينطوى هذا الكتاب على دراستين علميتين تتمحوران حول واحد من أخطر صراعات العالم المعاصر قاطبة ، إنه الصراع الهندى الباكستانى ، ذلك الصراع المتجذر فى أعماق التربة الدولية منذ بضعة عقود دون أية بارقة أمل فىاستئصاله و إزالة ما يمثله من تهديد خطير للأمن العالمى ، لاسيما فى ظل امتلاك طرفيه لأسلحة نووية و صواريخ باليستية منذ عام ١٩٩٨.

أما الدراسة الأولى فنقدمها من خلال الفصل الأول و المعنون بالصراع الهندى الباكستانى فى مرحلة الحرب التقليدية . ويضم هذا الفصل ثلاثة مباحث و خاتمة ، حيث نعالج من خلال هذه المباحث الحروب الثلاث التى خاضتها الدولتان خلال تاريخهما ، و هى حروب أعوام ١٩٤٧و ١٩٦٥و ١٩٧١ من حيث مجرياتها وتأثيرها على النسق الدولى و الإقليمى ثم نقدم فى الخاتمة أظهر ما خلصنا اليه من نتائج فى هذا الصدد .

وأما الدراسة الثانية فتقع فى الفصل الثانى و عنوانه الصراع الهندى الباكستانى و الخيار النووى ، و الذى ينطوى بدوره على أربعة مباحث و خاتمة . وينصب اهتمام هذه الدراسة بمباحثها الأربعة على التعريف بالبرنامجين النوويين الهندى و الباكستانى ، وموقف القوى الفاعلة فى النسق الإقليمى لمنطقة جنوب آسيا منهما، ثم التعرف على أظهرالأزمات التى شهدتها علاقاتهما(بصدد مشكلة كشمير) ثم نقدم فى خاتمة هذه الدراسة أيضا أهم النتائج التى انتهى إليها بحثنا .

وفى النهاية نسأل العلى القدير أن يأتى كتابنا هذا ملما بأطراف موضوعه ، وأن ينفع به قارئه .

و الله من وراء القصد

أحمد وهبان

الإسكندرية يونيو ٢٠٠٣م

الفصل الأول

فى

الصراع الهندى الباكستانى

خلال مرحلة الحرب التقليدية

الفصل الأول
فى
الصراع الهندى الباكستانى
فى
مرحلة الحرب التقليدية

تصدير

يشكل الصراع الهندى الباكستانى ــ بحق ــ واحداً من أخطر التحديات التى تجابه العالم المعاصر، إذ يعد هذا الصراع أحد أعظم الصراعات الدولية خطراً ،و أشدها ضراوة ، و أفدحها عاقباً ، و أطولها أمداً ، و أظهرها ترشحاً للاستمرار و استعصاءً على الحل . و ترتد جذور ذلك الصراع إلى حقبة ما قبل استقلال شبه القارة الهندية عن بريطانيا عام ١٩٤٧، وهو يتمحور ــ فى المقام الأول ــ حول تنازع الدولتين المتجاورتين على إقليم جامو و كشمير الواقع على حدودهما المشتركة ، إنه الصراع الذى فى إطاره انساقت الدولتان إلى ساحة الحرب ثلاث مرات كانت أولاها غداة الاستقلال مباشرة عام ١٩٤٧ ،ثم كانت الثانية فى عام ١٩٦٥ ، والثالثة عام ١٩٧١ . وهو كذلك الصراع الذى فى سياقة ظهر أحد أشرس سباقات التسلح التى عرفها تاريخ التنافس المحموم بينهما كل يسعى إلى امتلاك أحدث الأسلحة تقنية ،وأوفرها قدرة على التدمير ، على نحو وصل بالدولتين إلى حد إنتاج أسلحة نووية بدءاًمن عام١٩٩٨ لكى تدخلان بذلك ضمن ما يعرف بدول النادى الذرى شأنهما فى ذلك شأن كبريات القوى الدولية .

وفى ظل التوتر الدائم المهيمن على علاقات الدولتين و كذا امتلاك كلتيهما لأسلحة الدمار الشامل باتت منطقة جنوب آسيا برمتها مهددة فى كل لحظة بأوخم العواقب ، تخشي دولها أن تحدث الكارثة و تندلع الحرب فتأتى على الأخضر واليابس في تلك المنطقة ذات الكثافةالسكانيةالمتعاظمة. بل ولا نكون مغالين إذا ما قلنا إن العالم المعاصر قاطبة أضحى مهدداً فى الصميم من جراء ذلك الصراع الذى لا يزال ماثلاً يضرب بجذوره فى أعماق التربة الدولية دون أية بارقة أمل تشير إلى إمكانية إيجاد حل له فى المستقبل المنظور . وارتباطاً بما تقدم و تأسيساً علي الأهمية البالغة لموضوع الصراع الهندى الباكستانى يأتى بحثنا هذا كأحد بحثين نعالج فى ثناياهما هذا الموضوع ، حيث ينصب أولهما – وهو هذا البحث – على دراسة ذلك الصراع خلال المرحلة التى اعتمد فيها طرفاه بصدد إدارته على أسلوب الحرب التقليدية ، فى حين نعرف فى الثانى – بإذن الله – بالصراع الهندى الباكستانى خلال مرحلة الخيار النووى .

هدف البحث:

يستهدف هذا البحث – كما هو واضح فى ثنايا ما تقدم – التعريف بالصراع الهندىالباكستانى خلال مرحلة الحرب التقليدية ,و ذلك من حيث جذوره التاريخية ، و أسبابه ، و تطوره و الحروب الثلاث التى خاضها طرفاه فى سياقه (دون أن نعنى بالتطرق إلى مرحلة ولوج الدولتين نادى الدول المالكة للسلاح النووى و الذى سيكون محلاً لبحث آخر كما قدمنا) , كذلك يدخل فى إطار هدفنا من وراء بحثنا هذا الوقوف على آثار هذا الصراع على بنية النسق الإقليمى لمنطقة جنوب آسيا التى هى ساحة الصراع .

منهج البحث :

انطلاقا من طبيعة مادة البحث و هدفه سنلجأ في معالجتنا لموضوعه إلى استخدام المنهج الاستقرائي ،حيث نسعى من خلال كافة المصادر و المراجع المتاحة ذات الصلة بالموضوع إلى استقراء جذور الصراع الهندي الباكستاني ، و مراحل تطوره المختلفة خلال حقبة اعتماد الدولتين على أسلوب الحرب التقليدية في إدارة صراعهما , مستخدمين في ذلك أسلوب الملاحظة ، وتتبع الأحداث ، وتسجيل الوقائع ، وتحليلها بغية الوصول إلى الهدف المتوخى من وراء هذا البحث .

خطة البحث:

تقوم خطتنا في هذا البحث على معالجة موضوعه من خلال ثلاثة مباحث و خاتمة ، و ذلك على النحو التالي :

- **المبحث الأول :** في استقلال شبه القارة الهندية وحرب عام ١٩٤٧
  (جذور الصراع)

- **المبحث الثاني :** في حرب عام ١٩٦٥
  أحداثها ــ نتائجهاــ آثارها الدولية

- **المبحث الثالث :** في الحرب الثالثة وتنامي ميراث العداء
  (١٩٧١ و ما بعدها)

ـ أما الخاتمة فتتضمن – بإذن الله– أظهر ما خلصنا إليه من نتعلق بهدف البحث الذى حددناه سلفاً .

والله من وراء القصد

المبحث الأول
فى
استقلال شبه القارة الهندية و حرب عام ١٩٤٧
(جذور الصراع)

خضعت منطقة شبه القارة الهندية للاستعمار البريطانى لعديد من القرون سبقت الحرب العالمية الثانية ، ونظراً لضخامة حجم مواردها و تعاظم كثافتها السكانية و ترامى أطراف مساحتها كان البريطانيون يطلقون على المنطقة عبارة " درة التاج البريطانى " ، غير أنه بانتهاء الحرب و تدهور قوة بريطانيا و تحت وطأة تصاعد كفاح حركات التحرر الوطنى فى المنطقة اضطر البريطانيون إلى التخلى عنها ، و بالتالى فقد راحوا – غداة الحرب – يعدون العدة للانسحاب منها . وقد مثل التنوع العرقى لسكان المنطقة تحديا خطيراً جابه استقلالها وهدد مستقبله . حيث رفض قطاع كبير من مسلمى المنطقة الانضواء تحت لواء دولة يكون للهندوس السيطرة على مقاليد الأمور فيها ،وطالب هؤلاءالقوم بأن يكون للمسلمين دولتهم المستقلة التى تجسد الهوية الإسلامية فى منطقة شبه القارة الهندية . وقد تبنى هذه الفكرة ودعا إليها و ناضل فى سبيلها العديد من كبار المفكرين المسلمين بالمنطقة يأتى على رأسهم تشودرى رحمت و محمد على جناح [١].

وفىظل تلك الظروف قرر البريطانيون تقسيم المنطقة إلى دولتين تجسد أولاهما هوية الأغلبية الهندوسية (و هى الهند) ، و تجسد الأخرى الهوية الإسلامية (وهى باكستان) . و تجدر الإشارة إلى أن

منطقة شبه القارة الهندية (كمستعمرة بريطانية) كانت تتألف من إحدى عشرة مقاطعة بالإضافة إلى زهاء خمسمائة و اثنتين و خمسين إمارة تتمتع بالحكم الذاتي [٢].

و قد حدد اللوردمونتباتنMountbatten (نائب الملك وحاكم عام المنطقة) أسس التقسيم فىأنه يتعين أن تتكون دولة الهند من المقاطعات ذات الأغلبيةالمسلمة.[٣]

أما فيما يتصل بالإمارات المستقلة فقد أوصى مونتباتن بإعطاء أمرائهاحق تقريرمصيرها سواء بالانضمام إلى الهند أو إلى الباكستان أو حتى بالبقاء كوحدات سياسية مستقلة [٤٠] . وهكذا فإذا كان مونتباين قد حدد أساساً عرقياً دينياً لتقسيم مقاطعات شبه القارة الهندية بين الدولتين الوليدتين فإنه عين أساساً آخر مغايراً فيما يتصل بمصير إمارات المنطقة المستقلة . و إلى ذلك الاختلاف بين الأساسين و المعيارين ترتد جذور الصراع الهندى الباكستانى ، إذ انطلاقاً منه ثار الخلاف بين الدولتين حول ثلاث إمارات هى جوناجاد و حيدرأباد و كشمير . فأما الأولى فقد كان أميرها مسلما برغم أن غالبية سكانها هم من الهندوس ،و أراد هذا الأمير – مستنداً فى ذلك إلى توصية مونتباتن – أن ينضم بإمارته إلى الباكستان ، غير أن الهند رفضت بشدة انضمام جوناجاد إلى الباكستان ، و تذرع الهنود فى موقفهم هذا بأن غالبية سكان الإمارة هم من الهندوس،وأن الأراضى الهندية تحيط بهم من كافة الجهات ،و اقترحت الهند إجراء استفتاء لتقرير مصير الإقليم ، ثم ما لبثت أن اجتاحته جيوشها و ضمته بالقوة إلى أراضيها . وعلى غرار موقفها من جوناجاد كان موقف الهند من إمارة حيدرأباد ذات

الأغلبية الهندوسية ، حيث قام الهنود بضم تلك الإمارة إلى أراضيهم بالقوة علىالرغم من أن أميرهاالمسلم كان يرغب فى بقائها مستقلة[٥].
وهكذا فقد ضربت الهند عرض الحائط بتوصية مونتباتن فيما يتصل بمصير إقليمى حيدرأباد و جوناجاد وضمت الإقليمين بالقوة إلى حظيرتها متذرعة بمبدأ آخر ابتدعه هو مبدأ غالبية سكان الإقليم رافضة بذلك مبدأ مونتباتن القاضى بالاستناد إلى رغبة حاكم الإقليم فى تقرير مصيره .وارتباطا بما تقدم أرادت الباكستان -بصدد مصير إقليم كشمير - أن تعمل ذات المبدأ الذى ابتدعته الهند و فرضته بالقوة فى كل من جوناجاد و حيدر أباد ألا وهو مبدأ غالبية السكان ، حيث كان مؤسس الباكستان محمد على جناح يرى أن التكوين العرقى لكشمير يحتم أن يكون الإقليم جزءاً من أراضى بلاده فى حين كان رئيس وزراء الهند جواهرلال نهرو يعتبر ذات الإقليم جزءاً لايتجزأ من الأراضى الهندية[٦].وذلك على الرغم من كون زهاء تسعة أعشار سكان كشمير هم إذاك من المسلمين .و على ذلك اختلفت الدولتان و بذرت فى تربة شبه القارة الهندية بذور صراع دام عقوداً عديدة ولما يزل مستعصياً على الحل . ولقد اندلعت الشرارة الأولى لذلك الصراع على إثر إعلان الهندوسى هارى سينج مهراجا كشمير رفضه الانضمام بإقليمه إلى باكستان و تأكيد رغبته فى بقاء الاقليم مستقلاً. و فى ظل تلك الظروف سرعان ما ظهرت فى كشمير حركة تمرد مسلحة أطلقت على نفسها حركة كشمير آزاد (أو كشمير الحرة)، وهى حركة خرجت من صفوف الغالبية الكشميريةالمسلمة وراحت تمتشق السيف فى وجه المهراجا الهندوسى بغية خلعه عن حكم الاقليم تمهيداً لضمه الى الدولة التى تجسد هوية المسلمين فىشبه القارة الهندية ألا وهى باكستان. و

من هنا فقد كان من الطبيعي أن تخف الأخيرة إلى تقديم يد العون إلى كشمير آزاد ، و لم يكن أمام المهراجا من حل سوى اللجوء إلى الهند طلباً لمساعدتها في مواجهة زحف قوات الثوار التي كادت تدخل سرينيجار عاصمة الإقليم غير أن نهرو رفض مساعدة هاري سينج إلا في حالة واحدة وهي أن يقدم الأخير طلباً واضحا يعلن بمقتضاه رغبته في الانضمام بكشمير إلى الهند ، ولم يكن أمام مهراجا الإقليم من حل سوى الإذعان لمطلب نهرو[٧] وفي هذا الإطار أرسل المهراجا رسالة إلى مونتباتن أنهى إليه من خلالها قراره الانضمام بكشمير إلى الهند ، وبرر له في ذات الوقت دوافعه لهذا القرار ، وقد جاء في تلك الرسالة ما يلي : (نظراً إلى الوضع الراهن في دولتي ، ونظراً إلى حالة الطوارئ الخطيرة التي تتعرض لها الآن فإنه لامفر من طلب المعونة من دمينيون الهند ، وبطبيعة الحال لا تستطيع الهند تقديم المعونة المطلوبة إلا إذا انضمت دولتي إليها ، ولذلك قررت الانضمام إلى الهند ، وطي هذا وثيقة طلب الانضمام)[٨].

غير أن رد اللورد مونتباتن على طلب المهراجا لم يحمل في طياته الموافقة على انضمام كشمير إلى الهند بصفة دائمة و نهائية ، وإنما وافق الحاكم العام فحسب على انضمام الإقليم إلى الدولة الهندية بصفة مؤقتة و لفترة محدودة يتم خلالها ترسيخ الأمن داخله ، و تطهيره من قوات الغزاة(على حد تعبير مونتباتن)، تمهيداً لإيجاد تسوية نهائية لمشكلة الإقليم من خلال إجراء استفتاء شعبي يقررمن خلاله الكشميريون قاطبة مصير إقليمهم[٩].

وهكذا فإن مونتباتن لم يعط للهنود ما كانوا يصبون إليه من موافقة على انضمام كشمير بصفة نهائية إلى أراضيهم ، و على الرغم من ذلك فإنهم لم يكونوا ليقفوا مكتوفى الأيدى أمام زحف قوات كشمير آزاد المدعومة بقوة الجيش الباكستانى ، وهو الزحف الذى لم يكن لقوات مهراجا كشمير قبل بمواجهته .و على ذلك فسرعان ما تدخلت الجيوش الهندية بكل ثقلها فى مواجهة القوات الآزادية الباكستانية لتدور بذلك رحى أول حرب بين الدولتين اللتين لم يكن قد مضى على ولادتهما سوى بضعة شهور ، إنها الحرب التى مثلت الحلقة الأولى من حلقات ذلك الصراع الدامى الذى لم تخمد نيرانه حتى لحظتنا هذه. علىأية حال فقد ظلت تلك الحرب مستعرة الأوار حيث تمكنت القوات الهندية مع نهاية عام ١٩٤٧ من احتلال قطاع هام من كشمير ، وفى يناير ١٩٤٨ أصدرت الأمم المتحدة ممثلة فى مجلس الأمن قراراً يقضى بوقف إطلاق النار غير أن طرفى الصراع ضربا عرض الحائط بذلك القرار (١٠). ثم كان أن أصدر المجلس فى ٢١ أبريل ١٩٤٨ قراراً جديداً يقضى بوقف إطلاق النار بين الطرفين المتحاربين و تكوين لجنة دولية خماسية تتألف من الأرجنتين و بلجيكا و كولومبيا و تشيكوسلوفاكيا و الولايات المتحدة لتقديم مساعيها الحميدة ووساطتها بين الطرفين المتنازعين ، كمانص القرار على تكليف الأمين العام للأمم المتحدة بتعيين مشرف على عملية استفتاء طالب المجلس بإجرائها لتقرير مصير الإقليم . بيد أن الدولتين المتصارعتين لم تذعنا للقرار الجديد فى البداية وظلت الحرب بينهما مستعرة تحصد أرواح عشرات الألاف من البشر ، وتجذر فى نفوس كلا الشعبين مكنون الكراهيةإزاء الآخر.غير أنه بحلول عام ١٩٤٩ وفى ظل ضغوط دولية

تبنتها الولايات المتحدة وافقت الدولتان فى يناير من ذلك العام على وقف عملياتهما العسكرية، وأرسلت الأمم المتحدة مراقبين عسكريين للإشراف على عملية وقف إطلاق النار ، و طالبت الجماعةالدولية ممثلة فى المنظمة الدولية قوات الدولتين بالانسحاب من كشمير تمهيداً لإجراء استفتاء شعبى يقرر بمقتضاه الكشميريون مصير إقليمهم ، بيد أنه نظراً لأزمة الثقة المترسخة فى نفوس كل من الطرفين المتحاربين إزاء الطرف الآخر فإن كليهما رفض أن تنسحب قواته قيد أنملة عن موقعها فى الإقليم [١١]. وعلى ذلك فإنه عندما تم وقف إطلاق النار فى بداية عام ١٩٤٩ ظلت كلتا الدولتين مطبقة على القطاع الذى تحتله قواتها من كشمير ، و بالتالى أضحى الإقليم – على المستوى الواقعى – مقسما إلى قسمين غير متساويين ، حيث يسيطر الهنود على ثلثى مساحة كشمير وأربعة أخماس سكانها ، فى حين تدين للباكستانين السيطرة على الثلث الباقى من أراضى الإقليم و خمس سكانه[١٢] . فأما القطاع الهندى فيضم ثلاث مقاطعات رئيسية هى كشمير (وغالبية سكانها العظمى من المسلمين) ، وجامو (وتتركز بها أقلية هندوسية لايستهان بها). ولاداخ (وتقطنها أقلية بوذيةأقل حجمامن الأقلية الهندوسية) . وأما القطاع الباكستانى من الإقليم فيضم مقاطعات جيلجيت و هونزا و كشميرآزاد [١٣] .

وعلى تلك الحال تجمدت الأوضاع على أرض كشمير غداة وقف إطلاق النار بين الهند و باكستان فى بداية عام ١٩٤٩ ، وفشلت سائر الجهود التى بذلتها الأمم المتحدة حتى عام ١٩٥٢ فى إيجاد حل للمشكلة ، كما أن المفاوضات المباشرة التى أجريت بين الطرفين

الهندى و الباكستانى خلال النصف الثانى من عام ١٩٥٣ كان مآلها إلى الفشل أيضاً، حيث أرادت الهند اعتبار خط وقف إطلاق النار (عام ١٩٤٩) هو خط الحدود بين الدولتين و بالتالى تقسيم كشمير على أساس ذلك الخط [١٤] ، و ذلكم بطبيعة الحال هو مالم يكن ليقبله الباكستانيون الذين لم يكونوا ليوافقوا على استئثار غرمائهم الهنود بثلثى مساحة ذلك الإقليم الذى تشى تركيبته العرقية – فى تصور الباكستانيين – بحتمية ضمه برمته إلى الباكستان .

وعلى الجانب الآخر فإن الهنود لم يكونوا يقبلون بالحصول على أقل من نصيب الأسد من ذلك الإقليم ذى الموقع الجغرافى الإستراتيجى بالغ الأهمية ، و الذى جعل من كشمير القلب النابض لمنطقة جنوب آسيا قاطبة إذ يوجد الوادى الكشميرى على ارتفاع أكثر من خمسة آلاف قدم فوق مستوى سطح البحرمحاطا بالجبال ، فالهيمالايا فى شماله ، و البنغال فى جنوبه [١٥] و تتاخم حدوده الشرقية و الشمالية الشرقية حدود الصين فى التبت و سينكيانج ، وفى الشمال الغربى يقع شريط ضيق من أفغانستان (شريط واخان) و الذى هو على بعد بضعة أميال من منطقة التركستان السوفيتية (السابقة) بجمهورياتها الخمس، وفى الغرب و الجنوب الغربى تقع باكستان ، وفى الجنوب الهند [١٦] و تتعاظم أهمية موقع كشمير بالنسبه للهند فى ظل وجود صراع حدودى بينها وبين الصين فى منطقة الهيمالايا ،و هو الصراع الذى لم يحسم حتى يومنا هذا و الذى كان سبباً فى انسياق الدولتين إلى ساحة الحرب عام ١٩٦٢ ، كما أنه هو العامل المحرك للتوتر الدائم فى العلاقات الهندية الصينية .

وفضلاً عما تقدم فإنه ليس من المقبول فى تصور الهنود أن يتنازلوا عن كشمير لأولئك القوم الذين كانوا سبباً فى تقسيم شبه القارة الهندية ألا وهم الباكستانيون ، ذلك بأن هذاالتقسيم جاء رغم أنف الزعماء الهنود الذين طالما اعتبروه خطأ مأساوياً حسب تعبيير رئيس وزراء الهند الأسبق نهرو ، إن الهند و إن سلمت بواقع ذلك التقسيم فإن مرارته لما تزل فى حلقها ، نظراً لما تمخض عنه من مشكلات تتعلق بالأقليات ، وأخرى تتصل بتوزيع مياه الأنهار الدولية ، و ثالثة بصدد تخطيط الحدود بين الدولتين اللتين أسفر عن ظهورهما ذلك التقسيم (١٧).

وهكذا و نظراً لكل ما تقدم ظل الهنود قابضين على كشمير رافضين لأى حل قد يكون من شأنه انتزاع ذلك الإقليم من بين ظهرانيهم ، و بالتالى فقد ضربوا عرض الحائط بقرارات مجلس الأمن لعامى ١٩٤٨ ،١٩٤٩, و القاضية – كما أسلفنا – بإجراء استفتاء يقرر بمقتضاه الكشميريون مصير إقليمهم . وذلكم هو الموقف الذى أعلنه صراحة مندوب الهند لدى الأمم المتحدة عندما عرضت الباكستان المشكلة على مجلس الأمن مجدداً فى يناير ١٩٦٢ ، فرداً على مطالبة الباكستانيين بإعمال مبدأحق تقرير المصير فى كشمير أعلن المندوب الهندى بكل حزم : " إن انضمام ولاية جامو وكشمير إلى الهند هو انضمام كامل وليس مؤقتاً ، كما إن الظروف الدولية قد تغيرت عن عامى ١٩٤٨ ،١٩٤٩ "(١٨).

على أية حال فإنه إزاء رفض كل من الدولتين المتنازعتين التخلى عن موقفها كان من الطبيعى أن تتصاعد حدة الصراع بينهما ، وعلى

ذلك فسرعان ما راحت كلتاهما تحصن ذاتهاو تدعم قوتها و تقوى من شوكتها فى مواجهة الأخرى ، من خلال الإرتباط بحليفات لها من بين القوى الدولية الكبرى ، الأمر الذى جعل الصراع الهندى الباكستانى بمثابة البوابة التى من خلالها عبرت تلك القوى إلى منطقة جنوب آسيا ففى إطار البحث عن الحلفاء راحت الباكستان - بادىء ذى بدء - تربط نفسها بالأحلاف الغربية ، حيث تلاقت مصالحها مع مصالح كبرى القوى الغربية المتمثلة فى الولايات المتحدة ، تلك الدولة التى كانت وقتذاك تبحث عن حليف لها فى جنوب آسيا تدعم به موقفها فى سعيها الدؤوب الى مكافحة المد الشيوعى فى تلك المنطقة ، وعلى ذلك فلم يتردد الأمريكيون فى مصافحة اليد الباكستانية المتطلعة الى حليف قوى يشد أزرها فى مواجهة الهند (١٩) . و ارتباطا بما تقدم انضمت الباكستان خلال النصف الأول من خمسينيات القرن العشرين إلى إثنين من أحلاف الكتلة الغربية ،فأما الحلف الأول فقد تمثل فى حلف جنوب شرق آسيا والذى تم التوقيع على معاهدة إنشائه فى ٨ سبتمبر عام ١٩٥٤ بالعاصمة الفلبينية مانيلا ، و ضم الحلف فى عضويته كلاً من الولايات المتحدة و بريطانيا و فرنسا و أستراليا و نيوزلندا والفلبين و تايلاند و باكستان . وكان الهدف من إنشاء هذا الحلف - بطبيعة الحال - هو التصدى للزحف الشيوعى فى منطقة جنوب شرق آسيا (٢٠) .

أما الحلف الغربىالآخر الذى انضمت إليه الباكستان فقد تمثل فى حلف بغداد ، ذلك الحلف الذى نشأ فى عام ١٩٥٥ بهدف مواجهة المد الشيوعى فى منطقة الشرق الأوسط ، و تمثل أعضاؤه فى كل من بريطانيا و تركيا و العراق و إيران بالإضافة إلى الباكستان ، أما

الولايات المتحدة - كبرى القوى الغربية و الداعية إلى إنشاء ذلك الحلف - فقد قصرت عضويتها فى الحلف على اللجنتين العسكرية و الإقتصاديةولجنة مكافحة النشاط الهدام [٢١].

ومهما يكن الأمر فإن ارتباط باكستان بالأحلاف الغربية أكسبها تأييد الأمريكيين الدائم وقتذاك لموقفها فى صراعها مع الهند ، كما طفقت الولايات المتحدة - تأسيسا على ذلك - تغدق المساعدات الاقتصادية و العسكرية على حليفتها الآسيوية تدعيما لها فى مجابهة الشيوعية ، وبطبيعة الحال فإن تلك المساعدات السخية من شأنها أن تنامت قوة الجيش الباكستانى، و تزايدت قدراته فى مواجهة نظيره الهندى . إن تحالف الباكستان مع الغرب - إ ذاً - إنما قام على أساس دخولها حظيرته و مناهضة الشيوعية فى مقابل اكتساب تأييده الدائم على المستوى الدبلوماسى و الحصول على مليارات الدولارات من الخزانةالأمريكية [٢٢] .

ولعله من المفارقات بشأن ما تقدم أنه على الرغم من ارتباط باكستان بالمعسكر الغربى (المناوىء للشيوعية بطبيعة الحال) إلا أنها فى ذات الوقت اتخذت من الصين الشيوعية حليفا لها فى مواجهة الهند . فالحق أن العداء المشترك إزاء الهنود كان من جرائه أن جمع - فى مواجهتهم - شمل الباكستانيين - على انتمائهم للغرب - و الصينيين الذين هم - وقتذاك - ألد أعداء الغرب . و تتعين الإشارة إلى أن مرد علاقة الود المفقود بين الصين و الهند هو إلى أسباب ثلاثة تتمثل فيما يلى [٢٣] :

١- الصراع الحدودى بين الدولتين و الذى تمتد ساحته لمسافة ٢٢٠٠ ميل فى مناطق الهيمالايا و التبت المختلفة ، ورفض الصين الاعتراف بمعاهدات ترسيم الحدود التى فرضتها بريطانيا إبان احتلالها للهند وعلى رأسها (معاهدة التبت كشمير لعام ١٨٤٢).

٢- قيام الصين بضم إقليم التبت إلى أراضيها عنوة عام ١٩٥٠ ضاربة عرض الحائط برفض الهند لذلك الإجراء و رغبة الهنود فى بقاء ذلك الإقليم مستقلاً . و يشار هنا إلى أن ميراث العداء بين الدولتين بصدد التبت قد تنامى فى عام ١٩٥٩ من جراء اندلاع اضطرابات واسعة النطاق فى الإقليم طالب مدبروها بالاستقلال عن الصين ، و اتهام الأخيرة للهند بالوقوف وراء تلك الاضطرابات لاسيما بعد فرار الزعيم الانفصالى التبتى الدالاى لاما إلى الهند فى ذلك العام وموافقةالهنود – دون أى تردد – على إيوائه فى أراضيهم .

٣- تنافس الدولتين – لاسيما خلال حقبة الحرب الباردة – على الظهور بمظهر الدولة الكبرى الجديرة بقيادة القارة الآسيوية و الإمساك بدفة سياستها و مواقفها إزاء كافة الشئون الدولية . فالصين – ذلك العملاق البشرى الشيوعى – كانت تتطلع إلى حمل راية الشيوعية و زعامة العالم الشيوعى، و كان الصينيون يرون أنهم أكثر أهلية لذلك من الاتحاد السوفييتى خصوصاً بعد اتجاه خروتشوف إلى انتهاج سياسة

التعايش السلمى مع الغرب, الأمر الذى اعتبرته الصين تخلياً عن مبادئ لينين و خيانة لها (٢٤).

واعتبر الصينيون أن طريقهم لتزعم العالم الشيوعى يبدأ من تبوؤ بلادهم موقع الزعامة فى آسيا ، ومن هنا فقد اصطدمت التطلعات الصينية بتطلعات الهند ذلك العملاق البشرى الآسيوى الآخر الراغب فى نشر نموذجه الخاص بالحياد و عدم الانحياز فى شتى ربوع آسيا .

• جملة القول فى شأن ما تقدم أن باكستان – فى إطار سعيها لتدعيم موقفها الدولى تجاه الهند – إنما لجأت إلى التحالف مع الغرب و على رأسه الولايات المتحدة ، كما أن نسق العلاقات الدولية فى جنوب آسيا أملى على الباكستانيين و الصينيين أن يتقاربوا فى مواجهة عدوهم المشترك المتمثل فى الدولة الهندية .

وفى المقابل كان على الهند أن تجد لها حليفاً قوياً يعزز من موقفها فى مواجهة عدوتها التى تدثرت بعباءة الغرب و صافحت التنين الصينى ، ولم يكن أمام الهنود من سبيل سوى التقارب مع الدب السوفيتى ، وإذا كان السوفييت قد آثروا – فى البداية – اتخاذ موقف المحايد من الصراع الهندى الباكستانى فإن انضمام الباكستان إلى المعسكر الغربى دفعهم دفعاً إلى مناصرة الهند و تعضيدها و تبنى مواقفها (٢٥).

كانت تلكم هى أبرز ملامح النسق الإقليمى لمنطقة جنوب آسيا ، وبالعودة إلى أجواء الأحداث فى المنطقة فقد شهد مسرحها فى عام ١٩٦٢ حربا صينية هندية انساقت إليها الدولتان بفعل توتر علاقاتهما من جراء الخلاف البائن بينهما حول تعيين الحدود على النحو المشار إليه سلفا. ففى ٨ سبتمبر ١٩٦٢عبرت القوات الصينية خط مكماهون ذلك الخط الحدودى الذى كانت قد عينته اتفاقية التبت – كشمير لعام ١٨٤٢ كأحد أهم خطوط الحدود بين الصين و الهند ، و هو الخط الذى رفض الصينيون الاعتراف به شأنه فى ذلك شأن سائر مقررات تلك الاتفاقية . وبعبور الصينيين خط مكماهون اندلعت المعارك بين الجيشين الهندى و الصينى ، وكان التفوق واضحا للصينيين الذين حققوا النصر تلو النصر فلم يمض طويل وقت إلا وقد دانت لهم السيطرة على قطاعات هامة من الأراضى الهندية ، فراحوا يعلنون – فى ٢١ نوفمبر ١٩٦٢ – وقف إطلاق النار من جانب واحد ، ثم ما برحوا أن انسحبوا من بعض الأراضى التى كانوا قد احتلوها عند القطاع الشرقى من الحدود فعادوا بقواتهم حتى خط مكماهون ، فى الوقت الذى احتفظوا فيه بجل مكاسبهم الإقليمية فى القطاع الغربى، و التى تمثلت فىمنطقة بلغت مساحتها زهاء ١٥٠٠٠ ميل مربع من مقاطعة لاداخ التى هى إحدى مقاطعات إقليم جامو و كشمير .[٢٦]

و الحق أنه على الرغم من خسارة الهند لبعض أراضيها فى حربها مع الصين إلا أن الهنود جنوا إبان تلك الحرب مكاسب سياسية و اقتصادية وعسكرية لا يستهان بها . ذلك بأن الغزو

الصينى للهند كان من شأنه أن أعلن كلا القطبين الأمريكى و السوفيتى تعاطفه مع الهنود و تأييده لموقفهم . فمع بدء الهجوم الصينى فى خريف عام ١٩٦٢ نسى نهرو سياسة عدم الانحياز و راح يطلب المساعدة و العون من الولايات المتحدة مستغلاً فى ذلك حقيقة أن الصين الشيوعية هى واحدة من أعدى أعداء الأمريكيين ، وبالفعل لم يخب مسعى نهرو إذ راح الرئيس كيندى يعلن تعاطف بلاده مع الهند و زيادة المساعدات الاقتصادية الأمريكية الموجهة لها ، ليس هذا فحسب بل و ما برح أن أكدعلى أنه فى حالة اشتداد أوار الحرب الصينية الهندية فإن للهند أن تتوقع العون و المساعدة من الولايات المتحدة (٢٧).

وارتباطا بطبيعة النسق الإقليمى لمنطقة جنوب و تأسيساً على طبيعة علاقات القوى الدولية و الإقليمية داخله كان من الطبيعىأن يثير الموقف الأمريكى المتعاطف مع الهند استياء الباكستان ، إذ لم يكن من الأمور المقبولة لدى الباكستانيين – بطبيعة الحال – أن يروا حلفاءهم الأمريكيين يقدمون دعمهم السياسى و الاقتصادى للهند التى هى العدو الأول لكل باكستانى . و فى ظل هذا الموقف الحرج سعى الأمريكيون إلى إحداث نوع من التقارب بين الهند و باكستان و إيجاد حل للمشكلة الكشميرية ، غير أن سائر المساعى الأمريكية ذهبت أدراج الرياح ، حيث رفض الهنود التجاوب مع تلك المساعى لاسيما بعد أن أبرمت باكستان اتفاقاً مع الصين بصدد تعيين الحدود بين الجزء الذى يسيطر عليه الباكستانيون من كشمير

(كشمير آزاد) و إقليم سينكيانج الصينى ، و هو الاتفاق الذى اعتبره الهنود تعديا على سيادة بلادهم [٢٨].

على صعيد آخر فإن الهجوم الصينى على الهند – كما أسلفنا – أكسبها تأييد الاتحاد السوفيتى ، حيث راح خروشوف يعلن : " إن الشعب السوفيتى يحفظ مشاعر الصداقة العظيمة لشعب الهند" و لم يكتف الزعيم السوفيتى بذلك و إنما أجاب الهنود إلى طلبهم الخاص بمساعدة السوفييت للهند فى إنشاء مصانع لطائرات الميج على أراضيها [٢٩].

وهكذا يتضح فى ثنايا كل ما تقدم كم هو رخو نسق علاقات القوى فى منطقة جنوب آسيا ، و كم هى معقدة شبكة العلاقات الدولية فى تلك المنطقة ، و بالتالى كم هى غائمة أجواء بيئة الصراع الهندى الباكستانى . فالباكستان دخلت حظيرة الغرب لكى تتخذ من الولايات المتحدة حليفاً يشد من أزرها فى مواجهة الهند ، و فى ذات الوقت راح الباكستانيون ذوو التوجه الغربى يتقاربون مع الصينيين على شيوعيتهم و عدائهم للغرب ، مستغلين الأجواء الصراعيةالتى عليها حال العلاقات الصينية الهندية فى تعضيد موقفهم إزاء أعدائهم الهنود ، إن الباكستان إذاً –سعياً وراء مصالحها – قد تحالفت مع الغرب الموغل فى ليبراليته فى الوقت الذى تقاربت فيه مع الصينيين الذين هم غلاة الشيوعيين .

و الهند التى هى من أقطاب دعاة سياسة عدم الانحياز ما برحت هى الأخرى تضرب عرض الحائط بتلك السياسة فتطلب العون تارة من السوفييت و أخرى من الأمريكيين ، و لتذهب مبادئ عدم الانحياز إلى الجحيم طالما لم تجد فى تحقيق المصلحة القومية .و الأمريكيون الذين هم حلفاء الباكستان هاهم يستغلون أول فرصة و يصافحون يد الهنود على الرغم من كونهم ألد أعداء حلفائهم الباكستانيين . و الاتحاد السوفيتى قطب الشيوعية الأول لم يتردد هو الآخر فى تأييد الهند خلال حربها مع الصين التى هى قطب شيوعى آخر غير أنه يتمرد على زعامة السوفييت لتيار الشيوعيةالدولية ، وبالتالى فهو عدو للاتحاد السوفيتى على الرغم من شيوعية كليهما .

و الصين – أيضا – تتقارب مع الباكستان التى هى حليفة الغرب ، و تعادى رفاقها السوفييت لأن مصلحتها القومية اقتضت ذلك .

إننا إذاً بصدد الحقيقة الخالدة لعالم العلاقات الدولية و التى قوامها أنه عالم يقوم على علاقات قوى لايحكمها سوى قانون واحد هو قانون المصلحة القومية .

على أية حال فإنه بالعودة إلى صعيد أحداث الصراع الهندى الباكستانى نشير إلى أن كافة الجهود و المساعى التى بذلت على المستويين العالمى و الاقليمى خلال الفترة (١٩٤٧-١٩٦٥) قد باءت بالفشل فى إيجاد حل سلمى لذلك الصراع ووضع نهاية له ، كما أن الأجواء العدائية ظلت مهيمنة على علاقات طرفى الصراع

أغلب سنى تلك الفترة الأمر الذى كان من شأنه أن احتكم الطرفان إلى قانون القوة من جديد فانساقا إلى حومة الوغى للمرة الثانية فى عام ١٩٦٥ ، إنها الحرب الهندية الباكستانية الثانية و التى سنعرض لها فى المبحث التالى.

المبحث الثانى

فى

حرب عام ١٩٦٥

أحداثها – نتائجها – آثارها الدولية

تتعين الإشارة – بداية – إلى أنه عندما حل على وجه البسيطة عام ١٩٦٥ كانت الصين الشيوعية هى أقرب حليف إلى باكستان ، إذ كان عام ١٩٦٤ قد شهد توقيع معاهدة صداقة بين الدولتين وصلت بتقاربهما إلى ذروته ، فى الوقت الذى بدا فيه الباكستانيون و قد يئسوا من الاعتماد على حلف مانيلا كسند لهم فى صراعهم مع الهنود . إن الباكستان حينما انضمت إلى ذلك الحلف إنما كانت تتوقع أن ينحاز أعضاؤه – وعلى رأسهم الولايات المتحدة – كلية إلى جانبها ، وأن يكون الحلف ورقة ضغط قوية للباكستانيين على الهنود، وأن لايدخر أعضاؤه أياً من وسائل المؤازرة – بما فى ذلك استخدام القوة المسلحة – فى تعضيد المواقف الباكستانية (٣٠). ومن هنا فقد كانت صدمة الباكستانيين كبيرة عندما شرع حلفاؤهم الغربيون – و على رأسهم الأمريكيون – فى إغداق المساعدات الاقتصادية و العسكرية على أعدائهم الهنود ، إبان حرب الحدود الصينية الهندية عام ١٩٦٢ على نحو ما قد أشرنا . ففى أعقاب ذلك عمت الشارع الباكستانى أجواء الاستياء إزاء الغرب و الأمريكيين و حلف مانيلا على السواء ، و بدأ الرئيس الباكستانى أيوب خان يفقد الثقة فى الحلف ، و يدرك أنه غير ذى مصداقية فى الاعتماد عليه كسند فى مواجهة الهند . وبالتالى فقد راح أيوب خان يظهر اللامبالاة بالحلف و بفكرة الخطر الشيوعى التى

كانت من وراء إنشائه ، و أخذ بدلاً من ذلك يدعم علاقاته أكثر و أكثر مع الصين التى هى عدو الهند و الغرب فى ذات الوقت (٣١) .

فى ظل تلك البيئة اندلعت الحرب الهندية الباكستانية الثانية ، فعلى أرضية صراع متصاعد شهدته علاقات الدولتين خلال عامى ١٩٦٣و ١٩٦٤ حدثت – مع بداية عام ١٩٦٥ – مناوشات بين قواتهما فى منطقة ران كوتش Rann of kutchالحدودية تصاعدت على إثرها المشاعر العدائية بين الدولتين على نحو خيمت – فى ظله – نذر الحرب التى لم تلبث أن اندلعت وامتد ميدانها ليشمل مناطق حدودية أخرى عديدة حال سرداربوست و شدبت و بياربت ، حيث حققت الجيوش الباكستانية انتصارات هامة فى تلك المناطق ، الأمر الذى حدا بالحكومة الهندية إلى حشد قواتها فى البنجاب – خلال شهر مايو –بغية تطوير الهجوم ، فى حين راحت الباكستان ترسل عشرات المتسللين إلى الجزء الهندى من كشمير مسلحين بالأسلحة الخفيفة و القنابل اليدوية, حيث حاولوا الاستيلاء على العاصمة الكشميرية سرينجار و اشعال فتيل الثورة فى الاقليم تمهيداً لعبور القوات الباكستانية إلى الأراضى الكشميرية (٣٢). و تأسيساً على ما تقدم صعد كلا الجانبين عملياته العسكرية و حمى وطيس الحرب و استعر أوارها خلال شهور صيف عام ١٩٦٥ لكى يزداد حرارة على حرارته و قيظا على قيظه فى ربوع جنوب آسيا . و لقد بذلت العديد من الجهود الدولية بغية اقناع الدولتين بوقف اطلاق النار ، حيث ضغطت كل من الولايات المتحدة و بريطانيا على الحكومتين الهندية و الباكستانية لكى توقفا عملياتهما العسكرية ، وكان لرئيس وزراء بريطانيا – وقتذاك– هارولد ويلسون قصب السبق فى الوساطة بين الدولتين ، كما بذل الأمين العام للأمم

المتحدة يوثانت جهوداً مضنية – خلال شهور ذلك الصيف القائظ – فى سبيل ايقاف الحرب ، غير أن كافة الضغوط و الجهود الدولية لم تفلح فى إطفاء ألسنة اللهب ، بل وطور طرفاها عملياتهما العسكرية خلال الأسبوع الأخير من شهر أغسطس حيث عبرت حشود باكستانية ضخمة خط وقف اطلاق النار في كشمير – فى الثامن و العشرين من ذلك الشهر، وهو الخط الذى كان قد تم تحديده – بمعرفة الأمم المتحدة– فى يناير ١٩٤٩ [٣٣] . و بحلول الأيام الأولى من شهر سبتمبر ١٩٦٥ كانت الجيوش الباكستانية قد حققت انتصارات هامة فى منطقة شامب الواقعة جنوبى غرب كشمير ،كما دانت للباكستانيين السيطرة على مدينة أخانور بعد أن توغلوا مسافة عشرين ميلاً داخل الأراضى الهندية ، وردت الهند ــ فى المقابل ــ بشن هجوم واسع النطاق على الجبهة الغربية فى منطقة البنجاب و مدينتىلاهور وسيالكوت، و تزداد المعارك شراسة و يأبى الطرفان إلا الاستمرار فى القتال متجاهلين لقرار أصدره مجلس الأمن ــ فى ٣ سبتمبرــ يدعوهما إلى وقف إطلاق النار [٣٤] . وفى ظل استمرار الحرب و اتساع نطاقها تنامت مخاوف الجماعة الدولية من انسياق القوى الكبرى إلى ساحتها على نحو كان ينذر بوقوع حرب عالمية ، و عليه فقد تضافرت الجهود الدولية و تكثفت من أجل اقناع الهند و الباكستان بإيقاف الحرب ، و نظراًلاقتناع كلتا الدولتين باستحالة تحقيق نصر حاسم فى ميادين الوغى لم يكن أمامهما من سبيل سوى الاستجابة للقرار الجديد الذى أصدره مجلس الأمن فى العشرين من سبتمبر و القاضى بوقف إطلاق النار ، لكى تضع الحرب الهندية الباكستانية الثانية أوزارها بدءاً من الثالث و العشرين من سبتمبر ١٩٦٥ .

و يبقى التساؤل ماذا كانت مواقف القوى الكبرى من تلك الحرب ؟ و ماذا كانت آثار الحرب على نسق علاقات القوى في منطقة جنوب آسيا؟

وللإجابة على هذا التساؤل نقول إنه على الرغم من محدودية النتائج المباشرة لحرب عام ١٩٦٥ على طرفيها (من حيث الأرباح و الخسائر الميدانية) إلا أن تلك الحرب كان لها دورها البارز فى تدعيم خصائص نسق علاقات القوى (الغريب) فى منطقة جنوب آسيا . إذ نجد أن الصين ـــ التى هى الدولة الشيوعية الكبرى المعادية للغرب ـــ كانت القوة الدولية الوحيدة التى قدمت الدعم السياسى المباشر و المعلن للباكستان التى هى أبرز حلفاء الغرب فى جنوب آسيا .ففى ١٦ سبتمبر ١٩٦٥ و عندما كانت الحرب الهندية الباكستانية لماتزل مشتعلة الأوار حامية الوطيس راحت الصين ـــ كنوع من المؤازرة لباكستان و تعضيد موقفها ـــ تقدم إنذاراً شديد اللهجة إلى الهند ، حمل فى طياته التهديد بالاشتراك المباشر فى الحرب . إذ سلم الصينيون إلى القائم بالأعمال الهندي فى بكين رسالة تهديدية يطالبون فيها الحكومة الهندية بإزالة جميع المنشآت العسكرية التى أقامتها الهند على الحدود التى تفصل إقليم سيكيم عن الصين ، وكذا وقف أعمال الهند العدوانية (على حد تعبير الرسالة) عبر الحدود فى سيكيم و لاداخ ، وذلك فى مدى ثلاثة أيام وإلا كان عليها أن تواجه النتائج الخطيرة (٣٥) .

وعلى الرغم من أن هذا الإنذار الصينى لم يكن يعدو مجرد تهديد على الورق غير مصحوب بأى تحرك فعلى ميدانى إلا أنه كان من شأنه أن أظهر للعيان مدى توطد العلاقات الصينية الباكستانية ، فى الوقت الذى أثار فيه الدهشة من أن تكون هذه هى حال العلاقات بين قوة شيوعية كبرى و دولة تحمل عضوية المعسكر الغربى بمقتضى وثيقتى مانيلا

وبغداد . و الحق أنه بقدر ما عمرت أفئدة الباكستانيين وداً ورضى لشد أزر الصين لهم ، بقدر ما كان عميقا استياؤهم و سخطهم إزاء حلفائهم الأمريكيين . ذلك بأن الولايات المتحدة ـ بدلاً من أن تخف إلى مساندةالباكستانيين بحكم اعتبارات التحالف على نحو ما كانوا يتوقعون ـ راحت تتخذ موقفاً محايداً من طرفى الحرب و أعلنت وقف تقديم الأسلحة لكليهما [٣٦]. و كان الأمريكيون يأملون ـ من وراء موقفهم هذا ـ استمالة الهند إلى صفهم فى التصدى للزحف الشيوعى بالمنطقة ، مستثمرين فى ذلك التقارب الذى شهدته العلاقات الأمريكية الهندية على إثر دعم الرئس كيندى للهند اقتصادياً و سياسياً و تسليحياً إبان حربها مع الصين عام ١٩٦٢ . و قد فاقم مشاعر الاستياء إزاء الولايات المتحدة فى نفوس الباكستانيين أكثر وأكثر رد الفعل الأمريكى من الإنذار الصينى للهند ، حيث أعلن الأمريكيون رفضهم للإنذار و صرحوا بأن " الصين لا يمكنها أن تهاجم الهند دون أن تتعرض للردع الأمريكى " [٣٧].

و نظراً لما تقدم كان من الطبيعى أن يتساءل الباكستانيون فى مرارة عن جدوى الارتباط بالمعسكر الغربى و الالتزام بحلف مانيلا ، كما كان من الطبيعى ـ كذلك ـ أن يعلنون صراحة ـ فى أعقاب حرب عام ١٩٦٥ ـ عزمهم الانسحاب من ذلك الحلف [٣٨].

وعلى الجملة فقد فرض القانون الأزلى لعالم العلاقات الدولية نفسه على مجريات واقع النسق الإقليمى لمنطقة جنوب آسيا ، إنه القانون الذى قوامه أن العلاقات الدولية هى علاقات قوى لا يحكمها سوى قانون واحد هو قانون المصلحة القومية ، و أنه فى عالم السياسة لا صداقة دائمة و لا عداء دائماً و إنما مصالح دائمة ، وأنه حين تتعارض

المبادئ مع المصالح فليعلو صوت المصالح و ليضرب عرض الحائط بالمبادئ .. أية مبادئ.

إن ذلكم القانون هو الذى جعل الصين الشيوعية تتحالف مع الباكستان المفترض فيها ــ بحكم تحالفها مع الغرب ــ أن تحارب الشيوعية ، و لم تتحالف الدولتان ولهما ذات المصلحة فى مواجهة عدو مشترك هو الهند .

كما أن ذات القانون (قانون المصلحة) هو الذى حكم علاقة الولايات المتحدة بالباكستان ، فالحق أن الولايات المتحدة لم يكن يعنيها تدعيم الباكستان فى مواجهة الهند بقدر ما كان يعنيها اكتساب حلفاء آسيويين يعينونها على مجابهة المد الشيوعيفى آسيا ، فى حين أن الباكستان لم يكن يشغلها أمر محاربة الشيوعية بقدر ما كان يعنيها دعم موقفها فى صراعها المرير مع عدوتها اللدودة المتمثلة فى الهند .

وأيا كان الأمر فإنه بالانتقال إلى الحديث عن موقف الاتحاد السوفيتى ــ الذى هو وقتذاك قطب النسق الدولى الثانى ــ فسنجد أن السوفييت قد اتخذوا من الحرب موقفاً محايداً فلم يظهروا مساندتهم لأى من طرفيها [٣٩]. و كان مرد هذا الموقف إلى سببين تمثل أولهما فى الخوف من اتساع نطاق المواجهة بدخول كل من الصين و الولايات المتحدة ــ مباشرة- إلى ساحتها ، فى حالة إعلان الاتحاد السوفييتى مساندته للهند (الذى كانت تربطه بها علاقات متميزة على نحو ما قد أشرنا) ، الأمر الذى كان ينذر باندلاع حرب عالمية لم يكن من بين القوى الكبرى من لا يخشى اندلاعها .

أما السبب الثانى الذى كان من وراء ذلك الموقف السوفيتى فيتمثل فى محاولة السوفييت استمالة الباكستان و التقارب معها منتهزين فى ذلك فرصة تدهور العلاقات الأمريكية الباكستانية من جراء الموقف الأمريكى غير المساند للباكستانيين خلال الحرب . و الحق أن السوفييت قد نجحوا الى حد كبير فى تحقيق ما كانوا يرمون إليه من وراء موقفهم المتقدم . إذ حققت الدبلوماسية السوفيتية ــ وقتذاك ــ المعادلة الصعبة فمدت جسور التقارب مع الباكستانيين فى الوقت الذى كان السوفييت فيه يتمتعون بعلاقات وثيقة مع الهنود . و على إثر جهود دبلوماسية مضنية نجح السوفييت ــ غداة انتهاء حرب عام ١٩٦٥ ــ فى التقريب بين الهند و باكستان ، لكى تجلسا فى النهاية إلى مائدة المفاوضات السوفيتية و توقعا اتفاق سلام . فخلال الفترة الممتدة من ٤ إلى ١٠يناير ١٩٦٦ اجتمع فى طشقند عاصمة أوزبكستان السوفيتية (آنذاك) كل من لال بهادر شاسترى رئيس وزراء الهند ، و محمدأيوب خان رئيس باكستان ، و كوسيجين رئيس وزراء الاتحاد السوفيتى فانتهى اجتماعهم بتوقيع اتفاقية للسلام بين الهند و الباكستان عرفت باتفاقية طشقند(٤٠).

و قد أعلن طرفا اتفاقية طشقند ــ على نحو ما جاء فى ديباجتها ــ عزمها على تحقيق السلام فى المنطقة ، وبذل الجهود من أجل خلق علاقات حسن الجوار بين الهند و باكستان ، و الامتناع عن الالتجاء إلى استخدام القوة فى علاقاتهما ، و كذا تسوية خلافاتهما بالطرق السلمية طبقاً لميثاق الأمم المتحدة على اعتبار أن استمرار توتر العلاقات بين الدولتين لا يخدم مصالح شعبيهما . وعلى الجملة يتمثل فحوى أظهر بنود اتفاقية طشقند فيما يلى (٤١).

١ــ اتفاق رئيس وزراء الهند و رئيس الباكستان على انسحاب جميع القوات المسلحة التابعة لدولتيهما فى موعد غايته ٢٥ فبراير ١٩٦٦ و ذلك إلى مواقعها قبل ٥ أغسطس ١٩٦٥ ، و على أن يحترم كلا الطرفين شروط و خط وقف إطلاق النار .

٢ــ اتفاق الطرفين على أن تقوم العلاقات بين الهند و الباكستان على أساس مبدأ عدم تدخل كلتيهما فى الشئون الداخلية للأخرى .

٣ــ اتفاق الطرفين على عدم تشجيع أى من الدولتين لأية دعاية مضادة للأخرى، و تشجيع الدعاية التى من شأنها تنمية العلاقات الودية بين البلدين .

٤ــ عودة العلاقات الدبلوماسية العادية بين الدولتين إلى مجراها .

٥ــ اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتبادل أسرى الحرب .

٦ــ الاتفاق على عقد اجتماعات دورية على مختلف المستويات لبحث كافة الأمور ذات الصلة بعلاقات االدولتين .

٧ــ إعادة كلا الطرفين للممتلكات و الأموال التى استولى عليها أثناء الحرب .

هذا وفى إطار وضع مقررات طشقند موضع التنفيذ اجتمع بنيودلهى ــ فى ٢٢ يناير ١٩٦٥ــ رئيس أركان القوات الهندية بنظيره الباكستانى حيث تم إعداد خطة انسحاب القوات ،و بالفعل بدأت عملية الانسحاب ــ فى ٢٥ يناير ــ و سمح لطائرات كل من الدولتين بالتحليق فى أجواء الأخرى ، كما بدأت عملية الإفراج عن الأسرى ، و عودة العلاقات الاقتصادية و التجارية ، وكذا استؤنفت عمليات النقل و

التبادل الثقافى بين البلدين . وكان من شأن ما تقدم أن تحسنت بدرجة كبيرة أجواء العلاقات بين الدولتين ، على نحو جعل البعض من المحللين السياسيين يعرب عن اعتقاده بأن إعلان طشقند قد نقل أسلوب معالجة قضية كشمير من مرحلة النزاع المسلح إلى مرحلة المباحثات السلمية (٤٢) .

و يبقى التساؤل : هل كان ذلك الاعتقاد فى محله ؟ فى معنى : هل وضع اتفاق طشقند ــ بالفعل ــ أساساً لسلام دائم بين الهند و الباكستان؟ .الحق أن الإجابة على هذا التساؤل هى بالنفى ، ذلك بأن مقررات طشقند قوبلت برفض واسع النطاق داخل الباكستان ، وكان من جرائها أن عمت مشاعر الاستياء جموع الباكستابيين على المستويين الشعبى و النخبوى ،حيث اعتبرها الكثيرون ـــ داخل باكستان ــ تكريساً للسيطرة الهندية على كشمير .فعلى المستوى الشعبى شهدت البلاد ــ غداة توقيع اتفاق طشقند ــ عديداً من المظاهرات الشعبية التى اعتبرت الاتفاق فشلا ذريعا للباكستان ، كما أن الموافقة على مبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية ــ الذى ورد بالاتفاق ـــإنما تعنى منع الباكستان من الاحتجاج على إبادةالهند لشعب كشمير (٤٣)

وعلى صعيد النخبة السياسية الباكستانية كان من أبرز معارضى طشقند كل من فاطمة جناح (أرملة محمد على جناح و التى كانت قد نافست أيوب خان فى آخر انتخابات رئاسية أجريت إذاك) ، و وزير خارجية باكستان ذو الفقار على بوتو . وكان الأخير أشد السياسيين الباكستانيين رفضا لمهادنة الهند ، ولم يتردد أن يعلن توجهه هذا صراحة أمام مجلس الأمن من خلال كلمة له ألقاها ــ داخل المجلس ــ

غداة انتهاء حرب عام ١٩٦٥ ، حيث راح يدعو على رؤوس الأشهاد إلى تحرير كشمير المسلمة من سيطرة الهند . و ارتباطاً بموقفه هذا كان من الطبيعى أن يرفض ذو الفقار على بوتو اتفاق طشقند و يعتبره مجحفاً بالباكستانيين [٤٤] . كذلك فقد راح بوتو يؤكد أمام برلمان بلاده ـ فى ١٤ مارس ١٩٦٦ ـ أن اتفاق طقشند ليس من شأنه أن يقف حجر عثرة فى سبيل تحقيق الأهداف المشروعة لباكستان [٤٥] ، وهو يعنى بذلك كشمير بطبيعة الحال . و الحق أن موقف بوتو المتشدد من اتفاق طشقند ـ على النحو المتقدم ـ كان من جرائه أن تفاقمت الخلافات بينه و بين الرئيس أيوب خان الذى راح يمضى قدماً فى إعمال طشقند ضارباً عرض الحائط بكل الآراء المعارضة لذلك الاتفاق و على رأسها رأى وزير خارجيته بوتو . وعليه فلم يكن أمام بوتو من سبيل سوى ترك الوزارة ، ثم سرعان ما راح يعلن فى عام ١٩٦٧ عن إنشاء حزب جديد تحت رئاسته أطلق عليه حزب الشعب ،ذلك الحزب الذى ما برح أن أصبح (هو و رئيسه) قلعة لمعارضة نظام أيوب خان و رفض سياساته لاسيما ما تعلق منها بالمشكلة الكشميرية . وفى ظل تصاعد المعارضة الشعبية التى قادها بوتو و حزبه فى مواجهة نظام أيوب خان راح هذا الأخير يصدر ـ فى أواخر عام ١٩٦٨ ـ قراراً باعتقال بوتو الذى ظل رهن الاعتقال مدة أشهر ثلاثة أفرج عنه بعدها فى ١٤ فبراير عام ١٩٦٩ [٤٦] تحت وطأة الضغوط الشعبية التى صنعها حزب الشعب طلباً للإفراج عن زعيمه . ولم يمض طويل وقت على ذلك حتى استقال أيوب خان من منصبه لكى يخلفه ـ بدءاً من ٢٦ مارس عام ١٩٦٩ ـ قائد الجيش الباكستانى يحيى خان, و فى ظل حكم هذا الرئيس الجديد اندلعت الحرب الهندية الباكستانية الثالثة فى

عام ١٩٧١ على إثر تنامى مشاعر العداء بين الدولتين من جديد ، و التى لم يفلح اتفاق طشقند فى إخمادها لاسيما فى صدور الباكستانيين .
وهكذا انساق الجانبان للمرة الثالثة إلى ساحة الوغى لكى يضيفا إلى ميراث عدائهما المشترك مزيداً من العداء ، و لكى يلقيا على نيران صراعهما الطويل مزيداً من الزيت على النحو الذى سنعرض له فى المبحث التالى.

المبحث الثالث

فى

الحرب الثالثة و تنامى ميراث العداء

(١٩٧١ و مابعدها)

تجدر الإشارة بداية إلى أنه عندما ظهرت الباكستان على الخريطة العالمية فى عام ١٩٤٧ كانت دولة ذات تركيب سكانى غريب ، و إقليم جغرافى أكثر غرابة . فمن الناحية السكانية لم يكن شعب الدولة الباكستانية متجانساً من الناحية السلالية و إنما كان ينطوى على عديد من السلالات أظهرها البنجاب و البنغال ، وعلى الصعيدالجغرافى كان الإقليم الباكستانى ينقسم إلى شطرين يفصل بينهما ما يربو على ألف ميل من الأراضى الهندية .و على حين كانت غالبية سكان الشطر الشرقى من البلاد تتألف من البنغال شكل البنجاب غالبية قاطنى الشطر الغربى [٤٧] .و فضلا عما تقدم فقد كانت مشاعر الود المفقود تسود علاقات الجماعتين الباكستانيتين الكبيرتين كميراث تاريخى منذ حقبة ما قبل الاستقلال . وعلى الرغم من كل ما تقدم اعتقد مؤسسو الدولة الباكستانية أن الهوية الإسلامية ــ التى هى هوية الغالبية الساحقة من الباكستانيين على اختلاف سلالاتهم ــ كفيلة بأن تجب ما عداها من هويات سلالية و غيرها ، وأن تجعل مسلمى الباكستان قاطبة على قلب رجل واحد ، فلا يفرق بينهم تباين سلالى ، ولا يضعف من تماسكهم تباعد جغرافى .غير أن مجريات الواقع الباكستانى غداة الاستقلال كانت أبعد ما تكون عما تقدم ، إذ سرعان ما سادت اللامساواة علاقة البنجاب بالبنغال ،و أضحى البنجابيون هم الجماعة

المسيطرة ـــ دوما ـــ على مقاليد السلطة فى البلاد ، كما كانت لهم الهيمنة على زهاء ٨٠% من الوظائف الحكومية ، وكان حوالى ٨٥% من العاملين بالقوات المسلحة بنجاباً ، و كان كبار قادة و ضباط الجيش من البنجاب ، وسيطرت إثنتان وعشرون عائلة بنجابية ثرية على مقدرات الاقتصاد الباكستانى ،إذ كانت تتحكم فى نحو ٦٠% من رأس المال الصناعى ، و ٨٠% من رأس المال المصرفى ، و٧٥%من رأس مال شركات التأمين (٤٨). كذلك فخلال الفترة (١٩٥٠ ـــ١٩٧٠) وجهت الحكومة المركزية زهاء ٨٠% من الانفاق القومى إلى القطاع الغربى (موطن البنجاب) فى حين لم يحصل القطاع الشرقى من البلاد (موطن البنغال) سوى على ٢٠% من ذلك الإنفاق ، كما لم يحصل القطاع الشرقى إلاعلى ثلث اعتمادات الاستثمار ، و ربع كمية البضائع المستوردة ، و خمس المعونات الأجنبية و استأثر الغرب بنصيب الأسد من كل ذلك على الرغم من أن عدد سكان الشرق ـــ وقتذاك ـــ كان يربو على الثمانين مليوناً ، فى حين لم يكن تعدادالغرب يتجاوز الخمسين مليون . و فضلاً عن كل ما تقدم كانت معدلات الدخول فى الغرب تفوق بمراحل نظيراتها فى الشرق فى وقت كان فيه اقتصاد باكستان الشرقية الزراعى هو مصدر ثراء باكستان ككل ، الأمر الذى كان من شأنه أن أثار استياء البنغال إزاء الحكومة المركزية لاسيما وأنها لم تكن تبذل جهداًملموساً لرفع مستوى معيشتهم (٤٩). و لقد كان مما يعمق مشاعر الاستياء فىنفوس البنغال أيضا اعتبار اللغة الأردية (لغة البنجاب) اللغة الرسمية للدولة الباكستانية ، وذلك على الرغم من أن نسبة البنغال بين سكان البلاد كانت ـــ كما قدمنا ـــ تفوق بمراحل نسبة البنجاب (٥٠).

و على الجملة ففى ظل تجاهل الحكومات الباكستانية المتعاقبة لهوية البنغال و إهمالها لأوضاعهم الاقتصادية تعمقت فى نفوس هؤلاء القوم مشاعر الاستياء و الغبن إزاء الحكومة المركزية و البنجاب المهيمنين عليها ، و بدا الأمر بالنسبة لأبناء الشرق الباكستانى كما لو كانوا خاضعين لاستعمار بنجابى، أو على أقصى تقدير فهم مواطنون من الدرجة الثانية . و على ذلك بدأت شعارات الاستقلال تتردد فى دكا عاصمة الإقليم الشرقى منذ عام ١٩٦٨ (٥١).و ظهر ـ بقوة ـ على الساحة السياسية فى الإقليم ـ إذاك ـ حزب سياسى راح يتبنى فكرة حصول البنغال بإقليمهم على الحكم الذاتى فى إطار الدولة الباكستانية ، و يتمثل هذا الحزب فى حزب رابطة عوامى Awami League بزعامة السياسى البنغالىالبارز الشيخ مجيب الرحمن . وبحلول السنوات الأخيرة من عقد الستينيات كان مجيب الرحمن و حزبه قد اكتسبا تأييداً شعبياً جارفاً داخل باكستان الشرقية ، وقد انعكس هذا التأييد بجلاء على نتائج الانتخابات البرلمانية العامة التى أجريت بالباكستان فى ديسمبر عام ١٩٧٠ . إذ أسفرت تلك الانتخابات عن انتصار كاسح لرابطة عوامى قوامه الفوز بمائة و سبع و ستين مقعداًمن بين مائة و تسع و ستين خاض الحزب الانتخابات عليها ، وكان من شأن هذا العدد من المقاعد أن أضحت الرابطة مهيمنة على أغلبية مقاعد الجمعية الوطنية (البرلمان الباكستانى) ، و بالتالى بات من حق مجيب الرحمن أن يشكل الوزارة و يصبح رئيساً لها . الأمر الذى شكل صفعة قوية على وجه نظام يحيى خان الرافض تماماً لفكرة منح باكستان الشرقية حكماً ذاتياً (٥٢) .و سرعان جاء رد الرئيس الباكستانى على نتائج تلك الإنتخابات الداعمة للانفصالية, إذ راح يحيى

خان يصدر قراراً بتعليق تلك النتائج و اعتقال مجيب الرحمن ،ولم يمض طويل وقت حتى انفجر الموقف فى الإقليم الشرقى و تصاعدت فىأوساط البنغاليين المطالبة بالانفصال التام عن الدولة الباكستانية ، و إقامة دولة مستقلة فى إقليم تجسد الهوية البنغالية . فما كان من الرئيس الباكستانى إلاأن أرسل جحافله إلى الاقليم الشرقى لمواجهة دعاة الانفصال ، فبدءاً من ٢٥ مارس ١٩٧١ تدفقت على باكستان الشرقية عشرات الآلاف من أفراد الجيش الباكستانى و كان هجومهم من العنف بحيث أصاب العالم بالصدمة نظراً لما انطوى عليه هذا الهجوم من عمليات إبادة جماعية أزهقت فى ظلها مئات الآلاف من الأرواح ، وإزاء ذلك فر ما يربو على ستة ملايين بنغالى الأراضى الهندية ــ عبر الحدود ــ طلباً للنجاة بأرواحهم من بطش الجيش الباكستانى لكى يصبحوا لاجئين ، كما هرب إلى الهند آلاف من المتمردين البنغال حيث شرعوا ــ بمساعدة الحكومة الهندية ــ فى تنظيم صفوفهم ، و أسسوا ما يعرف بجيش التحرير Mukti Bahini . ثم ما برحوا أن عادوا إلى الإقليم البنغالى لمواجهة الجيش الباكستانى ، لكى تزداد الحرب الأهلية شراسة ، و يجلى جيش يحيى خان المراسلين الأجانب عن دكا و يقطع اتصال الإقليم بالعالم لكى يستأنف جنوده ــ إثر ذلك ــ تنكيلهم بأنصار عوامى من طلاب و مثقفين و غيرهم ،كما دخل فى عداد فى الضحايا آلاف من الهندوس الذين كانوا يشكلون زهاء عشر سكان باكستان الشرقية . وعلى الجملة فخلال بضعة شهور كان جيش يحيى خان قد أباد ما يتراوح بين نصف المليون و ثلاثة ملايين من البنغال [٥٣]. وفى ظل تلك الظروف تصاعدت مشاعر العداء أكثر وأكثر بين الباكستان وعدوتها اللدودة المجاورة المتمثلة فى الهند ، حيث

كانت الأخيرة تقدم دعما كبيراً لمقاتلى موكتى باهينى ، كما أعلنت الحكومة الهندية صراحة تعاطفها مع البنغال ، واجتمع البرلمان الهندى للنظر فى إمكانية الاعتراف بدولة البنغال المستقلة.[٥٤] وفضلاً عن ذلك اعترفت الهند بحكومة موكتى باهينى التى أقامتها الحركة فى المنفى و التى كان الهنود يستضيفون أعضاءها على أرض بلادهم [٥٥]. وتلكم كلهاأمور كان من شأنها أن أثارت حفيظة الباكستان التى راحت تتهم نيودلهى بالتدخل فى شئونها الداخلية و تشجيع الانفصاليين فى الإقليم الشرقى . كذلك فقد قدم مندوب باكستان فى الأمم المتحدة مذكرة إلى الأمين العام للمنظمة يوثانت أعرب من خلالها عن احتجاج بلاده على التدخل الهندى فى شئونها الداخلية, كما سلمت الحكومة الباكستانية مذكرة احتجاج إلى المندوب السامى الهندى لديها حذرت فيها الهنود من التدخل فى شئون الباكستان ، واتهمتهم باستخدام معسكرات اللاجئين على الحدود كمراكز إمداد بالأسلحة لثوار باكستان الشرقية [٥٦].

وهكذا توالت الأحداث تلقى بمزيد من الزيت على نيران الصراع الهندى الباكستانى فتزداد تأججاً ، و تشهد منطقة جنوب آسيا صيفاً جديداً ملتهباً يعقبه خريف أكثر قيظاً ، وتصير سماء المنطقة ملبدة ـــ من جديد ـــ بغيوم الحرب .تلك الحرب التى يمكن القول إنها كانت نتيجة حتمية للأحداث الجسام التى شهدتها علاقات الدولتين منذ فبراير ١٩٧١ ، و التى تمثل أولها فى قيام جماعة من الكشميريين ـــ فى ذلك الشهر ـــ باختطاف طائرة ركاب هندية و إجبارها على تحويل مسارها إلى لاهور حيث تم نسفها، ثم جاءت أحداث الباكستان الشرقية – على النحو المتقدم ـــ حبلى بمزيد من أسباب العداء و التوتر لكى تجر الدولتين المتعاديتين إلى هاوية الحرب للمرة الثالثة .

على أية حال فإنه بينما الباكستان غارقة فى مستنقع الحرب الأهلية وجيوش يحيى خان منشغلة تماماً بصراعها مع الانفصاليين البنغال موجهة جل طاقتها لمحاربتهم لم يجد الهنود أسنح من هذه فرصة لتوجيه ضربة ساحقة لعدوتهم اللدودة .إنها الضربة التى طالما تحينوا لها الفرص وأعدوا لها العدد و العتاد ، و هاهى الظروف قد باتت مواتية تماماً لإقحام الحرب على الباكستان فى الوقت الذى يريدونه هم ،وحيث أعداؤهم ــ يومذاك ــ غير راغبين و لا مستعدين لأى نزال . أو هناك فرصة أفضل من هذه لخوض حرب مضمونة النتيجة ؟ ، ولم لا يخوض الهنود حرباً يجنون من ورائها مكاسب لم تكن ــ أبداًــ ممكنة التحقيق جملة واحدة فى ظل الظروف العادية ؟. على الجملة كانت الحرب خيار الهند هذه المرة حيث كان من شأن دخولها تحقيق أهداف عظيمة الأهمية بالنسبة للهنود، و يتمثل أظهر هذه الأهداف فيما يلي (٥٨):

١ــ إنزال هزيمة عسكرية بالباكستان بغية إضعافها، و الحط من مكانتها كقوة معادية لايستهان بها .

٢ــ إقامة دولة علمانية صديقة و موالية للهند فى باكستان الشرقية ، لاسيما وأن الحركة الانفصالية البنغالية كانت تتبنى فكرة التعايش السلمى مع الهند ، كماكان مثل هذا الأمر يمثل إرضاءً للبنغال الهنود الذين طالما أثاروا القلاقل فى مواجهة حكم إنديرا غاندى ، حيث كان هؤلاء القوم يأخذون على الحكومة الهندية عدم اتخاذها التدابير اللازمة لضمان سلامة بنى جلدتهم البنغال فى الباكستان ، وقد زادت الضغوط على الحكومة الهندية فى أعقاب إصدار حكومة يحيى خان ــ غداة

انتهاء حرب ١٩٦٥ ــ قراراً يحرم على البنغال الباكستانيين التعامل التجارى مع إخوانهم فى إقليم البنغال الهندى .

٣ــ إقامة علاقات اقتصادية و تجارية وثيقة مع الدولة المزمع إقامتها فى باكستان الشرقية لاسيما وأن إغلاق يحيى خان لسبل التجارة بين الهند و باكستان الشرقية ــ على نحو ما أشرنا سلفاً ــ كان من شأنه أن أصاب صناعات الجوت بخسائر فادحة .

٤ــ التخلص من عبء إعالة اللاجئين البنغال المقدر عددهم بستة ملايين نسمة و الذين كان توفير المأوى لهم و إعالتهم قد كلفا الميزانية الهندية نحو ٧٠٠ مليون دولار خلال الفترة (مارس ــ نوفمبر ١٩٧١) الأمر الذى شكل تهديداً لبرامج التنمية فى الهند ، كما أن حسم المشكلة عسكرياً (بدخول الحرب مع الباكستان) كان سيكلف الميزانية الهندية نفقات أقل بكثير من نفقات إعالة اللاجئين البنغال . وفى ظل تلك الظروف و ارتباطاً بهذى الأحداث اندلعت الحرب الهندية الباكستانية الثالثة ،وكان أول تدخل هندى صريح فى باكستان الشرقية قد حدث فى ٢٢ نوفمبر ١٩٧١ حيث أعلنت حكومة يحيى خان أن الهند شنت هجوماً شاملاً على الإقليم الشرقى دون إعلان رسمى بالحرب ، وفى اليوم التالى مباشرة أعلن الرئيس الباكستانى حالة الطوارئ فى جميع أنحاء البلاد ، و فى ٢٥ نوفمبر أعلن الباكستانيون أن الهند تقاتل بصورة مباشرة على خمس جبهات فى منطقة باكستان الشرقية [٥٩] .

ثم كان أن شنت القوات الباكستانية ــ بأمر من يحيى خان ــ هجوماً مفاجئاً على ثماني مطارات هندية فى الشمال و الغرب ، غير أن هذا الهجوم فشل فى إحداث أضرار تذكر للقوات المسلحة الهندية ، ولم يكن من شأنه إلا أن قدم التبرير لإنديرا غاندى كى تأمر قواتها المسلحة

بالقيام بهجوم كاسح فى باكستان الشرقية، فضلاعن عمليات محدودةالنطاق فى باكستان الغربية (٦٠) فبحلول اليوم الأول من شهر ديسمبر تمكنت القوات الهندية ـ بمساعدة الموكيتى باهينى ـ من قطع خطوط السكك الحديدية بين العاصمة الشرقية دكا و المدن الرئيسة الأخرى فى الإقليم ،وفى اليومين اللاحقين راحت القوات الجوية الهندية توجه ضربات مركزة إلى مطارات و طائرات الباكستان ، على نحو أدى إلى تدمير معظم الطائرات الباكستانية ،وبالتالى فرض الهنود سيطرتهم الجوية على سماء باكستان الشرقية (٦١).و تحت غطاء هذه السيطرة بدأ الهنود هجومهم الكبير فى الثالث من ديسمبر ١٩٧١ و هو اليوم الذى اعتبره المحللون البداية الحقيقية للحرب ، حيث راحت الجيوش الهندية تتوغل بنجاح بالغ داخل الإقليم الباكستانى الشرقى ، و فى خلال ثلاثة أيام كانت تلك الجيوش قد احتلت آلاف الأميال من أراضى ذلك الإقليم ، ودخلت معظم المدن الكبرى فى باكستان الشرقية . وفى ٦ ديسمبر أعلنت الهند اعترافها رسمياً بدولة بنجلاديش دولة مستقلة ، ثم وقعت الحكومة الهندية ــ فى١٠ ديسمبر ــ معاهدة دفاع مشترك مع الدولة الوليدة . وفى ذات اليوم قبلت الباكستان قراراً للجمعية العامة الأمم المتحدة بوقف إطلاق النار إلا أن الهند أبت إلا الاستمرار فى الحرب حتى تحقق نصراً حاسماً على عدوتها ، ولم يمض طويل وقت حتى تحقق للهنود ما كانوا يصبون إليه . ففى ١٦ ديسمبر ١٩٧١ تمكنت جيوشهم من دخول عاصمة الباكستان الشرقية دكا و لم يكن أمام الباكستانيين ــ بعد أن انهارت جيوشهم انهياراً كاملاً ــ سوى إعلان الاستسلام دون قيد أو شرط فى الجبهة الشرقية ، وكذا وقف عملياتهم العسكرية التى كانت قائمة إذاك فى كشمير . وفى اليوم

التالى ــ١٧ ديسمبر ــ أعلن الطرفان المتحاربان وقف إطلاق النار ، لكى تنتهى بذلك الحرب الهندية الباكستانية الثالثة بهزيمة مهينة للباكستانيين خسروا بمقتضاها الإقليم الشرقى برمته ، ذلك فضلاً عن وقوع مايربو على ثلاثة و تسعين ألفاً من جنودهم فى أسر القوات الهندية . و عليه فقد أضحت دولة بنجلاديش ــ التى أقامها البنغال فى باكستان الشرقية ــ حقيقة واقعة ، واضطر الباكستانيون ــ تحت وطأة الهزيمة ــ إلى الإفراج عن مجيب الرحمن لكى يشكل ــ تحت رئاسته ــ أول حكومة لدولة البنغال الوليدة [٦٢] .

أما على الصعيد الباكستانى فلم يكن أمام الرئيس يحيى خان ــ بعد أن تجرع مرارة الهزيمة ــ سوى الانسحاب من الحلبة السياسية الباكستانية فراح ــ فى ٢٠ ديسمبر ١٩٧١ ــ يقدم استقالته، ويسلم مقاليد السلطة إلى ذى الفقار على بوتو زعيم حزب الشعب ، وهو الحزب الذى كان قد حصل على أغلبية مقاعد باكستان الغربية فى انتخابات عام ١٩٧٠ التى ألغى الرئيس يحيى خان نتائجها كما قدمنا [٦٣] .

وتتعين الإشارة إلى أن الآثار السلبية التى حلت بالباكستان من جراء هزيمتها فى حرب الأسبوعين لم تقتصر على ما تقدم ، و إنما شملت كذلك الاقتصاد القومى . إذ على إثر هذه الحرب و انفصال باكستان الشرقية عانت القطاعات المختلفة للاقتصاد الباكستانى الغربى تدهوراًكبيراً ، فعلى سبيل المثال انخفض معدل النمو الاقتصادى فى باكستان الغربية من ٦،٧ % فى عام ١٩٦٩ ــ ١٩٧٠ إلى ١،٤ % فى أعقاب الحرب ,و كان من جراء هذا التدهور أن بات معدل النمو

الاقتصادى أدنى بكثير من معدل النمو السكانى البالغ إذاك ٣% سنوياً , الأمر الذى أدى بدوره إلى انخفاض الدخول الفردية . كذلك انخفض معدل النمو الصناعى من ٨،٨% فى عام ١٩٦٩ ــ ١٩٧٠ إلى ٢،٥% فقط فى عام ١٩٧٢ , كما أصيبت المراكز الصناعية الرئيسية فى لاهور و كراتشى بنكسة كبيرة منذ مارس ١٩٧١ نظراً لأن القطاع الشرقى (باكستان الشرقية) كان يمثل سوقا تستوعب ٤٠%من الإنتاج ، ثم إن خسارة البلاد لباكستان الشرقية كان يعنى فقدان الباكستان المنتجات الزراعية لذلك الإقليم و التى كانت تمثل عماد الصادرات الباكستانية إلى الخارج (٦٤) . و بالإضافة إلى كل ما تقدم أصيب الاقتصاد الباكستانى ــ غداة الحرب ــ بحالة من التضخم أجبرت الحكومة على طلب تأجيل أقساط القروض الأجنبية البالغة يومذاك أربعة بلايين من الدولارات .(٦٥)

ومهما يكن الأمر فإن الثمن الذى دفعه الباكستانيون لهزيمتهم الساحقة فى حرب عام ١٩٧١ كان أفدح مما تقدم , إذ يضاف إلى جملة خسائرهم الفادحة المشار إليها سلفاً ما قدموه من تنازلات إقليمية و سياسية جديدة لأعدائهم الهنود بمقتضى اتفاقية الصلح التى عقدها الطرفان غداة انتهاء الحرب , وهى الاتفاقية المعروفة باتفاقية سيملا . إذ جاءت هذه الاتفاقية ــ شأنها فى ذلك شأن جل اتفاقيات الصلح التى عرفها التاريخ ــ مجحفة بالباكستانيين (المنهزمين) من الناحيتين الإقليمية و السياسية إلى حد كبير .

و قد تم توقيع تلك الاتفاقية فى الثالث من يوليو عام ١٩٧٢ بمدينة سميلا الهندية (وهى المدينة التى شهدت إقرار تقسيم القارة الهندية قبيل استقلالها) , وذلك على إثر مباحثات دبلوماسية بين إنديرا غاندى و ذى الفقار على بوتو كانت قد بدأت فى ٢٨ يونيو ١٩٧٢ . و يتمثل أهم ما تضمنته اتفاقية سميلا فيما يلى :

أولاً : استعادة الباكستان لكل الأقاليم التى فقدتها (من الإقليم الغربى بطبيعة الحال) خلال الحرب باستثناء المناطق الواقعة على خط وقف إطلاق النار بينهما فى كشمير , و تقدر هذه الأراضى بنحو ٨٦٢٠ كيلومتر مربعاً يضم أراضى فى إقليم السند و منطقة مراعى كوتش و قطاع البنجاب , وفى المقابل تعيد الباكستان إلى الهند الأراضى التى احتلتها فى قطاع البنجاب و صحراء راجستان و تبلغ مساحتها حوالى ٦٠٠ كيلومتر مربع (٦٦).

ثانياً ; تضمنت الاتفاقية مبدأين يعتبران مكسباً سياسياً للهند , أولهما النص على احترام الطابع الثنائى فى علاقات البلدين , واعتبار إحالة المنازعات القائمة بينهما إلى المنظمات الدولية انتهاكاً صارخاً لنص و روح الاتفاقية . وهذا يعنى عملاً موافقة باكستانية على عدم عرض نزاعها مع الهند على الأمم المتحدة أو غيرها , كما أن حل النزاع لابد وأن يكون فى إطار علاقة الدولتين الثنائية . وفى مقابل ذلك اعترفت الهند بأن مشكلة كشمير ليست مشكلة داخلية . أما المبدأ الثانى الوارد بالاتفاقية فى هذا السياق فيتمثل فى إقرار الدولتين التمسك بسياسة عدم الانحياز و مبادئها الأساسية , و نبذ التكتل و القواعد الأجنبية و كان هذا الأمر يعد بمثابة اعلان باكستانى عن فصم عرى

التحالف بين الباكستان و الولايات المتحدة [٦٧] , و بدا الأمر كما لو كان الهنود قد دقوا اسفيناً فى جدار العلاقات الأمريكية الباكستانية .

ثالثاً :تضمنت الاتفاقية بعض النصوص التقليدية تتعلق بالتمسك بمبادئ حسن الجوار , وحل الخلافات بالطرق السلمية طبقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ,و استئناف الاتصالات بشتى أنواعها بين الدولتين من سلكية و بريدية و غيرها , واستئناف التجارة و التعاون فى المجالات الاقتصادية و العلمية و الثقافية , و التزام كلتا الدولتين بعدم التدخل فى الشئون الداخلية للأخرى .[٦٨]

و جملة القول فى شأن ما تقدم فقد خسرت الباكستان حربها الثالثة مع الهند , و كانت هزيمة الباكستانيين فى تلك الحرب مهيمنة و ساحقة ,كما كانت خسائرهم من جرائها فادحة و موجعة . الأمر الذى كان يعنى تنامى ميراث العداء فى صدورهم إزاء أعدائهم الهنود , و تعاظم رغبة الانتقام فى نفوسهم منهم , و التحرق شوقا إلى يوم فيه يهزمونهم و يردون لهم الصاع صاعين .

وقبل أن نغلق ملف حرب الأسبوعين يبقى التساؤل : ماذا كانت حال النسق الإقليمى لمنطقة جنوب آسيا إبان تلك الحرب ؟ وماذا كان موقف القوى الكبرى من تلك الحرب ومن طرفيها ؟
أما القطب السوفيتى فقد اتخذ موقفاً مسانداً للهند داعما لها , و جاء هذا الموقف على خليفة التقارب المتنامى فى علاقة الدولتين منذ حرب عام ١٩٦٥ و ما بعدها , حيث لبى السوفييت مطالب الهند التسليحية , ثم بلغ التقارب ذروته فى أغسطس عام ١٩٧١ عندما وقع الجانبان معاهدة

للصداقة و التعاون [٦٩], و التى جاءت ــ من حيث توقيتها ــ مواكبة للتوتر الشديد المنذر بالحرب الذى كانت عليه إذاك العلاقات الهندية الباكستانية . الأمر الذى كان يعنى دعماً سوفييتياً كبيراً للهنود و تعزيزاً لموقفهم إزاء غرمائهم , نظراً للثقل الكبير الذى كان للسوفييت كمستودع هائل للإمداد بالسلاح , فضلاً عن كونهم قوة سياسية كبرى بوسعها أن تعضد حلفاءها فى المواقف الدولية المختلفة . و بالفعل فقد ساند السوفييت الهند إبان الحرب و لاسيما على المستوى السياسى حيث استخدموا حق النقض ــ فى ٦ ديسمبر ١٩٧١ ــ لمنع مجلس الأمن من استصدار قرار يدعو الهند و الباكستان إلى وقف إطلاق النار و انسحاب قوات كلتيهما من أراضى الأخرى [٧٠] . و كان من شأن هذا الموقف السوفييتى تمكين الهنود من متابعة انتصاراتهم الهائلة و المتتالية التى كانوا يحققونها يومذاك, و التى كان من شأن استمرارها ــ في النهاية ــ إحراز الهند لذلك الانتصار الساحق المدوى فى حرب الأسبوعين على النحو المتقدم . و تتعين الإشارة هنا إلى أن هذا التقارب السوفييتى الهندى ظل قائماً حتى زوال الامبراطورية السوفييتية من الخريطة فى ديسمبر ١٩٩١ , فجاءت مواقفهما السياسية طيلة تلك المدة متوافقة إلى حد كبير , و على سبيل المثال كانت الهند دوماً ترحب بالمبادرات السوفييتية المناوئة للولايات المتحدة حال خطة بريجنيف الخاصة بتحييد الخليج, و التى طرحها فى البرلمان الهندى إبان زيارته لنيودلهى فى عام ١٩٨٠ , كذلك فإن الهند تفهمت مواقف السوفييت من مشكلة أفغانستان و لم تنتقد تدخلهم فى الأراضى الأفغانية الذى كان قد بدأ فى عام ١٩٧٩ . [٧١]

و أما بالنسبة للصين و موقفها من حرب الأسبوعين فقد اتخذ الصينيون ــ كعادتهم ــ موقفاً داعماً للباكستان إزاء عدوتها و عدوتهم المتمثلة فى الهند .
فلقد جاء أقوى تأييد لموقف حكومة يحيى خان من جانب حكومة بكين , حيث راح وزير الخارجية الصينى ــ وقتذاك ــ شواين لاى يدين التدخل الهندى فى شئون باكستان الداخلية (على حد تعبيره) , و يعلن تأييده لباكستان فى مواجهة أى تدخل خارجى فى شئونها , و يؤكد استعداد بلاده لتقديم كافة أنواع المساعدات للحفاظ على أمن باكستان و سلامتها الإقليمية [٧٢].

وهكذا يتأكد هذا الملمح الغريب من ملامح النسق الإقليمى لمنطقة جنوب آسيا (على نحو ما سبق أن أشرنا) و المتمثل فى تحالف قوة شيوعية كبرى مع إحدى الدول المحسوبة على المعسكر الغربى . أو على حد قول البعض : "قد يبدوا من الغريب أن تتوطد علاقات الصداقة بين دولة شيوعية متطرفة و دولة تنتمى إلى الأحلاف العسكرية المرتبطة بالولايات المتحدة فضلاً عن كونها (آنذاك) أكبر دولة إسلامية من حيث عدد السكان , و لكن هذه الغرابة تزول إذا تجاوزنا التفسير الأيديولوجى للموقف إلى تفسيره فى ضوء المصالح القومية لكل من الدولتين , إذ يجمع بينهما العداء المشترك للهند " [٧٣]

وإذا انتقلنا إلى الموقف الأمريكى من طرفى حرب ١٩٧١ فسنجد أن الولايات المتحدة أخذت هذه المرة موقفاً صريحاً مؤيداً للباكستان و داعماً لها , وذلك على خلاف الحال إبان حرب عام ١٩٦٥ التى اتخذ الأمريكيون حيالها موقفاً محايداً كما أسلفنا . و الحق أن الأمريكيين قد

سعوا مع نهاية عقد الستينيات إلى مصالحة حلفائهم الباكستانيين الغاضبين ــ آنذاك ــ من الموقف الأمريكي غير المساند لهم في حرب عام ١٩٦٥، و كان الأمريكيين يخشون ــ بطبيعة الحال ــ أن يمد الباكستانيين مزيداً من جسور التقارب مع السوفييت لاسيما بعد الدور الذى لعبوه فيما يتعلق باتفاقية طشقند لعام ١٩٦٦ و السابق الإشارة إليه . كذلك فقد كان الأمريكيون في حاجة إلى جهودالباكستانيين كوسيط بينهم و بين الصينيين سعياً وراء تطبيع العلاقات الأمريكية الصينية . و عليه راح الأمريكيون يغدقون المساعدات على الباكستانيين مع نهاية عقد الستينيات و بدأت العلاقات الأمريكية الباكستانية تعود إلى مجراها الطبيعي كعلاقات بين دولتين متحالفتين , و في المقابل قدم الرئيس الباكستاني يحيى خان خدمات جليلة للولايات المتحدة كوسيط سرى بينها و بين الصين الشيوعية في سبيل إحداث التطبيع المنشود [٧٤].

و ارتباطاً بما تقدم جاء الموقف الأمريكي ــ كما قدمنا ــ مسانداً للباكستان في حرب الأسبوعين , فعلى سبيل المثال أعلنت الولايات المتحدة أثناء الحرب ــ و في ٦ ديسمبر ١٩٧١ ــ وقف المساعدات الاقتصادية للهند بسبب أعمالها العسكرية ضد باكستان .[٧٥]

كذلك فمع تدهور موقف الباكستانيين في الحرب قامت الولايات المتحدة ــ في ١٤ ديسمبر ١٩٧١ ــ بإرسال طلائع الأسطول الأمريكي السابع إلى خليج البنغال تتقدمها حاملة الطائرات الذرية إنتربرايز , و ذلك سعياً من الأمريكيين لوضع حد لتلك الحرب المستعرة , غير أن هذا الإجراء جاء متأخراً حيث كانت الهند ــ يومذاك ــ قد حسمت نتيجة الحرب تماماً لصالحها , و أعلنت استقلال باكستان الشرقية .[٧٦]

و تجدر الإشارة إلى أن العلاقات الأمريكية الباكستانية ظلت وطيدة أغلب سنوات عقد السبعينات , و إن كانت قد شهدت بعض التدهور خلال عامى ١٩٧٨ , ١٩٧٩ من جراء إصرار الباكستان ــ كما سنرى ــ على المضى قدماً فى برنامجهم النووى , إلا أنها عادت إلى سيرتها الأولى وطيدة مع بداية الثمانينيات . و يرتد ذلك إلى حاجة الولايات المتحدة إلى الباكستان كحليف لها فى المنطقة تستعين به على مد يد العون إلى المقاتلين الأفغان المناوئين للتدخل العسكرى السوفييتى فى أفغانستان, و الذى كان قد بدأ فى ديسمبر عام ١٩٧٩.

كذلك فقد كان الأمريكيون يعولون كثيراً على باكستان كمعبر إلى منطقة الخليج العربى فى أعقاب قيام الثورة الاسلامية فىإيران مع بداية عام ١٩٧٩ , وهى الثورة التى على إثرها تحولت إيران من شرطى الولايات الولايات المتحدة بالمنطقة إلى واحدة من أكثر الدول عداءً لأمريكا و الأمريكيين . و ارتباطا بما تقدم قدمت الولايات المتحدة لباكستان ــ فى عام ١٩٨٢ ــ صفقة أسلحة كانت هى الأكثر ضخامة فى تاريخ الدولة الباكستانية , حيث بلغت قيمة هذه الصفقة زهاء ٣،٢ مليار دولار , الأمر الذى كان من شأنه أن أثار قلق الهنود فراحو يطلقون تصريحات غير ودية إزاء الباكستان زادت من حدة التوتر بين الدولتين.[٧٧]

على أية حال فقد شهد عقدا الثمانينيات و التسعينيات سباقاً رهيباً للتسلح بين الدولتين الآسيويتين المتجاورتين المتعاديتين , إنه السباق الذى أدى بهما إلى دخول حلبة الكبار و امتلاك السلاح النووى على النحو الذى سنعرض له فى بحث آخر إن شاء الله .

الخاتمة

استهدف هذا البحث التعريف بالصراع الهندى الباكستانى من حيث جذوره التاريخية , وتطوره خلال مرحلة تبنى طرفيه أسلوب الحرب التقليدية فى إدارته , وقد قمنا ــ من خلال المنهج الاستقرائى القائم على الملاحظة ــ بتتبع هذا الصراع فى سياق المرحلة المشار إليها بدءاً من استقلال شبه القارة الهندية فى عام ١٩٤٧ , و انتهاء بحرب عام ١٩٧١ وما لحق بها من مستجدات خلال السنوات التالية لها ، دون أن نعنى بمسألة الخيار النووى الهندى الباكستانى التى أزمعنا أن نختصها ببحث آخر نفرده لها .

و عليه فقد تضمن بحثنا هذا ــ إلى جانب هذه الخاتمة ــ ثلاث مباحث , عرضنا فى أولها لمرحلة استقلال شبه القارة الهندية و حرب عام ١٩٤٧ ، و التى هى أولى الحروب الهندية الباكستانية , ثم قدمنا فى المبحث الثانى تحليلاً للحرب الثانية بين الدولتين فى عام ١٩٦٥ , و ما ترتب عليها من نتائج , وكذا أثرها البين فى إبراز ملامح النسق الإقليمى لمنطقة جنوب آسيا , أما المبحث الثالث فعرضنا فى ثناياه للحرب الهندية الباكستانية الثالثة لعام ١٩٧١ , وما تمخضت عنه من نتائج و آثار على طرفيها و على النسق الإقليمى برمته .

و على الجملة يمكن إيجاز أبرز ما خلصنا إليه من نتائج لبحثنا هذا فيما يلى :

١ــ يتمحور الصراع بين الهند و باكستان منذ عام ١٩٤٧ حول تنازع الدولتين على إقليم كشمير , إذ تطالب الباكستان بإعمال قرار مجلس

الأمن لعام ١٩٤٨ , و القاضى بإجراء استفتاء فى الإقليم يقرر من خلاله الكشميريون مصيرهم سواء بالانضمام إلى الهند أو إلى باكستان , ولما كانت غالبية سكان كشمير الساحقة هى من المسلمين فإن هكذا استفتاء يعنى ـــ عملاً ـــ انضمام الاقليم إلى باكستان, و لذلك ترفض الهند تنفيذ قرار مجلس الأمن هذا , و تصر على اعتبار مشكلة كشمير مسألة داخلية , وبالتالى ترفض تدويلها . و على تلك الحال ظلت كلتا الدولتين قابضة على موقفها لا تتزحزح عنه قيد أنملة , الأمر الذى جعل الصراع بينهما مستعصياً على الحل.

٢ـــ شهدت ساحة الصراع ثلاث حروب كانت أولاها فى عام ١٩٤٧ , وأسفرت عن خط لوقف إطلاق النار قسم كشمير إلى قطاعين تسيطر الهند على أحدهما , و يعرف بجامو و كشمير , و تبلغ مساحته ثلثى مساحة الإقليم , فى حين تسيطر الباكستان على القطاع الآخر و يعرف بكشمير آزاد (أو كشمير الحرة) , وتبلغ مساحته ثلث مساحة الإقليم الكشميرى المتنازع عليه ، و البالغة زهاء ٢٢٢ ألف كيلومتر مربعاً .

أما الحرب الثانية فقد قامت فى عام ١٩٦٥ , وحققت من خلالها باكستان بعض المكاسب الإقليمية الطفيفة , و انتهت الحرب فى ظل اقتناع الدولتين باستحالة تحقيق نصر حاسم فيها .

أما الحرب الثالثة فكانت فى عام ١٩٧١ و هزمت فيها الباكستان هزيمة ساحقة مهينة تكبدت من جرائها خسائر فادحة تمثل أظهرها فى انفصال إقليم باكستان الشرقية عنها و قيام دولة بنغالية مستقلة على أرضه عرفت ببنجلاديش . و مثلت هذه الهزيمة إهانة قومية بالغة

للباكستانيين صعدت فى نفوسهم مشاعر العداء والكراهية إزاء الهنود ، و فاقمت بالتالى أسباب الصراع .

٣ـ تداخل الصراع الهندى الباكستانى مع صراع آخر يدور فى منطقته ألا وهو الصراع الحدودى بين الهند والصين ، والذى فى إطاره انساقت الدولتان إلى ساحة الحرب عام ١٩٦٢ . و ارتباطاً بذلك ظهر محور صينى باكستانى يجمع طرفيه عداؤهما المشترك للهند ، و هو المحور الذى شكل أحد ملامح النسق الإقليمى الغريب لمنطقة جنوب آسيا .

٤ـ بذلت الأمم المتحدة و كذا بعض القوى الكبرى جهوداً مضنية من أجل وضع حد للصراع الهندى الباكستانى ، غير أن هذا الصراع كان من التجذر بحيث ذهبت كل هذه الجهود أدراج الرياح ، كما فشلت كافة اتفاقيات و اعلانات و تصريحات المصالحة التى أبرمها طرفا الصراع ذاتيهما فى تحقيق أى تقدم نحو مثل هذه المصالحة ، وكان أبرز الاتفاقيات فى هذا الصدد اتفاقية طشقند التى وقعها الطرفان عام ١٩٦٦ (فى أعقاب حربهما الثانية) ، واتفاقية سيملا الموقعة من قبلهما فى عام ١٩٧٢ (غداة انتهاء الحرب الثالثة) ، ولم تفلح كافة المبادئ المثالية الداعية إلى السلام و المصالحة التى تضمنتها هاتان الاتفاقيتان فى وضع حد للصراع الهندى الباكستانى .

٥ـ أبرز هذا الصراع نسقاً إقليمياً غريباً تحالفت فى ظله الصين الشيوعية مع الباكستان المفترض فيها ـ بحكم تحالفها مع الغرب ـ أن تحارب الشيوعية ، و هو التحالف الذى كان مرده إلى كون الهند عدواً

لكلتا الدولتين , و فى المقابل نجد الولايات المتحدة - المفترض فيها أن تساند الباكستان بصورة آلية و دائمة ـ تتبع سياسة برجماتية فتساند حلفاءها الباكستانيين تارة و تخذلهم تارة أخرى على مقتضى مصالحها , و دونما اعتبار لكون الباكستان عضواً فى حلفى السيتو و السنتو الغربيين . أما الهند فقد وجدت لها حليفاً من بين القوى الكبرى هو الاتحاد السوفيتى ، وعليه فقد وقف الاتحاد السوفيتى زعيم الشيوعية العالمية موقفاً مناهضاً لموقف الصين على شيوعيتها , كما لوحظ تطابق الموقف السوفيتى مع الموقف الأمريكى من الصراع خلال بعض مراحله حال مرحلة حرب عام ١٩٦٥ .

و على الجملة فقد فرض القانون الأزلى لعالم العلاقات الدولية نفسه على مجريات واقع النسق الإقليمى لمنطقة جنوب آسيا , إنه القانون الذى قوامه أن العلاقات الدولية هى علاقات قوى لا يحكمها سوى قانون واحد هو قانون المصلحة القومية , و أنه فى عالم السياسة لا صداقة دائمة و لا عداء دائماً و إنما مصالح دائمة , و أنه حين تتعارض المبادئ مع المصالح فليعلو صوت المصالح و ليضرب عرض الحائط بالمبادئ .. أية مبادئ .

و يبقى التساؤل ماذا عن الصراع الهندى الباكستانى فى ظل امتلاك طرفيه للسلاح النووى ؟ هذا ما سنحاول الإجابة عنه من خلال بحث آخر إن شاء الله

****

تم بحمد الله

الحواشى

١) أنظر في هذا المضمون :

-Lowe,Norman, mastering modern world history, third edition, Macmillan ,1997. pp 427-429.

م ج . أكبر ، الهند و تحديات الوحدة القومية ، عرض : عماد جاد بدرس ، العدد (٨٥) – مجلة السياسة الدولية . ص ٢٥٧

٢) راجع في هذا المضمون :

Ganguly , Sumit , an opportunity for peace in Kashmir , current history , December , 1997.p 415

٣) .فى هذا المضمون أنظر: سمعان بطرس فرج الله ، قضية كشمير بين الهند و باكستان ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (٣) ــ يناير ١٩٦٦ ، ص٣١.

٤)

Ganguly , op.cit .p 415

٥) راجع في هذا المضمون: سمعان بطرس ، م .س . ذ ، ص ٣٢ ، و كذا : موريس كروزيه و آخرون ، العالم المعاصر منذ الحرب العالمية الثانية : الدول الفقيرة (آسيا و أفريقيا و أمريكا اللاتينية) ، ترجمة : جلال يحيي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٩ ، ص ١٣٢.

٦) راجع في هذا المضمون:

Ganguly, op.cit .p 415

٧)

ibid

٨) راجع فى هذا الصدد : سمعان بطرس ، م .س.ذ ،ص ٣٤.

٩) أنظر في هذا المضمون: المرجع السابق ذاته.

١٠) راجع في هذا المضمون :

Ganguly, op.cit .p 415

١١) أنظر في هذا المعنى علي سبيل المثال : سمعان بطرس ، م .س.ذ ،ص ٣٥:٣٧.

١٢) راجع في هذا المضمون : سمير عبد الوهاب ، الصراع النووى بين الهند و باكستان ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (٨٢)، أكتوبر١٩٨٥ ، ص ١٩٢ .

١٣)

Ganguly, op.cit .p 414.

١٤) راجع فى هذا المضمون : : سمعان بطرس ، م .س.ذ ،ص ٣٩.

١٥) أكبر ، م . س . ذ ، ص ٢٥٧ .

١٦) سمعان بطرس ، م .س.ذ ، ص ٢٩

١٧) أنظر في هذا المضمون : عبد الله الأشعل ، احتمالات الوفاق بين الهند و باكستان ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (٧١) يناير ١٩٨٣ ، ص ١٧٠ .

١٨) راجع في هذا المضمون: : سمعان بطرس ، م .س.ذ ،ص ٤٠ ، ٤١

١٩) أنظر في هذا المضمون علي سبيل المثال:

Harrison, selig S., the United States and south asia: trapped by the past? , current history, December, 1997, p.402

٢٠) أنظر في هذا المضمون : ممدوح منصور ، سياسات التحالف الدولى : دراسة فى أصول نظرية التحالف الدولى: دور

الأحلاف في توازن القوي و استقرار الأنساق الدولية ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، ١٩٩٧ . ص ٣٥٧ ، ٣٥٨ .

٢١) أنظر في هذا المضمون: المرجع السابق، ص ٣٦٠ : ص ٣٦٣.

٢٢) راجع في هذا المضمون :

Harrison , op .cit , pp 401 – 402

٢٣) راجع بصدد هذه الأسباب على سبيل المثال : محمد سطيحة ، حرب الحدود الهندية الصينية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (١٠) أكتوبر ١٩٦٧ ، من ص ٨٢ : ٩١

٢٤) أنظر في هذا الصدد على سبيل المثال : السيد أمين شلبي ، الوفاق الأمريكى السوفيتى : ١٩٦٣ ــ ١٩٧٦ ، الهيئة العامة للكتاب القاهرة ، ١٩٨١ . ص ١١١ ، ١١٢ .

٢٥) راجع في هذا المضمون : : سمعان بطرس ، م .س.ذ ،ص ٤٠ .

٢٦) راجع بصدد أحداث الحرب الصينية الهندية تفصيلاً : محمد سطيحة ، م . س . ذ ، ص ٩٤ : ١٠١ .

٢٧) أنظر في هذا المضمون : آرثر .م شلينجر الإبن ، ألــف يــوم جون كيندى فى البيت الأبيض (الجزء الثانى) ، ترجمة يوسف صباغ و آخرين ، مكتبة سجل العرب القــاهرة ، ١٩٧٤ . ص ٧٤٣.

٢٨) أنظر بصدد هذه المساع : سمعان بطــرس ، م .س.ذ ، ص ٤١.

٢٩) راجع بصدد الموقف السوفيتى : محمد سـطيحة ، م .س . ذ ، ص ١٠٠ ، ١٠١ .

٣٠) أنظر فى هذا المعني : عادل محمد شكرى ، أزمة حلف جنوب شرقي آسيا ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (٣) ينـاير ١٩٦٦ . ص ١٥٤ ، ١٥٥ .

٣١) أنظر فى هذا المضمون إسـماعيل صـبرى مقلـد ، الأزمـة السياسية فى الباكستان ، مجلة السياسة الدولية ، العـدد (٢٤) ، أبريل ١٩٧١ , ص ٢٩ ، ٣٠ .

٣٢) راجع في هذا المضمون

www. aljazeera. Net, (2002- 06 - 11), available on –line.

و كذا:

Calvocoressi, peter, world politics since 1945, sixth edition, Longman, New York, 1991. pp. 410 - 411.

٣٣)

ibid

٣٤)

ibid

٣٥) أنظر بصدد الإنذار الصينى : محمد سـطيحة ، م. س . ذ ، ص ٩٨ .

٣٦) أنظر بصدد هذا الموقف الأمريكى : سـمعان بطـرس ، م .س.ذ ، ص ٤٦.

٣٧)

www. aljazeera. net ,op. cit

٣٨) أنظر فى هذا المعنى : عادل محمد شكرى ، م . س . ذ ، ص ١٥٤، ١٥٥ .

٣٩) أنظر بصدد هذا الموقف السوفيتى : سمعان بطرس ، م .س.ذ ، ص ٤٦، ٤٧.

٤٠) شهريات العدد الرابع من مجلة السياسة الدولية- أبريل ١٩٦٦.

٤١) راجع وثيقة هذه الاتفاقية التى نشرتها مجلة السياسة الدولية فى عددها الرابع – أبريل-١٩٦٦ . ص ٢٣٣ ، ٢٣٤

٤٢) أنظر في هذا المضمون : على الدين هلال ، اتفاق طشـقند و السلام فى آسيا ، العدد (٤) ، مجلة السياسة الدوليـة ، أبريـل ١٩٦٦ . ص ١٢٨ .

٤٣) أنظر في هذا المضمون: المرجع السابق ، ص٧ ١٢ .

٤٤) راجع بصدد موقف بوتو هذا : إسماعيل صبرى مقلد ، م . س . ذ . ص ٣٣ ، ٣٤.

٤٥) شهريات العدد (٥) من مجلة السياسة الدولية – يوليو ١٩٦٦. ص ١٩٤.

٤٦) أنظر شهريات العدد (١٦) من مجلة السياسة الدولية _ أبريـل ١٩٦٩ . ص ٢٢٥

٤٧)
Hersh, Seymour M., the price of power: Kissinger in the Nixon white house, summit books, new york, 1983, p 444.

٤٨) أنظر بصدد هذه الإحصاءات : نازلى معوض أحمد ، اتفاقيـة سيملا و المصالحة الهندية الباكستانية، مجلة السياسة الدوليـة ، العدد (٣٠)، أكتوبر ١٩٧٢ ، ص١٥٠ و كذا :
Ibid , p 446.

٤٩) أنظر في هذا المضمون: المرجع الســابق(نــازلي معــوض)
ص ١٥٠

٥٠) .
Hersh, op. cit.p 446.

٥١) أنظر في هذا المضمون : عبد الله الأشعل ، م . س . ذ ، ص ١٧١ .

٥٢)
Hersh, op. cit. pp 444 – 446.

٥٣)
Ibidو كذلك أنظر بالتفصيل :
Liberation war, 71 at: www. Shnbd.org. available online.

٥٤) أنظر في هذا المضمون : عبد المــنعم المشــاط ، انعكاســات الحرب الأهلية في باكستان، مجلة السياسة الدولية، العدد (٢٦)، أكتوبر ١٩٧١ . ص ١٥٢ إلى ١٥٥ .

٥٥) عبد الله الأشعل ، م. س. ذ ، ص ١٧١ .

٥٦) أنظر في هذا المضمون : المشاط ، م. س. ذ ، ص ١٥٢ إلى ١٥٥ .

٥٧) راجع بصدد هذه الحادث :إسماعيل صبري مقلد ، م . س. ذ ، ص ٢٩ .

٥٨) أنظر بصدد هذه الأسباب : نازلي معوض ، م . س . ذ ، ص ١٥١ . و كذا : نبية الأصفهاني ، البنجلاديش و الصراع الهندى الباكستاني ، العدد (٢٧)، مجلة السياسة الدولية ، يناير ١٩٧٢ ، ص ١٦٣.

٥٩) أنظر في هذا المضمون : شهريات مجلة السياسة الدولية ، العدد (٢٧)- يناير ١٩٧٢ ، ص١٩٣ ، ١٩٤ .

٦٠)
Hersh, op. cit. pp 457- 459.

٦١) أنظر في هذا المضمون :
www. aljazeera. Net, op. cit .

٦٢) أنظر في هذا المضمون :
Hersh, op. cit. p 459.
شهريات العدد (٢٧) من مجلة السياسة الدولية، م .س .ذ، ص ٢٠٢ .

٦٣)
Dalton, Toby F ,Toward nuclear rollback in south asia , current history , Decemeber 1998 .p 412.

٦٤) راجع بصدد هذه الإحصاءات : نازلى معوض ، م . س . ذ ، ص ١٥٣ .

٦٥) هالة سعودى ، الانقلاب العسكرى فى باكستان ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (٥٠) ،أكتوبر ١٩٧٧ . ص ١٩٥ .

٦٦) أنظر في هذا المضمون : نازلى معوض ، م . س . ذ ، ص ١٤٩.

٦٧) أنظر في هذا المضمون : عبد الله الأشعل ، م . س . ذ ، ص١٦٩.

٦٨) راجع : نازلى معوض ، م . س . ذ ، ص١٤٩.

٦٩) أنظر في هذا المضمون : تقرير مركز الدراسات السياسية و الإستراجية بالأهرام تحت عنوان : المباراة السياسية و العسكرية لحرب الأسبوعين في شبه القارة الهندية ، منشور بمجلة السياسة الدولية، العدد (٢٨) ،أبريل ١٩٨٢ ، ص ١١٨ ،١١٩ .

٧٠) راجع بصدد هذا الإجراء السوفيتي :

www. aljazeera. Net, op. cit

٧١) أنظر في هذا المضمون : عبد الله الأشعل ، م . س . ذ ، ص ١٧٢.

٧٢) أنظر بصد د الموقف الصيني من حرب ١٩٧١ :عبد المـنعم المشاط ، م. س. ذ ، ص ١٥٦.

٧٣) المرجع السابق ذاته .

٧٤) أنظر فى هذا المعنى :

Hersh, op. cit. pp 444.

٧٥) أنظر بصدد هذا الموقف الأمريكى : شهريات العــدد (٢٧)- من مجلة السياسة الدولية ،م. س . ذ ،ص ٢٠٣ . وكذا :

Schulzinger Robert D., American diplomacy in the twentieth century, Oxford university press, 1984 .p 297.

٧٦) أنظر فى هذا المضمون :

www. aljazeera. Net, op. cit.

٧٧)أنظر بصدد هذه الصفقة و ما تمخضت عنه من آثار علي العلاقات الهندية الباكستانية : عبد الله الأشعل ، م . س . ذ ، ص١٦٨ ، ١٦٩.

الفصل الثانى

فى

الصراع الهندى الباكستانى و الخيار النووى

الفصل الثانى
فى
الصراع الهندى الباكستانى
والخيار النووى

تصدير:

شهدت ساحة الصراع الهندى الباكستانى خلال صيف عام ١٩٩٨ حدثاً عظيم الخطر اهتزت لدويه شتى أرجاء البسيطة ، و يتمثل هذا الحدث فى قيام الدولتين المتعاديتين بإجراء جملة تجارب نووية دخلتا بها زمرة الدول الأعضاء فى النادى الذرى . فخلال اليومين الحادى عشر و الثالث عشر من شهر مايو عام ١٩٩٨ اقامت الهند بإجراء خمس تجارب نووية ، ولم يمض على ذلك طويل وقت حتى ردت الباكستان ــ وفى يومى ٢٨ و ٣٠ من ذات الشهر ــ بإجراء عدد مماثل من التجارب النووية [١]، لكى تتحقق بذلك مقولة الزعيم الباكستانى فى الأسبق ذى الفقار على بوتو التى طالما رددها و التى قوامها :" إذا أنتجت الهند القنبلة النووية فإننا معشر الباكستانيين سنأكل العشب و أوراق الشجر بل و سنتضور جوعا حتى ننتج قنبلتنا النووية " [٢]

ومهمايكن الأمرفإن ثمة تساؤلات ــ بصددما تقدم ــ تطرح نفسها لعل أهمها:كيف وصلت الدولتان الهندية و الباكستانية إلىوضعية القوى النووية ؟، وماذا كان موقف القوى الدولية ــ لاسيما الكبرى منها ــ من خيار الدولتين النووى ؟ ، أو بالأحرى ماذا عن النسق الإقليمى لمنطقة جنوب آسيافى ظل تلك التطورات ؟ ثم وماذا عن المشكلة الكشــميرية

إدارة الهند و باكستان لصراعهما بصددها في ظل مستجدات عقد التسعينيات ؟ .

ذلكم هو ما نهدف ــ من وراء بحثنا هذا ــ إلى الإجابة عنه .

منهج البحث :

ارتباطاً بطبيعة مادة البحث و هدفه كان لا مناص من استخدام المنهج الاستقرائي ,حيث سنسعى من خلال أسلوب الملاحظة إلى تتبع الصراع الهندي الباكستاني لاسيما فيما يتصل بسباق التسلح الرهيب الذي دار في سياقه , و الذي أوصل الدولتين إلى حد امتلاك السلاح النووي ,إلى جانب الوقوف في ذات الوقت على مواقف القوى الدولية من خيار الدولتين النووي , و الأزمات التي شهدتها علاقاتهما في ظل مستجدات التسعينيات الخطيرة .

و بطبيعة الحال سنلجأ في ملاحظتنا لكل ما تقدم إلى الاعتماد على المتاح من المصادر و المراجع ذات الصلة بموضوع البحث .

خطة البحث :

تتمثل خطتنا لتحليل موضوع البحث في عرض ذلك الموضوع موزعاً على أربعة مباحث و خاتمة , فأما المباحث الأربعة فتأتي مرتبة و معنونة على النحو التالي :

ــ المبحث الأول في : البرنامج النووي الهندي
(جذوره ــ تطوره ــ حالته) .

ــ المبحث الثاني في : البرنامج النووي الباكستاني
(جذوره ــ تطوره ــ حالته) .

ـ المبحث الثالث فى : قوى النسق الإقليمى
و الخيار النووى الهندى الباكستانى .

ـ المبحث الرابع فى : الصراع الهندى الباكستانى
فى ظل مستجدات التسعينيات .

و أما الخاتمة فتنطوى على أظهر ما خلصنا إليه من نتائج تتعلق بهدف البحث

و الله الموفق

المبحث الأول

البرنامج النووى الهندى

(نشأته ـ تطوره ـ وضعه الراهن)

بدأت الهند أولى خطواتها نحو الخيار النووى فى عام ١٩٤٨ , حيث أسس الهنود إذاك هيئة الطاقة الذرية الهندية (٣). و بحلول منتصف الخمسينيات تسلمت الدولة الهندية أول مفاعل نووى فى تاريخها , و كان مفاعلاً للأبحاث مزوداً بالوقود كندى الصنع (٤) , و ذلك على إثر إنشاء الحكومة الهندية لمجموعة من المؤسسات البحثية و المعملية التى عرفت ـ فيما بعد ـ بمركز بهابوا للبحوث الذرية (٥) . و يؤكد الباحثون أن البرنامج النووى الهندى قد ظل حتى السنوات الأولى من عقد الستينيات منصباً على مجال الإفادة من الطاقة النووية فى فى المجال السلمى , بيد أن ثمة حدثين استجدا خلال النصف الأول من ذلك العقد دفعا الهند دفعاً إلى التعجيل ببدء المسيرة نحو امتلاك السلاح النووى , و يتمثل هذان الحدثان فى هزيمة الهند فى حربها الحدودية مع عدوتها اللدودة المتمثلة فى الصين الشيوعية عام ١٩٦٢ , ثم امتلاك الصينيين للسلاح النووى و دخولهم ـ بالتالى ـ زمرة الكبار فى عام ١٩٦٤ . و على ذلك فسرعان ما أعطى رئيس الوزراء الهندى لال بهادر شاسترى ـ فى عام ١٩٦٤ ـ إشارة البدء لعلماء الذرة الهنود كى يشرعوا فى برنامج نووى جديد يستهدف بناء ترسانة نووية هندية . ثم تعاظمت حاجة الهنود أكثر إلى المسارعة بامتلاك السلاح النووى فى أعقاب حرب عام ١٩٧١ ، حيث أيدت الولايات المتحدة الباكستان خلال تلك الحرب , ذلك إلى جانب التقارب الكبير الذى طرأ على علاقة الأمريكيين بالصين الشيوعية مع بداية عقد

السبعينات . فتأسيساً على ذلك بدأ الهنود يشعرون بأن أمنهم القومي بات مهدداً في الصميم , و بالتالي فقد ارتأوا أن انتاج سلاح نووى أصبح أمراً ملحاً أكثر من أى وقت مضي . على اعتبار أن ذلك ـــ في تقديرهم ـــ كفيل بدرء الأخطار التيتتهددهم [٦] . ومن هنا فقد أجرت الهند ـــ في مايو عام ١٩٧٤ ـــ أول تفجير نووى في تاريخها , وعلى الرغم من تواضع طاقة هذا التفجير و ضآلة أهميته العملية إلا أنه كان من شأنه أن رفع الروح المعنوية للهنود , وحفز هممهم على المضى قدماً إلى غايتهم المنشودة في امتلاك السلاح النووى . أو على حد تعبير البعض فإن " التجربة النووية الهندية لعام ١٩٧٤ كانت بمثابة أول طرقة للهنود على باب نادى الصفوة الحائزة لأسلحة نووية "[٧].

ويرى البعض أن سعى الهند إلى امتلاك السلاح النووى كان من ورائه سبب آخر إلى جانب الأسباب الأخرى المتعلقة بالأمن القومى , و يتمثل هذا السبب ـــ أو إن شئنا الدافع ـــ في السعى إلى إرضاء العزة القومية للأمة الهندية ذات الكم البشرى المتعاظم , و بالتالى منحها ـــ من خلال امتلاك السلاح النووى ـــ مكانة تليق بها كأمة هائلة العدد ذات جذور حضارية لا يستهان بها , وذلك بمنأى عن تصنيفها ـــ في عالم اليوم ـــ ضمن أمم العالم الثالث [٨].

و هكذا و ارتباطا بكل ما تقدم ظلت الهند مصممة على امتلاك السلاح النووى , و لم تفلح سائر الجهود الدولية في إثناء الهنود عن مسعاهم , إذ صموا آذانهم عن كافة مطالبات الدول الكبرى لهم بالتوقيع على معاهدة حظر الانتشار النووى (NPT) [٩].

على أية حال فإن البرنامج النووى الهندى الرامى إلى إنتاج أسلحة نووية قد لاقى اهتماماً و تدعيماً متعاظماً بدءاً من منتصف عقد الثمانينيات , و فى ظل حكومة رئيس الوزراء ـ إذاك ـ راجيف غاندى , ذلك الرجل الذى كان شديد التحمس لفكرة امتلاك بلاده للسلاح النووى . وكان راجيف قد أعلن ـ فى ٣٠ مايو ١٩٨٥ ـ أن باكستان أوشكت على إنتاج السلاح النووى بالفعل , إن لم يكن لديها بالفعل سلاحاً من هذا النوع . و أضاف أن الهند لا تستبعد احتمال أن تتخذ قراراً مماثلاً [١٠] . وقد أثار هذا التصريح استياء الباكستان فراح رئيسها ـ وقتذاك ـ ضياء الحق ينفى ادعاءات راجيف غاندى , و يؤكد أن برنامج باكستان النووى يستهدف مجرد الإفادة من الطاقة النووية فى الأغراض السلمية [١١] . و فى ظل هذه الأجواء المشحونة بالشكوك قام ضياء الحق ـ فى ديسمبر ١٩٨٥ ـ بزيارة الهند حيث توصل الطرفان إلى اتفاق يقضى بعدم هجوم أى من الدولتين علىالمنشآت النووية للدولة الأخرى . كما حاول الجانبان ـ مع بداية عام ١٩٨٦ ـ التوصل إلى اتفاق سلام شامل , بيد أن محاولاتهما ـ فى هذا الصدد ـ ذهبت أدراج الرياح [١٢]، لكى يستمر العداء مرخياً سدوله على العلاقات بين الدولتين الجارتين , و يتواصل ـ بالتالى ـ سباقهما المحموم فى مجال السعى إلى امتلاك السلاح النووى .

و بالعودة إلى الحديث عن البرنامج النووى الهندى نضيف أن راجيف غاندى كان قد أعلن فى نهاية الثمانينات المضى قدماً فى إنتاج قنابل نووية صغيرة يمكن تحميلها على صواريخ باليستية متوسطة المدى [١٣], غير أن القدر لم يمهل ذلك الزعيم الهندى طويلاً لكى يحقق الحلم النووى الذى طالما راوده كما راود أمه ـ إنديرا غاندى ـ من قبله , فإذا كانت

التجربة النووية الهندية لعام ١٩٧٤ قد أجريت فى ظل حكومة إنديرا غاندى , و إذا كانت هذه السيدة غاندى قد اغتيلت على يد متشددين سيخ فى عام ١٩٨٤ فإن إبنها الأكثر تحمساً منها للخيار النووى اغتيل أيضاً و بيد سيخية فى عام ١٩٩١ , و كان ــ إذاك ــ خارج السلطة زعيماً للمعارضة بعد أن هزم حزبه (حزب المؤتمر) فى انتخابات نوفمبر ١٩٨٩ . و إذا كان عام ١٩٩١ قد شهد مصرع راجيف غاندى فقد استجد فى العام ذاته حدث جلل كانت له آثاره عظيمة الخطر على خريطة توزيع القوى الدولية , كما كانت له آثار سلبية لايستهان بها على الدولة الهندية بوجه خاص . ويتمثل هذا الحدث ــ بطبيعة الحال ــ فى تفكك الاتحاد السوفيتى و إعلان زواله من الخريطة فى الخامس و العشرين من ديسمبر عام ١٩٩١ . ولقد كان من شأن هذا الحدث أن فقدت الهند حليفها الأول , ومصدر نحو ٧٠% من الأسلحة التى تكتظ بها ترسانتها , وعليه فقد زادت عزلة الهنود فى مواجهة أعدائهم الصينيين و الباكستانيين الذين يدعمهم القطب الأمريكى . و بالتالى فقد أضحى الخيار النووى بالنسبة لأولئك القوم أكثر إلحاحاً من ذى قبل عساه يكون رادعاً لكل من يتربص بهم و بأمنهم القومى [١٤]. و إذا كان قرار الهنود قد قر على الخيار النووى فإنه كان لابد من حكومة لديها من التصميم على المضى قدماً فى تنفيذ القرار بحيث لاتعبأ بما يترتب على ذلك من ردود فعل دولية غاضبة , وسرعان ما جاءت هذه الحكومة من خلال صناديق انتخابات ١٩٩٨ . إنها الحكومة التى يتزعم ائتلافها الحزب الهندوسى القومى بهارتيا جاناتا(الموغل فى تشدده) و التى ترأسها زعيمه أتال بيهارى فاجباى . و كان أول عمل قامت به تلك الحكومة ــ بعد أيام من توليها السلطة ــ هو نشر صواريخ من طراز بريثفى ٢٥٠ (التى يبلغ مداها زهاء ٢٥٠ كيلومتر) على

حدودها مع الباكستان , وفى تلك المناسبة راح وزير الدفاع الهندى جورج فرنانديز يؤكد أن بلاده تسعى إلى تطوير برنامجها النووى , وأن صواريخها قادرة على إصابة أى هدف داخل الأراضى الباكستانية [١٥] وفى أعقاب ذلك بأقل من شهر و فى اليومين الحادى عشر و الثالث من شهر مايو عام ١٩٩٨ قامت الهند بإجراء خمس تجارب نووية فى صحراء راجستان , لكى يدخل فاجباى ـــ بذلك ـــ بلاده نادى الصفوة المالكة للسلاح النووى , و يرضى العزة القومية للهنود , على الرغم من حاجتهم الأكثر إلحاحاً إلى الغذاء و الخلاص من براثن أوضاعهم المعيشية المتردية , و على الرغم من كل ما كان متوقعاً حدوثه من عواقب وخيمة على علاقة الهند بالقوى الكبرى[١٦].

وأياً كان الأمر فإن الهند تمتلك ـــ حسب تقديرات المصادر الغربية لعام١٩٩٨ـــ بوليتنيوم يكفى لصنع ٧٥ سلاحاً نووياً [١٧] . كما تضم الترسانة الهندية العديد من الطائرات و الصواريخ القادرة على حمل رؤوس نووية , فبحوزة الهنود ـــ حسب بعض المصادر الأمريكية ـــ ١١٦ طائرة من طراز جاجوار Jaguar البريطانية , و ٢٠٠ طائرة ميج ٢٧ , و ٧٤ طائرة ميج ٢٩ , و ما يزيد على ثمان طائرات إس يو ٣٠ SU٣٠ روسية الصنع , إلى جانب ٤٢ طائرة من طراز ميراج ٢٠٠٠ الفرنسية . و على صعيد الصواريخ لدى الهند الأنواع التالية من الصواريخ أرض ـــ أرض : [١٨]

١ـــ بريثفى ١٥٠ Prithvi ومداه ١٥٠ كيلومتر , روسى الأصل طورته الهند.

٢ـ بريثفى ٢٥٠ ومداه ٢٥٠ كيلومتر , وهو روسى الأصل طورته الهند .

٣ـ بريثفى ٣٥٠ و مداه ٣٥٠ كيلومتر , وهو روسى الأصل طورته الهند .

٤ـ أجنى Agni و يتراوح مداه بين ١٥٠٠ و ٢٠٠٠ كيلومتر, وهو صاروخ فرنسي ـ أمريكى من حيث التقنية و طورته الهند .

٥ـ سيريا وهو صاروخ طويل المدى يبلغ مداه ١٢٠٠٠ كيلومتر يعكف الهنود حالياً على تصميمه .

وإلى جانب كل ما تقدم تسعى الهند إلى تطوير صاروخ ساجاريكا Sagarika الروسى الذى تحمله الغواصات و يبلغ مداه ٣٠٠ كيلومتر .

وعلى الجملة ففى إطار التحصين الذاتى قامت الهند ببناء ترسانة عسكرية عظيمة الشأن , و على الرغم من المصاعب الجمة التى يعانيها اقتصادهم الفقير فقد أبى الهنود إلا امتلاك السلاح النووي على فداحة تكاليفه .

يبقى أن نشير إلى أن الهند قامت ـ منذ تفجيراتها النووية فى مايو ١٩٩٨ ـ بالعديد من التجارب على الصواريخ الباليستية لاسيما الصاروخ أجنى أطول صواريخها العاملة أمداً حتى يومنا هذا , كذلك فقد رفضت الهند الاستجابة إلى كافة المطالبات و الضغوط الدولية الرامية إلى إقناعها بالتوقيع على معاهدة حظر إجراء التجارب النووية (CTBT) .

كما يشار إلى أن الباكستان لم تكن لتقف مكتوفة الأيدى أمام التحدى الذى تمثله الترسانة العسكرية الهندية المتنامية, و إنما كان عليها أن تدخل السباق من أوله على النحو الذى سنعرض له فيما يلى ...

المبحث الثاني

في

البرنامج النووى الباكستانى : (نشأته ـ تطوره ـ حالته)

خطت الباكستان أولى خطواتها على طريق الخيار النووى فى ذات التوقيت الذى وضعت فيه الهند اللبنة الأولى لبرنامجها النووى . ففى عام ١٩٥٥ ــ وهو نفس العام الذى أنشأ فيه الهنود هيئة الطاقة الذرية ــ أنشأت الباكستان ــ أيضاً ــ وكالة الطاقة الذرية الباكستانية . ثم أعقبت ذلك بإرسال سبعة و ثلاثين من علمائها لتلقى تدريبات فى مجال الذرة بالخارج , و بحلول عام ١٩٦٥ بدأت الباكستان فى تشغيل أول مفاعل نووى لتخصيب اليورانيوم كانت قد حصلت عليه من الولايات المتحدة ، و كان هذا المفاعل يخضع لإجراءات التفتيش من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية .(١٩)

وعلى إثر هزيمة الباكستان الساحقة من الهند عام ١٩٧١ و ما ترتب عليها من خسائر إقليمية و بشرية و اقتصادية و عسكرية جسيمة شرع الباكستانيون فى برنامج طموح للحصول على السلاح النووى بغية استخدامه فى ردع الهند التى يتفوق جيشها بجلاء على جيشهم من حيث العدد , وكذا من حيث الأسلحة التقليدية . و بإجراء الهند لتجربتها الذرية الأولى فى عام ١٩٧٤ تعاظمت حاجة الباكستانيين إلى امتلاك السلاح النووى (٢٠), و راح رئيس وزراء الباكستان ــ إذاك ــ ذو الفقار على بوتو يردد مقولته الشهيرة ــ التى كان قد أطلقها فى عام ١٩٦٥ عندما كان وزيرا للخارجية ــ و التى قوامها : " إذا أنتجت الهند القنبلة النووية

فإننا معشر الباكستانيين سنأكل العشب و أوراق الشجر بل و سنتضور جوعاً كى ننتج قنبلتنا النووية "(٢١)

وعليه فقد خطا بوتو ببلاده خطوات واسعة نحو الخيار النووى أو إن شئنا نحو القنبلة النووية الإسلامية , و يشار هنا إلى أن ذلك الزعيم الباكستانى كان أول من أطلق على مشروع بلاده النووى عبارة " القنبلة النووية الإسلامية " حيث كان يؤكد دوماً على ضرورة أن يمتلك مسلمو العالم سلاحاً نووياً شأنهم فى ذلك شأن سائر أبناء الحضارات و الديانات الأخرى , أو على حد قوله : " إننا نعلم جيداً أن إسرائيل و دولة جنوب أفريقيا تمتلكان قدرة نووية كاملة , كما أن الحضارات المسيحية و اليهودية و الهندوسية تمتلك مثل هذه القدرة , وكذلك القوى الشيوعية . فلم يبق إلا الحضارة الإسلامية لا تملك سلاحاً نووياً , وينبغى لهذا الوضع أن يتغير "(٢٢)

و الحق أن فكرة بوتو عن القنبلة النووية الإسلامية قد لاقت رواجاً كبيراً لدى كثير من الدول الإسلامية , وعليه ففى أعقاب قمة الجزائر الإسلامية لعام ١٩٧٤ أمكن لبوتو أن يقنع ثلاثة من زعماء الدول العربية النفطية بتمويل المشروع الباكستانى الرامى ــ على حد قول بوتو ــ إلى إنتاج قنبلةنووية إسلامية تشكل رادعاً لكل من الهند و إسرائيل (٢٣). و لقد كان لأموال تلك الدول العربية ــ وعلى رأسها ليبيا - دور عظيم الأهمية فى تدعيم البرنامج النووى الباكستانى , ذلك البرنامج الذى تطلب إتمامه ــ بطبيعة الحال ــ أموالاً هائلة لم يكن بوسع اقتصاد باكستان أن يفى بها نظراً لما كان يعانيه من مصاعب جمة لاسيما فى ظل هزيمة عام ١٩٧١،

و انفصال القطاع الشرقى عن البلاد بكل امكاناته الاقتصادية على نحو ما قد أسلفنا القول .

على أية حال فإنه على طريق الخيار النووى أصدر بوتو فى عام ١٩٧٥ قراراً بتعيين الدكتور عبد القدير خان مديراً للبرنامج النووى الباكستانى . و يعد خان واحداً من أبرز علماء الذرة فى العالم حيث يتمتع بخبرات واسعة فى هذا المجال اكتسبها من خلال تدربه طويلاً على عمليات تخصيب اليورانيوم داخل العديد من دول غرب أوربا حال ألمانيا وهولندا[٢٤]. وفى العام التالى مباشرة ـــ ١٩٧٦ ـــ أنشأت الباكستان مركز كاهوتا لأبحاث تخصيب اليورانيوم و ألحقت به مجموعة من المعامل لهذا الغرض . وكان بوتو قد فاوض فرنسا لإقامة منشأة لمعالجة البلوتينيوم تكون قادرة على إنتاج ٣٠٠ كيلوجرام من البلوتينيوم المعالج، و هى كمية تكفى لصنع ما يزيد عن ثلاثين قنبلة نووية ,و بالفعل تم التوقيع على اتفاق باكستانى فرنسى لهذا الغرض فى عام ١٩٧٦ , غير أن فرنسا ـــ تحت وطأة ضغوط أمريكية ـــ قررت فى عام ١٩٧٨ التوقف عن الاستمرار فى المشروع , وإن كانت بعض المصادر تؤكد أن الفرنسيين قدموا ـــ سراً- للباكستانيين تسهيلات كبيرة فيما يتصل بعملية معالجة البلوتينيوم .[٢٥]

و تتعين الإشارة إلى أنه كانت قد تمت فى عام ١٩٧٧ الإطاحة بذى الفقار على بوتو من سدة الحكم على إثر انقلاب عسكرى تزعمه الجنرال محمد ضياء الحق , وعليه فقد اعتلى هذا الأخير أريكة السلطة فى باكستان منذ ذلك التاريخ و لم يبرحها حتى اغتياله فى عام ١٩٨٨ .و لم يكن ضياء الحق أقل من سلفه بوتو تحمساً للخيار النووى و فكرة القنبلة

النووية الإسلامية , فاستمر الرجل في الحصول على أموال الدول العربية النفطية لكى يواصل المسيرة الباكستانية نحو الخيار النووى , غير مكترث بالضغوط الأمريكية على بلاده لوقف مشروعها الكبير . و كانت مقولات ضياء الحق أشبه ما تكون بمقولات سلفه بوتو فيما يتصل بالإصرار على صنع قنبلة نووية إسلامية . إذ كان الزعيم الباكستانى الجديد ــ إذاك ــ يؤكد : " إن كلاً من الهند و الاتحاد السوفيتى و إسرائيل تملك أسلحة نووية فى حين لا تملك أية دولة إسلامية سلاحاً نووياً . إن حصول باكستان على القنبلة النووية من شأنه أن يدعم قوة العالم الإسلامى "(٢٦).

و فى ضوء ما تقدم واصل الباكستانيون بدأب برنامجهم النووى , وفى أغسطس ١٩٧٩ كثفوا من إجراءاتهم الأمنية حول كافة منشآتهم النووية ، و حركو صواريخ أرض ــ جو لحماية معامل أبحاث كاهوتا , ثم كان أن أعلنوا ــ فى أغسطس ١٩٨٠ ــ أن بلادهم قد أضحت واحدة من الدول النووية المتميزة القادرة على تصنيع الوقودالنووى محليا من اليورانيوم .(٢٧) و بحلول عام ١٩٨٤ راح عبد القدير خان يؤكد فعالية القدرة النووية لبلاده إذ قال : " إن الهند لاتزال تتوهم أنها الوحيدة التى تمتلك القنبلة النووية فى جنوب شرقى آسيا , وأن باكستان لا تستحق معاملة متساوية بهذا الخصوص " ,ثم أضاف :" إن باكستان يمكنها بالرغم من القيود الدولية المفروضة على تصدير التكنولوجيا النووية المتقدمة من تخطى كل هذه العقبات و بناء برنامج نووى كامل و مستقل يحفظ أمنها "(٢٨) و فى حديث آخر له ــ فى مايو ١٩٨٤ وفى الذكرى العاشرة للتفجير الذرى الهندى لعام ١٩٧٤ ــ صرح خان بأن بلاده ليست فقط قادرة على

تصنيع القنبلة النووية بل هى قادرة كذلك على تصنيع القنبلة الهيدروجينية [٢٩].

و يؤكد البعض أن الباكستان كان لديها بالفعل ــ منذ عام ١٩٨٦ ــ كميات من اليورانيوم المخصب تتيح لها صناعة قنبلة نووية , كما بدأت بالفعل منذ ذلك العام فى إجراء التجارب على بعض أجزاء نموذج للقنبلة النووية كانت الصين قد أمدتها بتقنياته مع بداية عقد الثمانينيات . كذلك تؤكد بعض المصادرذات الصلة بالمخابرات الأمريكية أن الباكستان كانت ــ فى عام ١٩٩٥ ــ تمتلك القدرة على إنتاج عشرة أسلحة نووية [٣٠]

و فى أبريل ١٩٩٨ و كرد فعل على تجربة الهند للصاروخ بريثفى ٢٥٠ ــ المشار إليها سلفاً ــ قامت الباكستان بإجراء تجربة على صاروخها غورىGhauri البالغ مداه زهاء ١٥٠٠ كيلومتر , وهو صاروخ قادر ــ من حيث مداه ــ على إصابة كبرى المدن الهندية و على رأسها نيودلهى و كلكتا و مومباى .[٣١] و يشار هنا إلى إطلاق إسم غورى على ذلك الصاروخ الباكستانى قد أثار موجة من الاستياء الشديد داخل الهند , حيث أن الإسم هو لأحد ملوك أفغانستان القدامى الذى تغلب على حاكم الهندوس فى قلب نيودلهى .[٣٢]

و لم يمض على ما تقدم طويل وقت حتى كانت الهند ــ كما أسلفنا ــ قد أجرت تجاربها النووية الخمس فى الحادى عشر و الثالث عشر من شهر مايو ١٩٩٨ , ولم يتريث الباكستانيون طويلاً حتى ردوا على التجارب الهندية بمثلها , فخلال يومى ٢٨ و ٣٠ من ذات الشهر ــ مايو

١٩٩٨ ــ أجريت الباكستان زهاء خمس أو ست تجارب نووية , ضاربة عرض الحائط بالمطالبات الأمريكية بضبط النفس و عدم الرد على التجارب الهندية . و هكذا دخلت الباكستان ــ هى الأخرى ــ نادى الصفوة المالكة للسلاح النووى شأنها فى ذلك شأن عدوتها اللدودة المتمثلة فى الهند . و فى إطار سباق التسلح المحموم بين الدولتين أضحت الباكستان ــ كعدوتها ــ تمتلك ترسانة عظيمة الشأن من الأسلحة , إذ تشير بعض المصادر الغربية إلى أن الباكستانيين يمتلكون ــحسب تقديرات عام ١٩٩٨ ــ كميات من اليورانيوم المخصب تكفى لصناعة خمس و عشرين سلاحاً نووياً .[٣٣]

و على صعيد الأسلحة القادرة على حمل رؤوس نووية تؤكد بعض المصادر الامريكية امتلاك باكستان لعدد لا يستهان به من الطائرات و الصواريخ التى يمكن تحميلها بالسلاح النووى . فبالنسبة للطائرات ــ بداية ــ يمتلك الباكستانيون ٦٠ طائرة من طراز A٥ الروسية , و ١٨٠ طائرة ٥/ Mirage III فرنسية , إلى جانب إثنتين و ثلاثين طائرة F-١٦ أمريكية .[٣٤] و أما الصواريخ أرض أرض فلدىالباكستانيين منها مايلى: [٣٥]

١ــ صواريخ M ١١ الصينية و يبلغ مداها ٢٨٠ كيلومتر , و يخزن الباكستانيون منها ما يزيد على ٣٦ صاروخا .

٢ــ صواريخ Hatf ١ و يبلغ مداها ٨٠ كيلومتر, وهى فرنسية طورها الباكستانيون و لديهم منها ١٨ صاروخاً .

٣ـ صواريخ Hatf ١ ويبلغ مداها ١٠٠ كيلومتر, و هى فرنسية الصنع طورها الباكستانيون و لايعلم عدد ما يمتلكون منها .

٤ـ صواريخ Hatf ٢ و يبلغ مداها حوالى ٣٠٠ كيلومتر, و هى صينية يعكف الباكستانيون على تطويرها و لايعلم عددها لديهم .

٥ـ صواريخ Hatf٣ ويبلغ مداها ٦٠٠ كيلومتر, و هى أيضا صينية يعكف الباكستانيون على تطورها و لايعلم عددها لديهم .

٦ـ الصاروخ غورى Ghauri و هو أطول الصواريخ الباكستانية مدى , إذ يبلغ مداه ١٥٠٠ كيلومتر , و طورته الباكستان بالتعاون مع كوريا الشمالية , و أجرى الباكستانيون عديداً من التجارب عليه , و لايعلم عدد ما يملكونه من هذه الصواريخ .

و على الجملة فلقد راحت الباكستان هى الأخرى ـ على النحو المتقدم ـ تحصن نفسها فى مواجهة عدوتها اللدودة المتمثلة فى الهند , فأنشأت لذلك تلك الترسانة المتنامية من الأسلحة , كما تبنى الباكستانيون الخيار النووى على تكلفته الباهظة التى لا تتناسب ألبتة مع إمكاناتهم الاقتصادية المتواضعة .

يبقى أن نشير إلى أن الباكستان ترفض حتى يومنا هذا ـ شأنها فى ذلك شأن الهند ـ التوقيع على معاهدة حظر إجراء التجارب النووية , و ذلك على الرغم من المطالبات الدولية العديدة للباكستانيين بالتوقيع على

المعاهدة . كذلك فقد أجرت الباكستان ـــ منذ عام ١٩٩٨ و فى أعقاب تفجيراتها النووية ـــالعديد من التجارب على الصاروخ غورى الذى هو أطول صواريخهم مدى على نحو ما أشرنا سلفاً .

و هكذا دخلت الدولتان المتعاديتان الهند و باكستان ساحة الخيار النووى ,فماذا كانت مواقف القوى الكبرى من ذلك ؟ و ماذا عن أجواء الصراع الهندى الباكستانى فى ظل تلك المستجدات ؟

هذا ما سنحاول الإجابة عنه فيما يلى من الصفحات .

المبحث الثالث

قوى النسق الإقليمى

و الخيار النووى الهندى الباكستانى

كنا فى بحث سابق عن الصراع الهندى الباكستانى خلال مرحلة الحرب التقليدية قد انتهينا إلى أن هذا الصراع قد أبرز نسقاً غريباً فى منطقة جنوب آسيا وفى ظل هذا النسق تحالف الصين الشيوعية مع الباكستان حليفة الغرب المفترض فيها محاربة الشيوعية, فى حين اتخذ السوفييت الذين هم حاملوا لواء الشيوعية الأول موقفاً مناهضاً لرفاقهم الصينيين و تحالفوا مع الهند، أما الولايات المتحدة التى كان من المفترض فيها أن تساند ــ دوماً ــ حليفتها الباكستان فقد نهجت نهجاً برجماتياً فى هذا الصدذ , فهى تارة تساند الباكستان و أخرى تتجاهلها ارتباطاً بمتطلبات المصلحة القومية الأمريكية و دونما اعتبار لكون الباكستان حليفة للغرب يتعين على الأمريكيين مساندتها على طول الخط .

و لكن ماذا عن هذا النسق الإقليمى الغريب فى ظل امتلاك الهند و باكستان للسلاح النووى ؟ أوثمة تغيرات طرأت على بنيته فى ظل هذه الظروف المستجدة . ذلكم هو ما سنحاول أن نجيب عنه فيما يلى :

١ــ الموقف الأمريكى من قضية الخيار النووى الهندى الباكستانى .

قبل أن نشرع فى استعراض رد الفعل الأمريكى على تفجيرات جنوب آسيا النووية لعام ١٩٩٨ يتعين علينا– بداية ــ أن نعرض لموقف الولايات

المتحدة من البرنامج النووى لحلفائها الباكستانيين خلال المراحل المختلفة لتطوره . و الحق أن الولايات المتحدة كانت قد اتخذت موقفاً متشدداً من باكستان عندما بدا للعيان خلال سنوات النصف الثانى من عقد السبعينيات أن البرنامج النووى الباكستانى قد شهد تطوراً كبيراً يشى باقتراب حصول الدولة الباكستانية على سلاح نووى . فخلال تلك الفترة فرض الرئيس الأمريكى ـــ إذاك ـــ جيمى كارتر بدءاً من عام ١٩٧٨ حظراً على تصدير المواد الإستراتيجية لباكستان , كما ضغط على كل من فرنسا و بريطانيا للالتزام بهذا الحظر ,الأمر الذى دفع الرئيس ضياء الحق إلى شراء تلك المواد من السوق السوداء .[٣٦] كذلك فقد قلص كارتر مساعدات بلاده الاقتصادية و العسكرية لباكستان فى إطار الضغط عليها لإجبارها على التخلى عن خيارها النووى , غير أن الباكستانيين لم يعبأوا بكل ذلك وواصلوا مساعيهم الدؤوبة نحو امتلاك السلاح النووى . و على أية حال فإن هذه العقوبات الأمريكية لم تدم طويلاً إذ سرعان ما احتاج الأمريكيون إلى الباكستان كحليف يشد أزرهم, و يدعمون من خلاله جماعات المجاهدين الأفغان فى مواجهة الجيش السوفيتى الذى كان قد غزا أفغانستان منذ نهاية عام ١٩٧٩ .

و فى ظل هذه الأوضاع المستجدة اضطرت الولايات المتحدة إلى رفع عقوباتها عن باكستان , و إعادة مساعداتها الاقتصادية و العسكرية لهاإلى مستواها المعهود , فقدم الأمريكيون للباكستانيين ـــ فى عام ١٩٨٢ ـــ ما تربو قيمته على ثلاثة مليارات دولار من المساعدات الاقتصادية و العسكرية على نحو ما أشرنا سلفاً . و ذلك على الرغم من الحرج الذى تعرض له الرئيس الأمريكى ـــ وقتذاك ـــ رونالد ريجان من جراء إعلان

باكستان الدائم عن تطوير برنامجها النووى فى الوقت الذى تنص فيه القوانين الأمريكية صراحة على وقف المعونات و المساعدات عن كل دولة تقرر امتلاك سلاح نووي .[٣٧] و إلى جانب ما تقدم استجاب الرئيس ريجان ــ فى عام ١٩٨٤ ــ إلى طلب باكستان بتزويد طائراتها إف ١٦ بصواريخ جو ــ جو متوسطة المدى , كما كان الرئيس الأمريكى قد قدم لباكستان ــ فى عام ١٩٨٣ ــ صواريخ هاربون المضادة للسفن .[٣٨]

كذلك فى إطار استرضائه للباكستانيين قدم ريجان ــ فى أكتوبر ١٩٨٤ ــ شهادة للكونجرس مفادها أن باكستان لاتملك أداة تفجير نووى , وأن المساعدات الأمريكية للباكستانيين من شأنها أن تبعث فى نفوسهم الطمأنينة , و تقلل من مخاوفهم الأمنية على نحو قد يحد بشكل ملحوظ من مساعيهم لامتلاك السلاح النووى. و فى هذا الإطار ــ كذلك ــ وافقت الولايات المتحدة فى ذات العام (١٩٨٤) على استئناف تزويد الباكستان بالتقنية المتقدمة .[٣٩]

و فضلاً عن كل ما تقدم أعار ريجان أذناً صماء لمطالبة رئس الوزراء الهندى راجيف غاندى له بالضغط على باكستان لحملها على وضع حد لسعيها الرامى إلى امتلاك السلاح النووى ,كما ضرب الرئيس الأمريكى عرض الحائط بمطالبة غاندى له بالحد من تقديم السلاح لباكستان .[٤٠]غير أنه مع خروج السوفييت من أفغانستان عام ١٩٨٨ ثم انهيار الاتحاد السوفيتى و زواله فى مطلع التسعينيات تضاءلت حاجة الأمريكيين إلى الباكستانيين , و بالتالى فقد راحوا يديرون لهم الظهر و يقلصون ــ من جديد ــ مساعدتهم الاقتصادية لهم , و يمتنعون تماماً عن

تزويدهم بالسلاح ,ليس هذا فحسب بل وراح الأمريكيون ـــ مع بداية عقد التسعينيات ـــ يسعون للتقارب مع الهند , كما ظهرت داخل المعسكر الغربى و على رأسه الولايات المتحدة اتهامات لباكستان بدعم حركات الإرهاب، و تهديدات ـــ بالتالى ـــ بإدراجها ضمن قائمة الدول المساندة للإرهاب .كذلك فقد رفض الرئيس الأمريكى ـــ آنذاك ـــ جورج بوش المصادقة على أن باكستان لاتمتلك أسلحة نووية [٤١], على عكس سلفه ريجان الذى كان قد صادق على ذلك عندما كانت الولايات المتحدة فى حاجة إلى الباكستانيين فى صدر الثمانينيات على نحو ما أشرنا سلفاً .

و بحلول منتصف التسعينيات شهدت أجواء العلاقات الأمريكية الباكستانية تحسناً واضحاً تأسس على حاجة الأمريكيين ـــ من جديد ـــ إلى باكستان , ولكن هذه المرة كنقطة ارتكاز لهم بالقرب من بئر البترول الهائلة المتمثلة فى بحر قزوين , و هى البئر التى كان لابد أن يدخل الأمريكيون ـــ كعادتهم ـــ سباق المنافسة مع الروس المتمتعين بتواجد قوى بالمنطقة, و الساعين بدأب إلى الحصول على نصيب الأسد من ثرواتها يعضدهم فى ذلك تقاربهم الكبير مع إيران التى هى إحدى القوى الإقليمية الكبرى المشاطئة لبحر قزوين، و التى تعد ـــ فى الوقت نفسه ـــ واحدة من ألد أعداء الولايات المتحدة . و فى ظل تلك الأوضاع المستجدة سعى الأمريكيون إلى استرضاء الباكستانيين من خلال استئناف تقديم المساعدات العسكرية لهم ،و قد وافق الكونجرس بهذا الخصوص ـــ فى عام ١٩٩٦ ـــ على تقديم مساعدات عسكرية للباكستان بلغت قيمتها ٣٧٥ مليون دولار .[٤٢]

ثم كان أن أجرت كل من الهند و باكستان تفجيراتها النووية فى مايو ١٩٩٨ , و جاء رد الفعل الأمريكى على ذلك سريعاً و رافضاً و عقابياً إزاء الدولتين . حيث سارعت الولايات المتحدة بإدانة كل من الدولتين فى أعقاب إجرائها لتفجيراتها النووية , ثم ما برحت أن مارست- بمساندة اليابان- ضغوطا قوية على المؤسسات المالية الدولية و على مجموعة الدول الثمانى الصناعية الكبرى بغية إيقاف مساعداتها الاقتصادية لكل من الدولتين ،و فى الخامس من يونيو ١٩٩٨ ـ أى فى أعقاب التفجيرات الباكستانية ببضعة أيام ـ استصدرت الولايات المتحدة قراراً من مجلس الأمن يدين بقوة الهند و باكستان جراء تجاربهما النووية , و يطالب الدولتين بالتوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية , و يدعوهما إلى الحد من تطوير الأسلحة القادرة على حمل رؤوس نووية .[٤٣]

وفى يونيو ١٩٩٨ أعلن ستروت تالبوت نائب وزير الخارجية الأمريكى قائمة بالعقوبات الأمريكية على كل من الهند و الباكستان , وقد اشتملت هذه القائمة على [٤٤] :

أـ إنهاء برنامج المساعدات الأمريكية للدولتين و كذا المبيعات العسكرية .

ب ـ منع البنوك الأمريكية من تقديم قروض أو ضمانات قروض لأى من الدولتين .

ج ـ معارضة منح قروض للدولتين من المؤسسات المالية الدولية .

د ـ منع تصدير المعدات ذات الاستخدام المزدوج إلى الدولتين .

و أعلن مسئولون بالإدارة الأمريكية أنه فى ظل قائمة العقوبات هذه ستحرم الهند من ٢,٥ مليار دولار , وباكستان من ١,٥ مليار دولار سنوياً

, كانتا تحصلان عليها كقروض و تسهيلات من المؤسسات المصرفية الدولية . كذلك فقد دعت الولايات المتحدة الدولتين إلى الامتناع عن إجراء مزيد من التجارب النووية , وطالبتهما بالانضمام إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية فوراً و بدون شروط , و عدم تصنيع رؤوس نووية أو تحميلها علىالصواريخ الباليستية , ووقف إنتاج المواد الانشطارية .(٤٥) و هكذا فقد فرضت الولايات المتحدة عقوبات ثقيلة الوطأة على كل من الهند و الباكستان , على نحو شكل ضربة موجعة لاقتصاد كلتيهما المنهك . و بطبيعة الحال فقد أدخلت هذه العقوبات العلاقات الأمريكية الباكستانية نفق القطيعة المظلم , إذ فى ظلها أصبح مؤكداً أن تخسر الباكستان ـ حسب وزير التجارة الباكستانى إسحاق دار ـ أربعة مليارات دولار سنوياً ما بين قروض و مساعدات و استثمارات و تحويلات أجنبية .(٤٦)

و يبقى التساؤل لماذا هذا الموقف الأمريكى الموغل فى رفضه لامتلاك الهند و باكستان لأسلحة نووية ؟

للإجابة على هذا التساؤل نقول بأن ثمة عاملين من وراء هذا الموقف , أما العامل الأول فيتمثل- كما يؤكد البعض- فى أنه بعد زوال الاتحاد السوفيتى و بقاء الولايات المتحدة كقوة قطبية وحيدة أراد الأمريكيون أن تظل عضوية النادى الذرى قاصرة على الدول الخمس القديمة حتى يتسنى للولايات المتحدة باعتبارها القوة النووية الأكبر و الأعظم أن تحقق حالة من الاستقرار الدولى تكرس هيمنتها فيما يتصل بتقرير مصير النسق الدولى , وعليه فإن انضمام الهند و باكستان إلى زمرة الدول النووية من

شأنه ــ حسب رؤية الأمريكيين ــ أن يهدد فكرتهم المتقدمة عن الاستقرار الدولى .[٤٧]

و أما العامل الثانى الذى دفع الأمريكيين إلى معارضة امتلاك الهند و الباكستان للسلاح النووى فهو يتصل ــ في رأينا ــ بالقنبلة النووية الباكستانية على وجه الخصوص , حيث كانت فكرة القنبلة النووية الإسلامية التى تبنتها باكستان تثير قلق الولايات المتحدة من جهة , كما أن من شأن وجودها أن يسبب مخاوف جمة و يشكل تهديداً بالغاً لإسرائيل التى هى أقرب حلفاء أمريكا إليها , و أكثر الدول تأثيراً على عملية صنع القرار الأمريكى، و لعل هذه المخاوف الإسرائيلية من القنبلة الباكستانية كانت من وراء سعى إسرائيل الدائم إلى التقارب مع الهند و دعمها فى مواجهة باكستان على نحو ما سنشير لاحقاً .

،على أية حال فإنه على الرغم من قسوة العقوبات الأمريكية على كل من الهند و الباكستان فإن أياً من الدولتين لم تتزحزح عن موقفها قيد أنملة , و استمرت كلتاهما رافضة التخلى عن الخيار النووى , كما سخرت الدولتان من تبرير الولايات المتحدة لضغوطها عليهما بالخوف من اندلاع حرب نووية فى جنوب آسيا على أساس أن الدولتين ــ حسب النظرة الأمريكية ــ غير ناضجتين بالقدر الذى يؤهلهما لامتلاك السلاح النووى , كما أنهما لا تتمتعان تبعاً لعدم أهليتهما هذه بالقدرة على ضبط النفس عن اللجوء إلى استخدام الأسلحة النووية لحسم صراعهما . واعتبرت الدولتان أن هذه النظرة إليهما من قبل الولايات المتحدة تعبر عن عنصرية

الأمريكيين ، وأن عليهم بدلاً من ذلك أن يتذكروا جيداً أن دولتهم هى الوحيدة ــ عبر التاريخ- التى استخدمت السلاح النووى فى حروبها .[٤٨]

و مهما يكن من أمر العقوبات الأمريكية و تأثيراتها السلبية على علاقات الولايات المتحدة بحليفتها باكستان فإنه لم يمض طويل وقت حتى اضطر الأمريكيون إلى إلغائها ، و استئناف مساعداتهم للباكستان فى ظل مستجدات خطيرة شهدتها الولايات المتحدة و العالم فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١ . ففى ذلك التاريخ تمكن عدد من الأشخاص ــ قيل إنهم من المسلمين ــ باختطاف عدة طائرات مدنية من المطارات الأمريكية، و من ثم اصطدموا بها بمبنى مركز التجارة العالمى بنيويورك ، وكذا مبنى وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) بواشنطن ، الأمر الذى تسبب فى مصرع بضعة آلاف من الأمريكيين ، و شكل إهانة بليغة للقوة القطبية الوحيدة المهيمنة على مقدرات العالم ، و المسيطرة على عملية اتخاذ القرار فى ظل نسق دولى تنفرد بتوجيهه ، استناداً إلى تفردها بموقع القوة القطب . وفور وقوع هذا الحدث الجسيم اتهم الأمريكيون تنظيم القاعدة و زعيمه أسامة بن لادن بتدبير هجمات الحادى عشر من سبتمبر ، و عليه فقد طالبت الولايات المتحدة حكومة طالبان الأفغانية ــ التى كانت تستضيف الرجل و كبار مساعديه ــ بتسليم زعيم القاعدة فوراً إلى السلطات الأمريكية و إلا واجهت حرباً ساحقة . و لما لم تستجب حكومة طالبان إلى المطلب الأمريكى بدأ الأمريكيون المفعمون بغضب عارم يعدون العدة للهجوم على أفغانستان ، الأمر الذى اقتضى الحصول على مساعدة باكستان فى هذا الصدد ، نظراً لأن الباكستانيين هم أدرى الناس بشعاب أفغانستان و جغرافيتها الجبلية شديدة الوعورة ، و التى كانت أحد الأسباب الرئيسة فى

فشل الغزو السوفيتي للأراضي الأفغانية خلال عقد الثمانينيات . كذلك فإن متاخمة الباكستان لأفغانستان جعلت من الأراضي الباكستانية الموقع المناسب لتقديم المساعدة للقوات الأمريكية من حيث عمليات الإمداد و التموين في حالة هجومها على الأراضي الأفغانية .

وعلى إثر تردد لم يدم طويلاً و تحت وطأة ضغوط نفسية مارسها الأمريكيون المتطلعون بقوة للانتقام من تنظيم القاعدة وافق الرئيس الباكستاني برويز مشرف على تقديم يد العون للولايات المكتحدة في حربها التي بدأت في ٧ أكتوبر ٢٠٠١ و انتهت ــ تقريباً ــ مع بداية ديسمبر من ذات العام . و تمثل تعاون باكستان مع الولايات المتحدة ــ خلال تلك الحرب ــ في وضع الباكستانيين قاعدتين عسكريتين في إقليمي السند و بالوخيستان تحت تصرف القوات الأمريكية ,كذلك فقد سمحت باكستان للقوات الجوية الأمريكية باستخدام مجالها الجوي بحرية كاملة , كما قدم الباكستانيون للقوات الأمريكية التي هاجمت أفغانستان مساعدة عظيمة الأهمية في مجال الإمداد و التموين , و فوق كل ما تقدم كانت المخابرات المركزية هي مصدر المعلومات الأول للقوات الأمريكية على الصعيد الاستخباري .[٤٩] و في مقابل هذا الموقف الباكستاني الممالئ للولايات المتحدة شرع الأمريكيون ــ بمجرد موافقة مشرف على مبدأ التعاون معهم ــ في رفع العقوبات الاقتصادية التي كانوا قد فرضوها على باكستان على إثر تفجيراتها النووية , و كذا العقوبات التي فرضت على الباكستان غداة انقلاب برويز مشرف في أكتوبر عام ١٩٩٩ , و قد وافق مجلس الشيوخ الأمريكي على رفع سائر العقوبات عند باكستان في ٥ أكتوبر ٢٠٠١ , و في أثناء زيارته لإسلام أباد أعلن وزير الدفاع الأمريكي كولن باول ــ في

٦ أكتوبر ٢٠٠١ ــ أن بلاده تزمع اتخاذ إجراءات عاجلة لدعم الإقتصاد الباكستانى , و تطوير علاقاتها الاقتصادية و التجارية مع باكستان , كما أكد باول على ضرورة إعادة جدولة ديون باكستان الخارجية البالغة ثمانية و ثلاثين مليار دولار .[٥٠]

و فى نوفمبر ٢٠٠١ و أثناء زيارة الرئيس الباكستانى برويز مشرف لواشنطن وافق الرئيس الأمريكى جورج بوش على تقديم مساعدات شاملة لباكستان قدرها مليار دولار , كما أشاد بوش بموقف باكستان الداعم للمواقف الأمريكية , ووصف الدولة الباكستانية بأنها حليف أساسى لواشنطن فى مكافحة الإرهاب .[٥١]ووعد بوش مشرف بالعمل على تخفيض ديون باكستان الخارجية .

و فضلاً عما تقدم فقد استغلت الولايات المتحدة نفوذها فى صندوق النقد الدولى لمساعدة باكستان , فوافق الصندوق ــ فى ١٠ ديسمبر ٢٠٠١ ــ على تقديم قروض للباكستان بلغت ١,٣ مليار دولار .[٥٢]

و على الجملة فقد عاد الأمريكيون إلى عهدهم مع باكستان من حيث إغداق المساعدات عليها كلما اقتضت مصالحهم استمالتها بغية الاعتماد على مساندتها لهم فى المواقف الدولية التى تتطلب مثل هذه المساندة .

٢ ـ الموقف الروسى من الخيار النووى الهندى الباكستانى :

يمكن القول أن روسيا ورثت عن الاتحاد السوفيتى موقفه المساند للهند فى صراعها مع الباكستان. ولقد كان الاتحاد السوفيتى ـ كما قدمنا ـ مصدر ٧٠% من الأسلحة التى تنطوى عليها الترسانة العسكرية الهندية , و قدم السوفييت ـ و من بعدهم الروس ـ مساعدات عظيمة الشأن للهند فيما يتصل ببرنامجها النووى . كذلك فقد حصل الهنود من الروس على صواريخ بريثفى القادرة على حمل رؤوس نووية , و ذلك إلى جانب طائرات ميج ٢٧ , و ميج ٢٩ , و إس يو التى تشكل عصب القوات الجوية الهندية و القادرة جميعها على حمل أسلحة نووية .[٥٣]

و ارتباطا بهذه العلاقات الوثيقة ـ تاريخياً- بين الدولتين جاء رد الفعل الروسى على التفجيرات النووية الهندية هادئاً, و كل ما فعله الروس هودعوة كل من الهند و الباكستان إلى التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية , و ذلك إلى جانب بعض عبارات الإدانة الدبلوماسية الجوفاء للدولتين إرضاء للولايات المتحدة , و فيما عدا ذلك لم يفرض الروس أية عقوبات على حلفائهم الهنود .[٥٤] بل و تدعم التعاون الروسى الهندى فى شتى المجالات خلال السنوات الثلاث اللاحقة لتفجيرات مايو ١٩٩٨ الهندية , و ذكرت بعض المصادر ـ مؤخراً ـ أن روسيا وافقت على تأجير غواصتين نوويتين للهند , و كذا بيعها عدداً جديداً من طائرات ميج- القادرة على حمل أسلحة نووية -بطرزها المختلفة .[٥٥]

كذلك يشار إلى تأكيد الدولتين الدائم على تماسك تحالفهما التاريخى , و تطابق سياساتهما حيال العلاقات الثنائية و القضايا الإقليمية و الدولية ,

على النحو الذى أكده الزعيمان الروسي و الهندى أثناء زيارة أتال بيهارى فاجباى إلى موسكو فى مطلع شهر نوفمبر ٢٠٠١ .(٥٦)

هذا ولايفوتنا أن ننوه ــ فى هذا المجال ــ إلى الزيارة عظيمة الآثار التى قام بهاالرئيس بوتين لنيودلهى فى مطلع شهر أكتوبر عام ٢٠٠٠ ، و التى تم خلالها التوقيع على عدة عقود تتعلق بتصدير سلاح روسى للهند تبلغ قيمتها ٣١ مليار دولار فى غضون عشرة أعوام , كما وافق الزعيم الروسى على تزويد الهند بمائة دبابة من طراز تى ٩٠ سى , و السماح لها بإنتاج مائتى دبابة أخرى من ذات الطراز محلياً . كذلك قد استجابت روسيا لمطلب الهند ببيعها حاملة الطائرات الروسية المستعملة "الأمير جورشكوف " بعد تجديدها فى صفقة قدرت قيمتها بمليارين من الدولارات (٥٧).

٣ــ الصين و الخيار النووى الهندى الباكستانى :

يكاد يكون موقف الصين من البرنامج النووى الباكستانى مطابقاً لموقف الروس من نظيره الهندى , فعلى طول تاريخهما المشترك ظلت العلاقات الصينية الباكستانية وطيدة بحيث لم تعكر صفوها الأيام , و ظل الصينيون دوماً مســاندين لحلفائهم الباكستانيين فى شتى مراحل علاقاتهم بالعدو المشترك للبلدين و المتمثل فى الهند . و قد اعتمدت باكستان على الصين كمصدر رئيسى لأسلحتها , كما قدم الصينيون ــ سراً ــ مساعدات هائلة لدعم البرنامج النووى الباكستانى .كذلك فقد حصلت الباكستان من حليفتها على كميات لا يستهان بها من الأسلحة القادرة على حمل رؤوس نووية ,

و ذلك حال طائرات إيه ٥ , و صواريخ إم ١١ , كما عاون الصينيون حلفاءهم الباكستانيين فى تطوير الصاروخ هتف ٢ الذى هو صاروخ فرنسى النشـــأة و التقنية أصلاً .[٥٨]

و ارتباطاً بما تقدم جاء رد الفعل الصينى إزاء التجارب النووية للهند و باكستان منحازاً إلى حدكبير للباكستانيين , فبغض النظر عن عبارات الإدانة الدبلوماسية للدولتين و مناشدتهما التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية فإن الصينيين أدانوا الهند بعنف , و اعتبروها المسئولة عما حدث فى شهر مايو ١٩٩٨ ، نظراً لقيامها باستفزاز الباكستان و إجراء خمس تجارب نووية , فلم يكن أمام الباكستانيين من خيار آخر سوى الرد على تلك التجارب بتجارب مماثلة . و فى ذات الوقت لم تفرض الصين أية عقوبات على باكستان ,[٥٩] و ظلت العلاقات بين الدولتين ـ غداة تفجيرات مايو ١٩٩٨ ـ وطيدة كعهدها , و تؤكد بعض المصادر الغربية أن الصينيين لا يزالون يساعدون الباكستان سراً على تطوير صواريخها الباليستية , و لا يفوتنا فى هذا المقام أن ننوه إلى أن الدولتين قد و قعتا فى ـ ١٨ يناير ٢٠٠٠ ـ اتفاقاً جديداً للتعاون الاقتصادى و التكنولوجى رفضا الإفصاح عن مضمونه , وسط اتهامات أمريكية للصين بأنها لا تزال تساعد باكستان فى تطوير برنامجها النووى و الصاروخى . وتم توقيع الاتفاق الصينى الباكستانى أثناء زيارة برويز مشرف إلى بكين و التى قوبلت بترحاب [٦٠] كبير من جانب الزعيم الصينى جيانج تسه مين , حيث أكد الأخير دعم بلاده الدائم لباكستان، و اعتبر أن انقلاب مشرف هو شأن داخلى باكستانى ليس من شأنه أن ينال

من العلاقة الوطيدة بين الدولتين , كما يذكر أن زيارة مشرف هذه كانت أول زيارة خارجية قام بها خارج بلدان العالم الإسلامى .

٤ــ إسرائيل و الخيار النووى الهندى الباكستانى :

ليس ثمة شك أن فكرة حصول باكستان ــ كدولة إسلامية ــ على السلاح النووى كانت تثير دوماً قلق الإسرائيليين و تقض مضجعهم , كما كان اصطلاح القنبلة النووية الإسلامية الذى جادت به قريحة الباكستانيين من أكثر الاصطلاحات مقتاً لدى اليهود . و عليه فقد كان من الطبيعى أن تسعى إسرائيل إلى الدخول فى معادلة علاقات القوى بمنطقة جنوب آسيا وولوج ساحة الصراع الهندى الباكستانى من البوابة الهندية .

و كانت الهند أعلنت فى أكتوبر ١٩٩٢ تطبيع العلاقات مع إسرائيل بصورة كاملة , و شهدت علاقات الدولتين ــ على إثر ذلك- تعاوناً مكثفاً فى شتى المجالات و على رأسها المجالات الأمنية و الدفاعية و المخابرات . و فى عام ١٩٩٧ عرض الإسرائيليون على الهند ــ حسب صحيفة هندوستان تايمز الهندية ــ تزويدها بتقنيات بالغة التقدم فى مجال الصواريخ الباليستية و أنظمة الإنذار المبكر و تطوير قواتها الجوية فى مقابل أن تسمح الهند للإسرائيليين باستخدام إحدى قواعدها الجوية فى توجيه ضربة جوية ضد مجمع كاهوتا النووى الباكستانى .[٦١] كذلك فقد أشارت بعض المصادر إلى وجود إثنتى عشرة طائرة إسرائيلية مقاتلة (من طراز إف ١٥ , إف ١٦) فى إحدى القواعدالجوية الهندية , و أن

تدريبات جوية مشتركة تجرى بين البلدين على ضرب أهداف تشمل مجمع كاهوتا , و القواعد العسكرية القريبة منه .[٦٢]

و الحق أن الهنود لم يخفوا تعاونهم العسكرى مع الاسرائيليين , بل و لم يتورعوا على تأكيده علناً و على رؤوس الأشهاد . فعلى سبيل المثال نجد أنه أثناء زيارة وزير الداخلية الهندى لال كريشنا أدفانى لإسرائيل فى يونيو ٢٠٠٠ ــ و التى أثارت قلقاً واضحاً فى العالم العربى و باكستان ــ لم يتردد الرجل فى أن يعلن الحقيقة المتقدمة و التى عبر عنها بقولة : " نعم أنا أؤيد تعاوناً كاملاً مع إسرائيل فى جميع المجالات بما فى ذلك المجال النووى و الذى ينبغى تعزيزه "[٦٣]

و فى إطار ترسيخ التعاون بين الدولتين قام بعض المسئولين بوزارة الدفاع الإسرائيلية ــ خلال شهر أكتوبر ٢٠٠١ و أثناء الهجوم الأمريكى علي أفغانستان ــ بزيارة لنيودلهى حيث تباحثوا مع نظراء لهم هنود حول حصول الهند على نظام صواريخ أرو ــ ٢ الإسرائيلى , و كذا نظام دفاعى صاروخى متقدم , إلى جانب بحث إمكانية حصول الهند على التقنية المتقدمة فى مجال تصنيع ذلك النظام الدفاعى ، كما ذكرت إحدى الصحف الهندية ــ إذاك ــ أن البحرية الهندية قد حصلت بالفعل على سبعة صواريخ إسرائيلية من طراز باراك .[٦٤]

و فى ذات الشهر ــ و على صعيد القلق الإسرائيلى من امتلاك الباكستانيين للسلاح النووى ــ ذكرت مجلة نيويوركر الأمريكية أن وحدات من الكوماندز الأمريكية تجرى تدريبات مع وحدة مناظرة فى

إسرائيل متخصصة بمجال مكافحة الإرهاب لتنفيذ عملية فى باكستان للاستيلاء على ترسانتها النووية فى حالة وقوع انقلاب ضد الرئيس مشرف (٦٥) كان يخشى حدوثه بسبب المعارضة الشديدة داخل البلاد لموقفه المساند للولايات المتحدة فى حربها الدائرة ـ يومذاك ـ ضد أفغانستان .

و هكذا يمكن القول أن البرنامج النووى الباكستانى كان من شأنه أن أدخل إسرائيل إلى معادلة القوى فى جنوب آسيا , لكى تصبح أحد عناصر النسق الإقليمى لتلك المنطقة . لذلك فلم يكن مستغرباً أن يبادر وزير الدفاع الإسرائيلى إسحاق موردخاى إلى رفع درجة استعداد القوات الجوية و الصاروخية الإسرائيلية على إثر إجراء الباكستان لتجاربها النووية فى نهاية مايو ١٩٩٨ .(٦٦)

و جملة القول فى شأن مواقف القوى الدولية من الخيار النووى الهندى الباكستانى أنها جاءت مؤكدة على ملامح النسق الإقليمى الغريب لمنطقة جنوب آسيا . حيث كان الصينيون ـ كما هو عهدهم دائماً ـ الداعم الأول تقنياً و سياسياً لباكستان و برنامجها النووى و ترسانتها الصاروخية . فى حين نجد أن روسيا تسير على ذات النهج السوفيتى من حيث تعضيد الهند , و تقديم يد العون لها فى مجال التقنيات النووية و الصاروخية , و إمدادها بمختلف أنواع الأسلحة على نحو جعل السلاح الروسى يشكل زهاء ٧٠ %من الترسانة الهندية , كما ظل الروس هم الحليف السياسى الأول للهنود , و هى أمور كلها لم تتغير فى أعقاب إجراء الهند لتجاربها النووية فى مايو ١٩٩٨ ، بل و تؤكد الأحداث

اللاحقة لتلك التفجيرات ــ كما قدمنا ــ على تنامى تماسك العلاقات الروسية الهندية , و تزايد معدل التقارب بين الدولتين , و اتساع مجالات تعاونهما .

أما موقف الأمريكيين من البرنامج النووى لحليفتهم (المفترضة) باكستان فقد جاء ــ أيضاً ــ متماشياً مع سائر مواقفهم منها على طول تاريخ العلاقات بين الدولتين , إذ يغدقون المساعدات عليها كلما دعتهم مصالحهم القومية إلى استرضائها , و يقاطعونها و يتجاهلونها فى الأوقات التى لايكونون فيها بحاجة إليها , و على سبيل المثال فقد وقعوا عليها عقوبات اقتصادية بالغة القسوة غداة تفجيراتها النووية و أخرى فى أعقاب انقلاب مشرف عام ١٩٩٩ ثم ما برحوا أن رفعوا عنها كل هذه العقوبات و أغدقوا عليها مليارات الدولارات عندما استدعت مصالحهم الحصول على الدعم الباكستانى للحرب الأمريكية على أفغانستان عام ٢٠٠١ على نحوْ ما قدمنا .

وإذا كان من ملمح جديد لذلك النسق الإقليمى فى سياق الخيار النووى الهندى الباكستانى فهذا الملمح هو دخول إسرائيل ــ من البوابة الهندية ــ إلى معادلة القوى فى جنوب آسيا ارتباطاً باعتبار الإسرائيليين أن البرنامج النووى الباكستانى وفكرة القنبلة النووية الإسلامية يشكلان ــكما قدمنا ــ تهديداً خطيراً للأمن القومى الإسرائيلى .

و على الجملة فقد ظل قانون المصلحة القومية هو القانون الحاكم لعلاقات قوى النسق الإقليمى لمنطقة جنوب آسيا , شأنه فى ذلك و شأنها

كشأن عالم العلاقات بين الدول على طول تاريخه , حيث لا يحكمه سوى قانون واحد هو قانون المصلحة [٦٧], فلا صداقة دائمة و لاعداء دائماً كما قدمنا , و إنما مصلحة دائمة .

و يبقى التساؤل : ماذا عن أجواء الصراع الهندى الباكستانى فى ظل مستجدات عقد التسعينيات و امتلاك الدولتين للسلاح النووى ؟ هذا هو ما سنسعى إلى الإجابة عليه فى ثنايا ما يلى من صفحات .

المبحث الرابع
الصراع الهندى الباكستانى
فى ظل مستجدات التسعينيات

خاضت الهند و باكستان ــ فى سياق صراعهما الطويل حول إقليم كشمير ــ ثلاث حروب لم تفلح الدولتان من خلالها فى حسم ذلك الصراع , و ظل الإقليم مقسماً بين الدولتين ترفض كلتاهما أن تتخلى عن موقفها بصدده معتبرة إياه حقاً أصيلاً من حقوقها , وجزءاً لا يتجزأ من أراضيها . و كان آخر خط لوقف إطلاق النار فى كشمير قد حددته الدولتان بمقتضى اتفاقية سيملا لعام ١٩٧٢ , و هى الاتفاقية التى تم توقيعها من قبلهما تحقيقاً للمصالحة على إثر حربهما الثالثة عام ١٩٧١ . و ارتباطاً بخط وقف إطلاق النار هذا تجمد الموقف فى الإقليم على نحو سيطرت الهند فى ظله على قطاع من الاقليم تبلغ مساحته زهاء ١٠١٢٨٣ كيلومتر مربعاً , و هو القطاع الذى يعرف بجامو كشمير , ويضم ثلاث مقاطعات هى كشمير و جامو و لاداخ , أما الباكستان فهى تسيطر ــ منذ ذلك التاريخ ــ على مساحة من الإقليم المتنازع عليه تبلغ ٨٧١١٤ كيلومتر مربعاً و هى المساحة المعروفة بكشمير آزاد (أو كشمير الحرة)[٦٨] , و إلى جانب ذلك يشار إلى أن الصين تحتفظ بجزء من إقليم جامو و كشمير كانت قد انتزعته من الهند خلال حربهما الحدودية لعام ١٩٦٢ .

و على الرغم من اختلاف الباحثين حول عدد سكان إقليم جامو و كشمير الذى تسيطر عليه الهند و كذا عدم اتفاقهم حول نسب توزيع هؤلاء السكان من الناحية العرقية فإن الأرقام التى أوردها المشتغلون بالمشكلة

الكشميرية تشى بأن عدد سكان الإقليم ـ فى عام ٢٠٠٠ ـ يدور حول عشرة ملايين نسمة , يشكل المسلمون غلبية بينهم تتراوح مابين ٧٠ , ٨٥ % من جملتهم , فى حين يشكل الهندوس كبرى أقليات الإقليم , و يليهم من حيث العدد البوذيون , فالسيخ .[٦٩] و كانت سنوات عقد الثمانينيات قد شهدت ظهور العديد من الحركات العرقية الانفصالية فى صفوف مسلمى جامو و كشمير , غير أن هذه الحركات لم تكن على مستوى تنظيمى جيد , و بالتالى فقد اتسمت بالضعف فى الوقت الذى كانت فيه الباكستان غير قادرة على دعمها نظراً لانهماك الباكستانيين ـ إذاك ـ فى تطوير برنامجهم النووى و الصاروخى الذى استأثر بجانب كبير من انفاقهم القومى . غير أنه بمرور الوقت اكتسبت التنظيمات الانفصالية الكشميرية خبرات تنظيمية يعتد بها وراحت تنشئ ميلشيات مسلحة لكى تقوى شوكتها مع نهاية عقد الثمانينيات لا سيما بعدأن شرع الباكستانيون ـ منذ ذلك الوقت ـ فى دعمها بالمال و السلاح و الرجال المدربين على حروب العصابات , الأمر الذى دفع الهنود إلى القول بأن باكستان انصرفت عن أسلوب الحرب النظامية المباشرة إلى أسلوب الحرب بالوكالة .[٧٠]

أياً كان الأمر فإنه فى ظل تنامى قوة الميلشيات الانفصالية المسلمة فى كشمير راحت هذه الميلشيات تشن ـ منذ عام ١٩٨٩ ـ حرب عصابات شعواء فى مواجهة كل ما هو هندى داخل جامو و كشمير . و قد تمخض الصراع بين الميلشيات الكشميرية و القوات الهندية خلال الفترة (١٩٩٠ـ ١٩٩٢) و حدها عن مصرع زهاء خمسة آلاف شخص من الجانبين , إلى جانب حوالى ١٢٠٠٠٠ شخص ـ أغلبهم من الهندوس ـ عن كشمير .[٧١]و سعياً نحو مزيد من الفعالية و القوة راح الانفصاليون

الكشميريون ــ بتشجيع من باكستان ــ يوحدون صفوفهم , و ينخرطون فى تنظيم واحد لكى يضم معظم فصائلهم البالغة ٣٤ فصيلاً , و هو الذى عرف بمؤتمر الحرية لعموم المنظمات الانفصالية بكشمير (حريات) The All _ Party Hurriat Conference و الذى تمثل أقوى أجنحته و أمضاها أثراً فى حزب المجاهدين , و تنظيم عسكر طيبة , و منظمة جيش محمد(الأنصار سابقاً) .

و على الجملة فقد تصاعد الصراع الدامى بين الميلشيات الانفصالية الكشميرية و قوات الحكومة الهندية المتمركزة فى جامو و كشمير , و تعاظمت فى ظل هذا الصراع أعداد القتلى و استحال الإقليم مرتعاً للاضطرابات الدائمة , بل و راح الانفصاليون الكشميريون يوجهون ضربات للهنود داخل الأقاليم الهندية الأخرى , الأمر الذى كان من شأنه أن شهد منتصف عقد التسعينيات توتراً دائماً بين الهند وباكستان نظراً لاتهام الهنود للباكستانيين بدعم انفصاليى كشمير , و إرسال متسللين من الجيش و جهاز المخابرات الباكستانية إلى جامو و كشمير لمعاونة أولئك الانفصاليين فى مواجهة القوات الهندية .[٧٢]

فى رحاب تلك البيئة وفى ظل أجواء مفعمة بالتوتر سادت العلاقات الهندية الباكستانية أجرت الدولتان المتعاديتان تفجيراتهما النووية فى مايو ١٩٩٨ , لكى يبلغ سباق التسلح بينهما ذروة لا تدانيها علواً إلا ذروة عدائهما المتبادل . و منذ ذلك الحين باتت منطقة جنوب آسيا مهددة باندلاع حرب لن تكون ــ إن اندلعت ــ إلا وخيمة العواقب . إنها الحرب التى ــ أغلب الظن ــ أنها ستكون نووية هذه المرة , و هى كذلك الحرب التى

يخشى و قوعها في كل لحظة نظراً للحالة المتردية التى أضحت عليها العلاقات الهندية الباكستانية منذ تفجيرات عام ١٩٩٨ , حيث شهدت هذه العلاقات خلال الأعوام القليلة التى أعقبت تلك التفجيرات عديداً من الأزمات حبس بنو البشر إزاءها أنفاسهم خشية وقوع الكارثة واندلاع حرب نووية لا يعلم إلى أى مدى ستكون فداحتها . و فيما يلى نعرض ــ بإيجاز ــ لأظهر الأزمات و آثارها على علاقات الدولتين .

١ــ أزمة كارجيل (١٩٩٩م) :

كانت التفجيرات النووية التى قامت بها الهند و باكستان ــ فى مايو ١٩٩٨ ــ قد أصابت العديد من القوى الدولية بالصدمة ،و بالتالى فقد راحت هذة القوى ــ وعلى رأسها الولايات المتحدة كما قدمنا ــ تفرض عقوبات اقتصادية بالغة القسوة على الدولتين , كذلك فإن مشاعر السخط إزاءهما قد عمت أرجاء البسيطة , و تكون رأى عام عالمى واسع النطاق أدان فعلتهما , و تنامت المخاوف الدولية من جراء التشكك فى قدرة الدولتين على ضبط النفس , و عدم انزلاقهما إلى هاوية الحرب النووية .

وفى ظل تلك الظروف حاولت الدولتان الهندية و الباكستانية تخفيف أجواء التوتر فيما بينهما , و إظهار القدرة على ضبط النفس بغية استرضاء القوى الدولية الرافضة لتجاربهما النووية , و طمأنة الرأى العام العالمى المتوجس خيفة من جرائها . و فى هذا السياق قام رئيس الوزراء الهندى أتال بيهارى فاجباى ــ فى فبراير ١٩٩٩ ــ بأول زيارة له إلى باكستان , حيث و قع مع نظيره الباكستانى ــ فى العشرين من ذلك الشهر

ـ ما يعرف بإعلان لاهور , و هو الإعلان الذى تضمن جملة مبادئ استهدفت تخفيف الصراع بين دولتيهما حال تعهد الزعيمين بالتعاون عن قرب لتهدئة التوتر الذى ساد علاقة بلديهما طيلة خمسة عقود سابقة , و العمل بجد على تخفيض المخاطر التى قد تنشأ عن أى نزاع , و حل سائر النزاعات بين البلدين بشكل سلمى و عادل , و إتخاذ خطوات فورية لتقليل المخاطر التى قد تنشأ عن الاستخدام غير المسئول أو العارض للأسلحة النووية أو الصواريخ الباليستية , و تطوير مقاييس لبناء الثقة فيما يتعلق بالأسلحة النووية و التقليدية .

و مهما يكن من أمر المبادئ المثالية النبيلة التى انطوى عليها إعلان لاهور فإن هذا الإعلان لم يكن بكل مبادئه و قيمه أكثر من حبر على ورق شأنه فى ذلك شأن سائر الاتفاقات التصالحية التى أبرمتها الدولتان على طول تاريخهما حال اتفاق طشقند لعام ١٩٦٦ , و اتفاق سيملا لعام ١٩٧٢ .. و غيرهما . إذ لم يكد المداد يجف عن إعلان لاهور حتى اندلعت الحرب الكلامية بين مسئولى الدولتين , و بدا الأمر و كأن الجانبين قد مزقا ورقة لاهور و داسا مبادئها بالأقدام . إذ خلال أقل من سبعة أيام على توقيع إعلان لاهور راح رئيس الوزراء الباكستانى نواز شريف يعلن: " إن باكستان لن تتنازل أبداً عن كشمير " و جاء رد فاجباى على ذلك سريعاً إذ قال : " إننا مصممون على أن لا نخسر المزيد من أراضينا فى المستقبل "(٧٣)

و على هذا النحو عاد التوتر من جديد ليخيم على أجواء العلاقات الهندية الباكستانية , و فى غضون ثلاثة أشهر مما تقدم كانت قد اندلعت

أولى أزمات علاقاتهما فى ظل امتلاكهما للسلاح النووى .ففى الثامن من مايو ١٩٩٩ قام بضع مئات من المسلحين بعبور الخط الفاصل بين شطرى كشمير و التسلل إلى قمم الجبال حيث تحصنوا داخل عشرين موقعاً بمناطق كارجيل و دراس و بتاليك داخل حدود جامو و كشمير (٧٤), و قدر عدد المتسللين هؤلاء بستمائة و ثمانين متسللاً ادعت الهند أنهم خليط من المقاتلين الكشميريين , و الأفغان , و بعض الجنود النظاميين من أفراد الجيش الباكستانى .(٧٥) و عليه فسرعان ماراح الهنود يتهمون الباكستانيين بالوقوف وراء عملية التسلل هذه , لاسيما و أنها تمت تحت غطاء من القصف المدفعى الكثيف نفذته القوات الباكستانية , و أضاف الهنود أن باكستان تهدف ــ من وراء عملية كارجيل هذه ــ إلى تغيير معالم الحدود بين البلدين فى كشمير , و السعى إلى الاستيلاء على مزيد من الأراضى الهندية . و قد نفت الباكستان هذه الادعاءات الهندية فى بداية الأمر و أعلنت أن ما حدث فى كارجيل هو انتفاضة شعبية يقوم بها أهالى كشمير ضد القوات الهندية فى الإقليم منذ عشر سنوات من أجل الحصول على حق تقرير المصير. (٧٦)

و بطبيعة الحال فقد رفض الهنود ما أعلنه الباكستانيون و راحوا يهددونهم بحرب شاملة إذا لم يقوموا بسحب المتسللين من جامو و كشمير لكى يتصاعد التوتر بين الدولتين ، و تبدأ كلتاهما ــ ولاسيما الهند ــ فى حشد قواتها على طول الخط الفاصل فى كشمير و الممتد لمسافة ١٤٠ كيلومتر . و شهدت الأيام الأخيرة من شهر مايو ١٩٩٩ بدء عمليات قصف مدفعى متبادل سرعان ما راحت تتوالى و تتصاعد . و بدءاً من ٢٦ مايو بدأت القوات الهندية بشن غارات مكثفة على مواقع المتسللين

بقمم الجبال مستخدمة فى ذلك سربين من طائراتها مختلفة الطرز حال طائرات الميج و طائرات الميراج .(٧٧)

و فى ظل هذه الأجواء المفعمة بالتوتر بين الجانبين الهندى و الباكستانى تصاعدت حدة الحرب الكلامية من جانب المسئولين الهنود , حيث أعلن رئيس الوزراء فاجباى أن بلاده تواجه عدواناً خارجياً .(٧٨) و صرح وزير الدفاع جورج فرنانديز بأن بلاده فى حالة أشبه ماتكون بالحرب مع باكستان , كما صدر عن الوكيل الدائم لوزارة الخارجية الباكستانية شمساد أحمد ما مفاده أن بلاده لن تتردد فى استخدام أى سلاح فى ترسانتها العسكرية فى سبيل الدفاع عن أراضيها .(٧٩)

و رفض المسئولون الهنود الدخول فى أية مباحثات مع الطرف الباكستانى بخصوص أزمة كارجيل إلا بعد قيام باكستان بسحب المتسللين فى حين راح الباكستانيون يطلقون تصريحات تطالب بمنح الكشميريين حق تقرير المصير . و يؤكد المحللون أن باكستان قد استهدفت من وراء عملية كارجيل تحريك ملف المشكلة الكشميرية , و بعث اهتمام الجماعة الدولية بها , و جذب الاهتمام إلى ضرورة إيجاد حل لها .(٨٠)

و على الجملة فقد استمرت الهند فى القيام بغاراتها الجوية على مواقع المتسللين الذين كانوا قد أقاموا تحصينات و ملاجئ منيعة لتخزين السلاح و المؤن و الذخيرة , على نحو يسمح لهم بالصمود لمدة عام كامل .(٨١) وقد ظلت الهند تواصل تعزيز حشودها فى إقليم جامو و كشمير طيلة شهر يونيو , و فى المقابل أعلنت الباكستان ــ منذ منتصف ذلك الشهر ــ حالة

التأهب القصوى لأفرع جيشها المختلفة على طول حدودها مع الهند فى كشمير و البنجاب و السند , كما قام الباكستانيون بإخلاء مئات من القرى على الحدود فى كشمير , و كان حجم القوات من الضخامة بحيث بدا الأمر و كأن الحرب بين الدولتين واقعة لا محالة , فعلى سبيل المثال حشدت الهند فى جامو و كشمير جيشاً قوامه ٧٣٠٠٠٠ مقاتل .(٨٢)و على هذا النحو باتت منطقة جنوب آسيا مهددة باندلاع حرب نووية من جراء أزمة كارجيل , و فى ظل تمسك كل من الدولتن بموقفها . سارعت الولايات المتحدة إلى نزع فتيل الأزمة فألقت بضغوطها على نواز شريف الذى استدعاه الرئيس كلينتون إلى البيت الأبيض بغية إقناعه بسحب المتسللين , و لم يكن أمام شريف سوى الإذعان و بدأ المتسللون فى الانسحاب من جامو و كشمير فى ١٤ يوليو ١٩٩٩ , لتنتهى بذلك أزمة كارجيل التى شهدت أعنف اشتباكات بين الهند و باكستان منذ حرب ١٩٧٣ ,و يشار إلى أن هذه الاشتباكات قد خلفت وراءها ٥٢٤ قتيلاً من العسكريين الهنود , إلى جانب ٦٩٦ قتيلاً فى صفوف العسكريين الباكستانيين ,و ٤٠ قتيلاً من مدنيى الباكستان .(٨٣)

يبقى أن نشير إلى أن هذه النهاية لأزمة كارجيل قد اعتبرت نصراً دبلوماسياً و سياسياً بالنسبة للهند , و اعتبرها الباكستانيون هزيمة لهم شعروا إزاءها بالإهانة . وراح العسكريون فى باكستان يعتبرون أن نواز شريف قد خذلهم بانسحابه المهين فى كارجيل حيث كانوا يرون أنهم قاموا بحملة كارجيل بغية بعث القضية الكشميرية , و دعم نضال دام عشر سنوات خاضه الكشميريون من أجل تقرير المصير , ثم ها هو شريف يمحو كل ذلك فى لحظة واحدة . و ارتباطا بما تقدم يؤكد الباحثون أن

السبب الرئيسى وراء انقلاب برويز مشرف الذى أطاح من خلاله بنواز شريف من السلطة ــ فى ١٢ أكتوبر ١٩٩٩ ــ كان أسلوب شريف فى إدارة أزمة كارجيل و موقفه المتخاذل المهين فى إنهائها على حد تصور العسكريين الباكستانيين .(٨٤)

على هذا النحو انتهت أزمة كارجيل بعد أن أوقفت الهند و باكستان على حافة الحرب دون الانزلاق إلى هاويتها , غير أن علاقات الدولتين ظلت غداة ذلك على حالها وقت الأزمة من التوتر , و تبادل الاتهامات , و التصريحات العدائية , كذلك فإن أزمة كارجيل لم تكن آخر الأزمات التى مرت بها العلاقات الهندية الباكستانية , و إنما شهدت تلك العلاقات أزمات أخرى .

٢ــ أزمة اختطاف الطائرة الهندية فى كاتمندو (ديسمبر ١٩٩٩ م)

على الرغم من الفترة الوجيزة التى استغرقتها هذه الأزمة إلا أنها أسهمت بنصيب وافر فى تكريس توتر العلاقات الهندية الباكستانية , و تنامى ميراث العداء بين الدولتين . و قد بدأت الأزمة ــ فى ديسمبر ١٩٩٩ ــ عندما قام بعض المسلحين الكشميريين باختطاف طائرة ركاب هندية من مطار العاصمة النيبالية كاتمندو , و احتجزوا على متنها ١٦٠ فرداً هم ركابها و طاقمها , ثم توجه الخاطفون بالطائرة إلى مدينة إمرتيسار الهندية , و منها إلى لاهور الباكستانية ,فدبى , و انتهى المطاف بالطائرة و خاطفيها فى مطار مدينة قندهار الأفغانية ، حيث راح الكشميريون يطالبون الحكومة الهندية بالإفراج عن مجموعة من أعضاء "

مؤتمر حريات " , و على رأسها الزعيم الكشميرى الأشهر مسعود أزهر زعيم حزب الأنصار الانفصالى (جيش محمد حالياً) , و قد استمرت هذه الأزمة مده ثمانية أيام قبل أن يفرج الخاطفون عن الرهائن فى قندهار على إثر إذعان رئيس الوزراء الهندى فاجباى لمطالبهم , حيث تم الإفراج عن عدد من الانفصاليين الذين كانت تحتجزهم الهند فى سجونها و على رأسهم مسعود أزهر , الذى ما أن خرج من السجن حتى راح يتوعد الهند مؤكداً أن الجهاد الكشميرى سيستمر حتى يحقق أهدافه كاملة .(٨٥)

و لقد كان من جراء أزمة الطائرة هذه أن تصاعد التوتر أكثر و أكثر بين الهند و باكستان , حيث شهد شهر يناير عام ٢٠٠٠ ـ و فى أعقاب الأزمة مباسرة ـ حرباً كلامية جديدة بين حكومتى الدولتين تبادلتا فيها التصريحات العدائية كعادتهما دائماً فى مثل هذه الأزمات . حيث راح فاجباى يتهم الباكستان بتدبير عملية اختطاف الطائرة الهندية من مطار كاتمندو , و بأنها واحدة من أكثر الدول دعماً للإرهاب , و ذهب الغضب برئيس الوزراء الهندى بعيداً عندما طالب القوى الكبرى بإعلان باكستان دولة إرهابية .(٨٦) كذلك فقد شارك وزير الدفاع الهندى جورج فرنانديز فى هذا الهجوم الدعائى على باكستان حيث وصف باكستان بأنها دولة مارقة و داعمة للإرهاب عبر الحدود .(٨٧) وقد رد الزعيم الباكستانى برويز مشرف على هذا الهجوم الهندى مؤكداً أن بلاده لم يكن لها أى دور فى عملية اختطاف الطائرة الهندية , و اتهم مشرف الهنود بالمسئولية عن الصراع الدامى فى كشمير , و كذا عن تدهور علاقات الدولتين إلى أدنى مستوى نظراً لموقفهم الرافض لمنح الكشميريين حق تقرير المصير .(٨٨)

و الحق أن التوتر الذى شهدته العلاقات الهندية الباكستانية ــ غداة أزمة الطائرة ــ لم تقتصر مظاهره على مجرد الحرب الدعائية , و إنما برزت آثارها بوضوح من خلال تصاعد العمليات العسكرية بين قوات الدولتين فى المناطق الحدودية , التى شهدت عمليات قصف بالمدفعية الثقيلة طيلة شهر يناير ٢٠٠٠ م ,كان من جرائه أن سقط عشرات القتلى من الجانبين , فضلاً عن تصاعد المخاوف الدولية من اتساع نطاق الحرب بكل ما يحمله ذلك من احتمالات خطيرة فى ظل امتلاك طرفى الصراع للسلاح النووى .

و على الرغم أن الحرب الشاملة لم تندلع أيضا هذه المرة فقد ظل التوتر
مخيماً على العلاقات الهندية الباكستانية طيلة عامى ٢٠٠٠ , ٢٠٠١ , و أضحى القصف المدفعى المتبادل على حدود الدولتين خبراً شائعاً فى نشرات الأخبار, كما تصاعدت العمليات المسلحة من جانب الانفصاليين الكشميريين فى مواجهة الوجود الهندى بجامو وكشمير خلال ذات الفترة .

٣ــ أزمة الهجوم المسلح على البرلمان الهندى (ديسمبر ٢٠٠١) :

بدأت هذه الأزمة العصيبة عندما قام خمسة من المسلحين باقتحام مبنى البرلمان الهندى فى قلب العاصمة نيودلهى عند ظهيرة يوم ١٢ ديسمبر عام ٢٠٠١ , حيث قاموا بإطلاق نيران أسلحتهم الأوتوماتيكية فى محاولة منهم للوصول إلى القاعة الرئيسية التى كان يجتمع بها وقتذاك ما يزيد على ثلثمائة من البرلمانيين و الوزراء الهنود . و اشتبك المهاجمون مع قوات الأمن الهندية المكلفة بحراسة البرلمان فى معركة دامت زهاء

أربعين دقيقة أسفرت فى النهاية عن مصرع ١٤ شخصاً (من بينهم المهاجمون الخمسة) , وإصابة ما يقرب من عشرين آخرين .[٨٩]

و قد جاء هذا الحادث ليلقى بمزيد من الزيت على نيران الصراع المشتعلة فى كشمير , و لينكأ لدى الهنود جراحاً كان آخرها لما يندمل بعد , ذلك بأن حادث البرلمان الهندى وقع بعد مرور إثنين و سبعين يوماً فقط من قيام جماعة من المسلحين الكشميريين الانفصاليين بتنفيذ هجوم مشابه على مبنى ولاية جامو و كشمير داخل عاصمتها الصيفية سرينيجار . ففى صبيحة أول أيام شهر أكتوبر لعام ٢٠٠١ و فى ظل أجواء مشحونة ــ أصلاً ــ بالتوتر بين الهند و باكستان فجر أولئك الانفصاليون سيارة مفخخة عند المدخل الرئيسى لمبنى المجلس التشريعى للولاية , ثم قام اثنان منهم باقتحام المبنى و هما يطلقان النار و يلقيان القنابل قبل أن تتمكن قوات الأمن من قتلهما , و السيطرة على الموقف , لكى ينتهى ذلك الهجوم مخلفاً وراءه واحداً و ثلاثين قتيلاً , إلى جانب جرح أكثر من خمس و سبعين شخصاً , و التسبب فى أضرار لمائة و خمسين من المبانى القريبة من مبنى البرلمان . و يشار إلى أن حادث سرينيجار هذا قد وقع بعد وقت وجيز من مغادرة أعضاء الحكومة و البرلمان الكشميريين- الموالين للهند – المبنى , وأعلنت منظمة جيش محمد بزعامة مسعود أزهر مسؤليتها عن الحادث .[٩٠]

و مهما يكن الأمر فقد جاء حادث برلمان نيودلهى على إثر حادث برلمان سرينيجار لكى يزيد الموقف بين الهند و باكستان تأزماً على تأزمه ,ولكى تتصاعد بذلك المشاعر العدائية بين الدولتين و تصل الحرب

الكلامية بينهما إلى ذروتها من جديد , و تعلنان حالة التأهب القصوى على طول حدودهما المشتركة لاسيما في كشمير .

فعلى إثر وقوع الهجوم على برلمان نيودلهى ــ فى ١٣ ديسمبر ٢٠٠١ ــ اتهمت قيادات الشرطة الهندية باكستان بالضلوع فى العملية و حملتها المسئولية عن مقتل ضحاياها , و على الرغم من إدانة الخارجية الباكستانية للحادث , و نفى الباكستانيين أى صلة لهم به , و عرضهم المشاركة فى التحقيقات حوله , فإن الحكومة الهندية أصرت على اتهامها لهم بتدبيره من خلال منظمتى جيش محمد و عسكر طيبة الانفصاليتين الكشميريتين اللتين تتخذان من الأراضى الباكستانية مأوى لهما .[٩١]

و عليه فقد تصاعدت لهجة الهنود التهديدية إزاء الباكستانيين , حيث أعلن وزير الداخلية أدفانى أن بلاده تبحث كل الخيارات- بما فيها الخيار العسكرى- للرد على الهجوم الدامى , و قال : إن كل من يتحدى الأمن الهندى عليه أن يتحمل العواقب "[٩٢]

و أعلن رئيس الوزراء الهندى فاجباى أن بلاده قررت شن حرب لا هوادة فيها ضد الإرهاب , و أضاف أن الهند حاربت الإرهاب ــ حسب تعبيره ــ على مدى عقدين و أن المعركة وصلت فصلها الأخير .[٩٣] وفى إطار هذا التصعيد أعلنت الهند ــ فى ٢٧ ديسمبر ٢٠٠١ ــ حظراً على تحليق الطائرات المدنية الباكستانية فى مجالها الجوى , كما قلص الهنود حجم بعثتهم الدبلوماسية لدى إسلام أباد إلى النصف . وواجه الباكستانيون التصعيد بالتصعيد فردوا على الإجراء بمثله [٩٤], كما راح الرئيس

الباكستاني برويز مشرف يرد بحزم على الحرب النفسية و التصريحات العدائية التى أطلقتها الحكومة الهندية , حيث حذر الهند ـــ أثناء اجتماعه بمجلس الأمن القومي ـــ من أنها ستدفع ثمناً باهظاً فى حال هاجمت باكستان , لكنه أكد أن بلاده لن تكون البادئة بالحرب , و أضاف :" إننا نريد السلام ووقف التصعيد لكن إذا ارتكبت الهند الخطأ و هاجمت باكستان , فإن الهنود سيأسفون لقرارهم , و لن يتحملوا تكبد الأضرار التى نحن قادرون على إنزالها بهم .[٩٥]

وفى غمرة هذا التوتر المتصاعد كانت التعزيزات و الحشود تتوالى من الجانبين على طول حدودهما المشتركة البالغ طولها زهاء ٣٣١٠ كيلومتر تمتد من كشمير إلى بحر العرب [٩٦] و تقدر بعض المصادر حجم الحشود الهندية الباكستانية فى كشمير بأكثر من مليون عسكرى فى الوقت الذى يصل فيه تعداد جيشهما معاً إلى ما يربو على مليونى جندى من القوات العاملة . كما ذكرت مصادر هندية أن الباكستان ـــ التى نفت ذلك ـــ نشرت بالفعل صواريخ يصل مداها إلى ٤٥٠ كيلومتر فى وضع الإطلاق , على حين ذكرت بعض المصادر الباكستانية أن الهند وضعت ٩٥ % من قواتها الجوية فى وضع هجومى .[٩٧]

و فى ظل تلك الظروف توالت الاشتباكات المحدودة المعهودة بين قوات الدولتين على جانبى خط السيطرة فى كشمير و تزايدت التحرشات و عمليات القصف المدفعى المتبادل , وأصبح الوضع ينذر ـــ من جديد ـــ باندلاع حرب نووية , إلى حد أن بعض المحللين شبه أجواء الأزمة هذه بالأجواء التى صاحبت أزمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦٢ .[٩٨]

و خوفاً من اندلاع حرب لن تكون إلا وخيمة العواقب راحت الولايات المتحدة تتدخل بالوساطة بين الدولتين , حيث أعلن بوش :" إننا نعمل بجد و مثابرة لإقناع الجانبين الهندى و الباكستانى بوجود سبل أكثر جدوى لحل المشاكل من الحرب "(٩٩). و فى هذا الإطار بذل الرئيس الأمريكى ووزير خارجيته كولن باول جهوداً جادة بغية تهدئة التوتر المتصاعد بين الدولتين من خلال اتصالهما الدائم بفاجباى و مشرف . و قد استطاع بوش أن يقنع الرئيس الباكستانى بتقديم بعض التنازلات فيما يتصل بمطالب الهند منه . حيث كانت الأخيرة قد طالبت مشرف بتسليمها إثنين و عشرين انفصالياً كشميرياً قالت إنهم ضالعون فى خطف الطائرة الهندية من مطار كاتمندو , و المشاركة فى هجمات على المصالح الهندية فى البنجاب و جاموكشمير ,(١٠٠) و كان على رأس المطلوبين من قبل الهند الانفصالى الكشميرى مسعود أزهر زعيم منظمة جيش محمد التى وجهت إليها ــ مع منظمة عسكر طيبة ــ أصابع الاتهام بالضلوع فى عملية الهجوم المسلح على البرلمان الهندى .

كما طالبت الهند باكستان باتخاذ إجراءات جادة لاقتلاع جذور ــ ما أسمته بالارهاب ــ من أراضيها إن كانت تريد تجنب الحرب . و قد رفض مشرف تسليم المطلوبين إلى الهند و أكد على ضرورة أن يقدم الهنود دلائل واضحة على تورط منظمتى جيش محمد و عسكر طيبة فى الهجوم على البرلمان , غير أن الرئيس الباكستانى استجاب للمطلب الأمريكى بتقديم بعض التنازلات للهند بغية تهدئة الوضع , حيث أمر بالقاء القبض على بضع مئات من أعضاء التنظيمات الكشميرية , كما جمد

الحسابات المصرفية لمنظمتى جيش محمد و عسكر طيبة , و اعتقل زعيميهما مسعود أزهر و حافظ محمد سعيد .(١٠١)

غير أن هذه الإجراءات التى اتخذها برويز مشرف لم ترض الحكومة الهندية التى أعلنت أنها إجراءات غير كافية , و على الرغم من ذلك فقد اضطر فاجابى إلى تخفيف حدة الصراع مع باكستان , و تخلى عن العبارات التى تنطوى على تهديدها بالحرب . و كان مرد ذلك التغيير إلى تعرض رئيس الوزراء الهندى إلى ضغوط داخلية و أمريكية دعته إلى تخفيف الانزلاق إلى هاوية الحرب . فعلى الصعيد الداخلى ساد الاعتقاد فى الأوساط الهندية المختلفة بأن حرباً مع باكستان فى ظل ظروف الدولتين هذه من شأنها أن تأتى بعواقب خطيرة ليس من مصلحة أى طرف أن يعرض نفسه لمثلها . فعلى سبيل المثال قالت صحيفة " تايمز أوف إنديا " فى أحد تعليقاتها :" إن الهند يمكنها أن ترسل قواتها إلى الجزء الذى تسيطر عليه باكستان من كشمير , لكن هل بوسعهاأن تبدأ حرباً مجهولة العواقب ليس بمقدورها أن تتحكم فيها " . كما قال قائد العمليات الهندية فى أزمة كارجيل :" إنه من غير الحكمة أن تهاجم القوات الهندية أهدافاً داخل الأراضى الباكستانية ".(١٠٢)

و فيما يتصل بالضغوط الأمريكية على فاجباى فقد أدرك الرجل ــ على حد قول البعض ــ الصعود الكبير فى أسهم باكستان لدى الأمريكيين على إثر ما قدمته لهم من خدمات عظيمة الشأن خلال حربهم فى أفغانستان , و هو الصعود الذى ظهر جلياً من خلال المساعدات الاقتصادية الهائلة التى أغدقتها الولايات المتحدة ــ و كذا المنظمات المالية

الدولية ــ على باكستان فى أعقاب موافقتها على تقديم يد العون للأمريكيين فى تلك الحرب . كذلك فقد شعر فاجباى أن الموقف الأمريكى من الأزمة القائمة بين الهند و باكستان ينطوى على قدر لايستهان به من الإنحياز لباكستان , حيث طلب الأمريكيون من الهنود ــ على سبيل المثال ــ تقديم أدلة مؤكدة تثبت تورط جماعتى جيش محمد و عسكر طيبة فى حادث الهجوم على البرلمان الهندى , و هذا كان ذات موقف الباكستان ،فى حين أن الهنود كانوا يرون أن الأمر ظاهر للعيان ولايحتاج إلى أدلة .(١٠٣) و فضلاً عما تقدم فلم يعط الأمريكيون أى أذن صاغية لمطالبات الهند العديدة باعتبار باكستان راعية للإرهاب , و إدراج الجماعات الانفصالية الكشميرية على جدول الحرب الأمريكية ضد الإرهاب .

و على الجملة وارتباطاً بما تقدم فقد خفت نسبياً حدة التوتر بين الهند و باكستان فى ظل التدخل الدبلوماسى الأمريكى عالى المستوى , و كذا المطالبات الشعبية و الاعلامية للجانبين بعدم الانسياق إلى ساحة الوغى . غير أن ذلك لا يعنى انتهاء التوتر، ذلك بأنه ظل ماثلاً سواء على المستوى الدعائى من جانب حكومتى الدولتين أو على صعيد العمليات العسكرية التى هى برغم محدودية نطاقها إلا أنها متواصلة , على هيئة تبادل دائم للقصف المدفعى على جانبى خط السيطرة فى كشمير , و على هذا المنوال يدور الصراع بين الدولتين من صعود ثم هبوط نسبى إلا أنه دائم لا ينتهى , إذ لا تزال جذوره قائمة تضرب الواقع فلا باكستان تخلت عن المطالبة بجامو و كشمير و حق قاطنى الإقليم فى تقرير مصيرهم , ولا الهند وافقت على ما يروم الباكستانيون ،و إنما تطالبهم- على حد قول فاجباى فى نهاية عام ٢٠٠٢ و أثناء الاحتفال بالعام الجديد ــ بضرورة أن

يتقبلوا واقع الحكم الهندى فى كشمير , ويضيف الرجل :" إنه يبدو أن باكستان غير مستعدة لتقبل الحقيقة القائلة بأن إقليم جامو و كشمير هو جزء لا يتجزأ من الهند و سيبقى كذلك إلى الأبد " (١٠٤)

يبقى أن نشير إلى أن التوتر ظل مخيماً على أجواء العلاقات الهندية الباكستانية طيلة عام ٢٠٠٢ لاسيما فى ظل تزايد عمليات العنف من جانب المنظمات الانفصالية الكشميرية , و التى كان من أظهرها العملية التى تمت فى ولاية كوجرات بغرب الهند فى أواخر شهر سبتمبر ٢٠٠٢ , عندما قامت جماعة مسلحة بالهجوم على معبد غانديناجار , مما أسفر عن مصرع ٢٨ شخصاً , و كالعادة اتهم الهنود باكستان بالضلوع فى العملية , و كالعادة أيضاً نفت الباكستان ذلك ,(١٠٥)ليضاف بذلك سبب جديد إلى أسباب التوتر فىعلاقات الدولتين على كثرة هذه الأسباب . ويشار هنا كذلك إلى أن صراع الانفصاليين الكشميريين قد أسفر خلال الفترة (١٩٨٩ــ ٢٠٠١) عن مصرع زهاء ٣٥ ألف شخص , و على الرغم من كل ذلك فليس ثمة بارقة أمل تلوح فى الأفق نحو إيجاد حل للمشكلة الكشميرية المزمنة , كما أصبح تحقيق سلام دائم بين الهند و باكستان ــ تبعاً لذلك ــ من بين أشباه المستحيلات , و بالتالى فلا مجال إلا للصراع على نحو ينذر ــ فى كل يوم ــ بوقوع الكارثة المروعة التى يخشاها سائر قاطنى البسيطة ألا وهى الحرب بين دولتين تمتلكان السلاح النووى و تلوحان باستخدامه فى سائر أزماتهما على كثرتها .

الخاتمة

استهدف هذا البحث الإجابة على عديد من التساؤلات تتصل بالصراع الهندى الباكستانى و خيار الدولتين النووى ، حال تلك التساؤلات المتعلقة بكيفية وصول الدولتين إلى وضعية الدول المالكة للسلاح النووى , و تلك المتصلة بمواقف القوى الدولية ــ لا سيما الكبرى منها ــ من تلك المستجدات , و آثار ذلك على النسق الإقليمى لمنطقة جنوب آسيا , فضلاً عن التساؤلات الخاصة بالصراع الهندى الباكستانى فى ظل مستجدات التسعينيات .

و فى سبيل الوصول إلى هدف البحث لجأنا إلى المنهج الاستقرائى القائم على الملاحظة و تسجيل الوقائع و تحليلها , من خلال خطة للبحث قسمناه بمقتضاها إلى أربعة مباحث انصب أولها على التعريف بالبرنامج النووى الهندى من حيث نشأته و تطوره و حالته , و قمنا فى المبحث الثانى بإلقاء الضوء على البرنامج النووى الباكستانى ــ أيضاً ــ من حيث نشأته و تطوره و حالته . و أما المبحث الثالث فخصصناه لتحليل مواقف القوى الدولية المعنية بجنوب آسيا من الخيار النووى الهندى الباكستانى , أما المبحث الرابع و الأخير فعرضنا من خلاله لما طرأ على الصراع موضع البحث من تطورات فى ظل مستجدات التسعينيات .

وعلى الجملة يتمثل أظهر ما خلصنا إليه من نتائج لهذا البحث فيما يلى :

١ ــ شهدت ساحة الصراع الهندى الباكستانى واحداً من أشرس سباقات التسلح التى عرفها العالم , بحيث بات تاريخ الدولتين هو تاريخ التنافس المحموم بينهما كل يسعى إلى امتلاك أحدث الأسلحة تقنية , و أوفرها قدرة

على التدمير , على نحو وصل بالدولتين إلى حد امتلاك أسلحة نووية بدءاً من شهر مايو عام ١٩٩٨ لكى تدخلان بذلك ضمن ما يعرف بدول النادى الذرى شأنهما فى ذلك شأن كبريات القوى الدولية , وذلك على الرغم من ضآلة إمكاناتهما الاقتصادية . و استمر سباق التسلح بين الدولتين بحيث امتلكت كلتاهما ترسانة لايستهان بها من الصواريخ الباليستية مختلفة الطرز و الطائرات المقاتلة القادرة على حمل رؤوس نووية , كما أن كافة المطالبات و الضغوط و العقوبات الدولية التى فرضت على الدولتين غداة تفجيراتهما النووية لعام ١٩٩٨ لم تفلح فى إثنائهما عن تطوير ترسانتيهما المشتملتين على أسلحة للدمار الشامل .

٢ـ ظلت الملامح التقليدية للنسق الإقليمى الغريب فى جنوب آسيا على حالها فى ظل مستجدات التسعينيات , إذ استمر التحالف الصينى الباكستانى فى مقابل تحالف الهند مع روسيا التى ورثت عن الاتحاد السوفيتى ــ غداة زواله عام ١٩٩١ ــ موقفه الداعم للهند فى مواجهة التحالف الصينى الباكستانى , و على الجملة كانت الصين معضد باكستان الأول فيما يتصل ببرنامجها النووى و ترسانتها الصاروخية ، فى حين كان الروس ــ من بعد السوفييت ــ سنداً للهنود و برنامجهم النووى و ترسانتهم الصاروخية . أما الولايات المتحدة فقد ظلت على برجماتية سياستها إزاء الباكستان فتدعمها فى موقف و تخذلها فى آخر حسب مقتضيات المصلحة القومية الأمريكية ، و كان أظهر الأمثلة على ذلك قيام الأمريكيين بفرض عقوبات اقتصادية شديدة القسوة على الباكستان فى أعقاب تفجيراتها النووية عام ١٩٩٨ ، ثم رفع كل هذه العقوبات و إغداق المساعدات غليها بسخاء

عندما احتاجوا إلى معاونتها لهم خلال حربهم فى أفغانستان غداة أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١.

٣ــ أن سعى الباكستان لامتلاك السلاح النووى و تبنيها لفكرة القنبلة النووية الإسلامية كان من جرائها دخول إسرائيل إلى ساحة النسق الإقليمى لمنطقة جنوب آسيا كحليف جديد للهند فى مواجهة الباكستان , وكان ذلكم هو التغير الوحيد الذى طرأ على ملامح ذلك النسق خلال مرحلة الخيار النووى الهندى الباكستانى .

٤ــ على صعيد إدارة الصراع فى التسعينيات نجد أن الباكستان قد اتبعت استراتيجية جديدة قوامها مساندة الحركات الانفصالية العديدة التى كانت قد ظهرت فى كشمير خلال عقد الثمانينيات، و بدأت منذ عام ١٩٨٩ حرب عصابات ضروساً فى مواجهة الوجود الهندى فى الإقليم ، و من أظهر هذه الحركات :حزب المجاهدين , و حركة الأنصار (جيش محمد حالياً) , و حركة عسكر طيبة , بالإضافة إلى منظمة حريات التى تضم ما يربو على ٣٠ فصيلاً كشميرياً انفصالياً . و قد أسفر الصراع بين الانفصاليين الكشميريين و القوات الهندية فى كشمير خلال الفترة (١٩٨٩ــ ٢٠٠١) عن مصرع ما يربو على خمسة و ثلاثين ألف شخص .

٥ــ تسبب الدعم الباكستانى للانفصاليين الكشميريين فى اندلاع عديد من الأزمات الخطيرة بين الهندو باكستان , كان أشدها خطورة ما شهدته ساحة صراعهما من أزمات فى أعقاب تفجيراتهما النووية حال أزمة كارجيل (عام ١٩٩٩) , وأزمة اختطاف الطائرة الهندية فى مطار

كاتمندو (١٩٩٩)، و أزمة الهجوم المسلح على برلمان جامو و كشمير (٢٠٠١) , و أزمة الهجوم على البرلمان الهندى (٢٠٠١) ، وأزمة الهجوم على معبد كوجرات الهندوسى (٢٠٠٢) , و كلها أزمات بلغت بالتوتر بين الدولتين ذروة أضحى العالم من جرائها يتوجس خيفة من احتمال انزلاق الدولتين إلى ساحة الحرب النووية .

٦ـ لا يزال الصراع الهندى الباكستانى ماثلاً يضرب بجذوره فى أعماق التربة الدولية , دون أية بارقة أمل تشير إلى إمكانية إيجاد حل له نظراً لرفض كل من الدولتين التخلى عن موقفها من المشكلة الكشميرية , و عليه ففى ظل التوتر الدائم المهيمن على علاقات الدولتين وكذا امتلاك كلتيهما لأسلحة الدمار الشامل باتت منطقة جنوب آسيا برمتها مهددة فى كل لحظة بأوخم العواقب تخشى دولها أن تحدث الكارثة و تندلع الحرب فتأتى على الأخضر و اليابس فى تلك المنطقة ذات الكثافة السكانية المتعاظمة , بل ولا نكون مغالين إذا ما قلنا إن العالم المعاصر قاطبة أضحى مهدداً فى الصميم من جراء ذلك الصراع المستعصى على الحل

تم بحمد الله

الحواشي

١. Ahmed. Samina, the nuclear testing of Pakistan. current history, December ١٩٩٨, p ٤٠٧.

٢) مجدى عطية ، المأزق الأمنى الباكستانى و الخيار النووى ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (٨٤)، أبريل ١٩٨٦، ص ٢١٧ .

3. Mehta, Prtap Bhanu, India: the nuclear politics of self –esteem,current history, December ,1998. p 404.

4. Dalton, Toby F., toward nuclear rollback in south asia, Current history, December, 1998. P 412

٥) أنظر فى هذا الصدد : ممدوح عطية ، القدرات النووية الهندية و تطورها، العدد (٨٣) من مجلة السياسة الدولية ، يوليو ١٩٩٨ .ص ٢٤٤.

6. Mehta, op. cit., p 404.

7. *Dalton, op. cit.,pp.412, 413.*

8. Harrison, Selig S., the united states and south *asia : trapped by the past ?, Current history,* December, 1997, P 404.

9. Ibid.

10. Mehta, op. cit., p 404.

١١) أنظر فى هذا المضمون: سمير عبد الوهاب، الصراع النووي بين الهند وباكستان، مجلة السياسة الدولية، العدد (٨٢)، أكتوبر ١٩٨٥ . ص ١٩٣ .

١٢) راجع فى هذا المعنى : شهريات العدد (٨٤) من مجلة السياسة الدولية – أبريل ١٩٨٦.

13. Bracken, Paul, Asia,s militaries and the new nuclear age, current history , December, 1999. pp 417, 418.

١٤) راجع فى هذا المعنى :

Mehta, op. cit., p ٤٠٤.

١٥) أنظر بصدد هذه الصواريخ : ممدوح عطية ، م. س. ذ،ص ٢٤٣.

١٦) أنظر فى هذا المضمون

Mehta, op. cit., p ٤٠٣.

17. Dalton, op. cit., p.413

١٨) أنظر بصدد كل هذه الإحصاءات :

Mehta, op. cit., p ٤٠٥.

١٩) أنظر فى هذا المضمون : صحيفة الأهرام القاهرية ،٣٠ مايو ١٩٩٨. و كذا : مجدى عطية، م. س. ذ ، ص ٢١٧ .

٢٠. Dalton, op. cit., p. ٤١٣.

٢١) أنظر بصدد مضمون هذه المقولة: سمير عبد الوهاب، م. س. ذ، ص ١٩٣.

٢٢) بصدد مضمون هذه المقولة أنظر المرجع السابق ذاته .

٢٣) أنظر فى هذا المعنى : أحمد دياب ، الموقف الأمريكى من أزمة كشمير : الأبعاد و الدلالات، العدد (١٣٨) من مجلة السياسة الدولية- أكتوبر ١٩٩٩ .ص ٢٢٠.

٢٤) أنظر فى هذا المضمون:
Dalton, op. cit., p. ٤١٣

٢٥) أنظر فى هذا المضمون :مجدى عطية، م. س. ذ، ص ٢١٧، و كذا : الأهرام م. س. ذ.

٢٦) أنظر فى هذا المعنى : جمال الدين محمد على ، باكستان و الخيار الصعب بين القنبلة النووية و المساعدات الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، العدد (٨٩)، يوليو ١٩٨٧. ص ١٩٧.

٢٧) أنظر فى هذا المضمون: الأهرام، م. س. ذ.

٢٨) أنظر فى هذا المعنى : جمال الدين محمد على، م. س. ذ، ص ١٩٩ .

٢٩) راجع فى هذا المضمون : الأهرام ، م. س. ذ.
30. Dalton, op. cit., p. 413.

٣١. Ibid.

٣٢) راجع فى هذا المضمون : ممدوح عطية، م. س. ذ، ص ٢٤٣.

٣٣. Dalton, op. cit., p. ٤١٣ .

٣٤. Ahmed. Samina, op. cit, p ٤٠٩

٣٥. Ibid.

٣٦) أنظر فى هذا المضمون: سمير عبد الوهاب، م. س. ذ، ص ١٩٤.

٣٧) أنظر بصدد هذا الموقف : جمال الدين محمد على، م. س. ذ، ص ١٩٦

٣٨) فى هذا المضمون راجع : سمير عبد الوهاب، م. س. ذ، ص ١٩٤ .

٣٩) أنظر فىهذا المعنى : جمال الدين محمد على، م. س. ذ، ص ١٩٦

٤٠) أنظر في هذا المضمون : سمير عبد الوهاب، م. س. ذ، ص ١٩٤

٤١) أنظر في هذا المضمون كلاً من : طارق دحروج، التطورات السياسية فى باكستان، العدد (١١٣) من مجلة السياسة الدولية، يوليو ١٩٩٩ . ص ١٨٠ . وكذا : أحمد دياب ، م.س.ذ، ص ٢٢١ .

٤٢) أنظر في هذا المضمون :
Harrison, op. cit., p ٤٠٤.

٤٣) راجع فى هذا المضمون :
Ahmed. Samina, op. cit, p ٤٠٨،٤٠٩

٤٤) أنظر في هذا المضمون : فوزى حماد ، عادل محمد أحمد، التفجيرات النووية الهندية و الباكستانية : الموقف بعد عام، العدد (١٣٧)من مجلة السياسةالدولية، يوليو ١٩٩٩. ص ٦٤، ٦٥

٤٥) راجع فى هذا المضمون : المرجع السابق ذاته.

46. Ahmed. Samina, op. cit, P 409

٤٧. Harrison, op. cit.,pp ٤٠٤

٤٨. Ibid

٤٩) أنظر بصدد التعاون الباكستانى مع الولايات المتحدة فى حرب أفغانستان :
www . bbcarabic.com.available online.

٥٠) أنظر بصدد تصريحات باول هذه : صحيفة الأهرام فى ٧ /١٠/ ٢٠٠١م.

٥١) راجع فى هذا المضمون :الأهرام فى ١١/١٢ /٢٠٠١م

٥٢) أنظر فى هذا الصدد : شهريات العدد (١٤٨) لمجلة السياسة الدولية، أبريل ٢٠٠٢، ص ١٣٦.

٥٣) راجع فى هذا المضمون :

Mehta , op. cit. pp ٤٠٣- ٤٠٤.

وكذا :

Dalton, op. cit., p. ٤١٣

٥٤) أنظر :

Ahmed. Samina, op. cit.

٥٥ . www . bbcarabic.com.,op. cit..

٥٦) أنظر بصددهذه الزيارة :الأهرام فى ٥ /١١/ ٢٠٠١م.

٥٧) أنظر في هذا المضمون :أحمد دياب، زيارة الرئيس بوتن للهند : الأبعاد و الدلالات، العدد (١٣٤) من مجلة السياسة الدولية، يناير ٢٠٠١م، ص ١٩٥ .

٥٨) راجع بهذا الصدد :

Ahmed. Samina, op. cit P٤٠٩.

59. Ibid, 408, 409.

٦٠) أنظر في هذا المضمون :حسام سويلم، العلاقات الإستراتيجية بين الهند و إسرائيل، العدد (١٤٢) من مجلة السياسة الدولية، أكتوبر ٢٠٠٠. ص ٢٤٢ .

٦١) راجع فى هذا المضمون : المرجع السابق ذاته، ص ٢٤٢، ٢٤٣ .

٦٢) نقلنا هذه المقولة عن المرجع السابق، ص ٢٤١ .

٦٣) أنظر بصدد هذه الزيارة : الأهرام فى ٢٤/ ١٠/ ٢٠٠١.

٦٤) أنظر في هذا المضمون : الأهرام فى ٣١/ ١٠/ ٢٠٠١ .

٦٥) أنظر بصدد هذا الموقف : حسام سويلم، م. س. ذ، ص ٢٤٣ .

٦٦) أنظر بهذا الصدد : محمد طه بدوى، ليلي أمين مرسى، النظرية العامة للعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية بكلية التجارة _ جامعة الإسكندرية، الطبعة الرابعة، ١٩٩٢. ص ٢٦.

٦٧) أنظر بصدد هذا التقسيم : تقرير مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإسترا تيجية تحت عنوان : العنف فى كشمير، متاح بموقع المركز على شبكة المعلومات الدولية :

www.acpss@ahram.org.eg.

٦٨) أنظر بصدد عدد سكان جامو و كشمير و تصنيفهم العرقى :

.www.kashmirstudygroup.net

و كذا : محمد عبد العاطى، كشمير نصف قرن من الصراع، متاح على شبكة المعلومات الدولية بموقع :

www. aljazeera. Net.

٦٩) راجع فى هذا المضمون: العنف فى كشمير، م. س. ذ، و كذا:

Ganguly, Sumit, India: between turmoil and hope, current history, December, ١٩٩٦. pp. ٤١١،٤١٢.

٧٠) أحمد وهبان، الصراعات العرقية و استقرار العالم المعاصر : دراسة فى الأقليات و الجماعات و الحركات العرقية، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، الطبعة الثالثة ٢٠٠١، ص ٢٠٠ ، ٢٠١

٧١) راجع في هذا المضمون على سبيل المثال :تقرير مركز الأهرام الإستراتيجية حول العنف فى كشمير، م. س. ذ .

٧٢) أنظر بصدد مضمون إعلان لاهور: بشير عبد الفتاح، الصراع الهندى الباكستانى حول إقليم كشمير، العدد (١٣٧) من مجلة السياسة الدولية، يوليو ١٩٩٩ . ص ٢١٤.

٧٣) أنظر بصدد هذين التصريحين : تقرير مركز الأهرام الإستراتيجى حول العنف فى كشمير, م. س. ذ .

٧٤) أنظر بهذا الصدد :
www.globalsecurity.org,kargil conflict, avaible online

٧٥) راجع فى هذا الصدد : أحمد دياب ، الموقف الأمريكي من أزمة كشمير، م. س. ذ ، ص ٢٢١.
٧٦) أنظر فى هذا المضمون : بشير عبد الفتاح، م. س. ذ، ص ٢٣٩.

77. www.globalsecurity.org,op.cit.

٧٨) الأهرام فى ٢/٦/ ١٩٩٩ .

٧٩) بشير عبد الفتاح ، م. س. ذ، ص ٢٣٨.

80. www.globalsecurity.org, op.cit.

٨١) الأهرام فى ١٦/٦/ ١٩٩٩

82. www.globalsecurity.org, op.cit.

83. Ibid.

٨٤) أنظر فى هذا المضمون :
Rashid, Ahmed, Pakistan's coup: planting the seeds of democracy, current history, December 1999. p 412.

٨٥) أنظر فى هذا المضمون: أحمد وهبان ، م. س. ذ، ص ٢٠١ .

٨٦) نقلنا هذا التصريح عن صحيفة الأهرام بتاريخ ٤/ ١/ ٢٠٠٠ .

٨٧) راجع فى هذا المضمون : الأهرام فى ١٦/٦/ ١٩٩٩

٨٨) راجع الأهرام فى ١٨/ ١ / ٢٠٠٠ .

٨٩) أنظر بصدد هذا الحادث :

www.oneworld .net, Indian parliament attacked ,available online.

و كذا : ١٢ قتيلاً فى البرلمان الهندى ، منشور على شبكة المعلومات الدولية على موقع www . bbcarabic.com.

و أيضاً : الجيش الهندى فى حالة تأهب و فاجباى يتوعد الإرهاب، على موقع

www. aljazeera. Net

٩٠) أنظر بصدد حادث برلمان كشمير :

www. Archives .tcm.ie, at least 31 killed in Kashmir bomb attack, availbe online.

و كذا :

www.bbc. Co.uk, militants attack Kashmir assembly, availbe online

و أيضا : ارتفاع عدد قتلى السيارة الملغومة قرب برلمان كشمير ، متاح على شبكة المعلومات الدولية بموقع :

www. aljazeera. Net

٩١. Dalen, Ellen van, India and Pakistan on the brink of war, available online: www .oneworld. net.

٩٢) أنظر فى هذا الصدد :الهند : كل الخيارات مفتوحة ، متاح على شبكة المعلومات الدولية بموقع

www . bbcarabic.com

٩٣) أنظر الجيش الهندى فى حالة تأهب .. .. ، م. س. ذ.

94. Dalen,op.cit.

٩٥) أنظر فى هذا المضمون : مشرف يحذر الهند ، متاح على شبكة المعلومات الدولية بموقع

www.Suhuf. Net.sa / 2002,jaz.

٩٦) راجع بالتفصيل : معارك بين الهند و باكستان في كشمير، متاح على شبكة المعلومات الدولية بموقع:

www. Spanish.people.com.cn

٩٧) راجع فى هذا المضمون : شون جريجورى، جنوب آسيا على حافة حرب نووية ، متاح على شبكة المعلومات الدولية بموقع :

bbcarabic.com

و كذا :

Dalen,op.cit.

وأيضاً قلق بشان تصعيد الأزمة بين الهند و باكستان، متاح على شبكة المعلومات الدولية بموقع:

bbcarabic.com

٩٨) شون جريجورى، المرجع السابق.

٩٩) أنظر فى هذا الصدد: بوش : أزمة كشمير لم تنته، متاح على شبكة المعلومات الدولية بموقع:

bbcarabic.com.

١٠٠) أنظر فى هذا المضمون : الهند تقدم قائمة مطلوبين، متاح على شبكة المعلومات الدولية على موقع:

bbcarabic.com

١٠١) أنظر فى هذا المضمون : المرجع السابق.

١٠٢) أنظر بصدد هذه المقولات: الهند: كل الخيارات مطروحة، م. س. ذ.

١٠٣) أنظر فى هذا المضمون :

Dalen,op.cit.

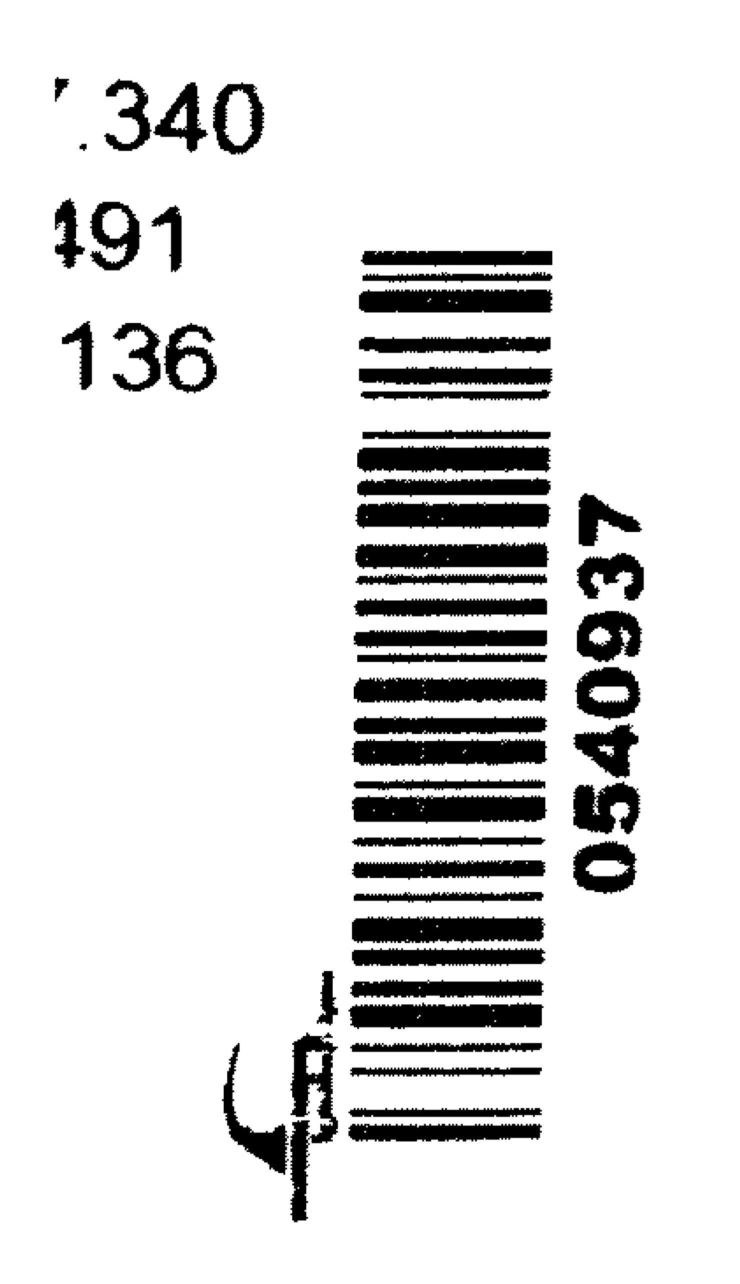
١٠٤) أنظر بصدد هذا الخطاب: كشمير جزء لا يتجزأ من الهند، متاح على شبكة المعلومات الدولية بموقع :

www. bbcarabic.com

١٠٥) أنظر بصدد عملية المعبد هذه: الهند تشدد الإجراءات و الهندوس ينظمون إضراباً في كوجرات، متاح على شبكة المعلومات الدولية بموقع :
www. aljazeera. Net

****

فهرس الكتاب


.340
491
136
0540937